



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العزيز الغفار الذي شرع لنا ديناً حنيفاً ولم يجعلنا بالاصهار جعلنا
 من امة محمد حبيبيه ومن بشيعة اهل بيته الاطهار صلوات الله عليهم اختلف
 الليل والنهار ما بعد هذا كتاب موسى بارشاد للسبطين الى احكام
 الدين البقية للولد الاعرج محمد جعلني الله فداؤه وحرمه عن كل سوء
 ورفاه وبلغته الى اعلى درجات الفقه ورفاه ومدينه عمن وبقائه وزاده
 بسطة في العلم والجسم والهمة الحريه في دينه وزنيه بالحلم واخبرنا خليفه
 له واجزل عليه فضله وحق رجائي فيه برحمته كما حقق فيما مضى بقدرته والله
 سبحانه هو الوفي والمعادى الى سواء السبيل وهو حصي ونعم الوكيل
 كتاب الطهارة وفيه ابواب الباب الاول في اليك وفي فصوله
 الفصل الاول في الحج والرماد به المتابع غير البين ولا يغير فيه التعبد

عن مجله وليس منه على الظاهر ما يخرج بطريق الرشح كالعرف للانسان ما يخرج
كذلك اللب من اللثة من قنب صغير لا يعد حسوله فيه لاحتمال تحقق القوة
والثقلان الغبير والمادة المتعبد في الحاشية فيه فيضج ما النبع بمعنى استمرار خروج
الماء او بقاء الاتصال من ما المجري ويعرف ذلك بحسب العادة اذا عرفت هذا فاما
اللهامته على الظاهر طاهر ومطهر مطلقا وذهب جميع من الاحتياط رضوان الله عليهم الى ان
ويجس غير من المياح اذا تغير لونه او طعمه او ريحه بالنجاسة واد كان الماء على صفة تمنع من
ظهور التغير واد كان متغير الجسم طاهر مع بقاء الاطراف ولم يكن على صفة الماء كالمياه
الكبريتية فلا حيل في التقدير وعلى تقدير وقوعه فلا إشكال على الطوق اجراء حكمه وكيف
الطريق معتد به واد كانت النجاسة فاقف الصفا فلا تقدير ولا حكم على الظاهر والفرق
بين السبعين من العيان واد اشتبه على بعض الاعيان وهو تحقق التغير في الواقع في
الاول والثاني من المعبر على تقدير التقدير الوصف الشديد للنجاسة كسواد الشجر او
الادس طوا لا فخر في ال اقولها الاول كغيره في النجاسة في واحد او بالانفجاس
على تد فيه فان تغير اخص بالنجاسة اذا استوعب التغير على الماء وهو خط ما يد حاشيته
عرضا وعمقا وكان ما يتحقق المتغيرون الكبريتية كالماء اذ لم يكن متغيرا وقال
بعض الاصحاب جملة من السائل ان يقال ان الماء اما متساويا سطوح او لا وعلى التقديرين اما ان
يكون التغير قاطعا على الماء او لا وعلى التمسك ان يكون النجاسة عن التغير كالماء او لا وهذا
المول يتضح حكما عما ذكرنا لانه قيل في الصورة الثانية بعد اتصاله في المتغير اذ كان
قليلا وان اعتبرت الكرية اذ جعلت المادة على سطح وفيه نظري في الرابعة من النجاسة
عنه من اعتبار استواء سطوح الكرية في بعض النجاسات المجري والحاشية ولا لزوم القول
بتفصيل انما العظمى المختلفة السطوح اذا باشرت النجاسة او انما يظهر الحاشية على الاظهر

التفسير كان المادة مسئلتان **الاولى** حكم ما يلزم الحكم الناقص عن الكثرة اذا كانت المادة
 حكم الجارية والاشبه اعتبار الكثرة فيها خلافا للبعض حيث لم يعتبرها وانما هو
 ان تكون اكثر من الكثير بحيث تبقى حدا عند الاتصال كبير كما ذكره الشيخ جهم وهذا
 رفع الفاسدة عنه وانما قد فهمت هذه لفظ انه يكفي بلوغها كذا انما تحققت او حدثت
 عرفا **الثانية** في حكم اية ماء الغيث طال نزوله ولكن اذا جرد على الظاهر والراد الجريان
 عرارة للطريق لم يكن كافيا فيحق الجريان ان قيل باعتبار حقيقة في الارض لانه
 المتبادر منه عند الاطلاق كان حيا ومنهم من يظهر منه اعتبار الجريان من اللين
 ومنهم من افترى بكونه مطروحا لم يجز ويتحقق في الماء القليل حال فطرته ونزوله على
 للشهيد لا في الاجزاء **الفصل الثاني في الحق** وهو قسمين **الاول** الكثير وهو لا يقع
 في الفاسدة ما لم يتغير احدا وصاحبه الثلاثة بها اجمالا لكن غرض في انفعاله اذا كان في الاول
 والجريان البعض هو ضعيف فلهذا لا يبعد ان يقال بكونه استعمالا بالكثر اذا بال فيه حمار
 او قبل او استمع عدل المتغير لا يجوز ان يتغير من اجل الانسا اتفاقا واحدا ونزاعا ثانيا
 سطر في فسر المعظم بالعرق وهو مائة وثلاثون درهما على الشهور والثلث في الخمسة
 وتسعون درهما وهو احوط ومستحقها الظاهر سبعة وعشرون شبرا بشهر مستحقها
 وعن الشهور اثنان واربعون شبرا وسبعة اثمان شبرا وهو احوط ويكفي بلوغ الماء احدا
 المحررين ما حيا او وزنا ولا يعتبر كون كل واحد من الاجزاء الثلاثة ثلاثة اشبا ونصفا
 اجمالا خلافا لبعض المحررين لا عبرة ايضا بقتل نقصا يسير يختلف الورث والساكن وانما يختلف
 في اعتبار تساوي سطحه الظاهر من عدد المناط عندك تحقق الوحدة فاما قيل في العرض انه اذا
 جرد عليه حكم الكثرة ويكفي على الظاهر فهو القليل الكثير ضد الملافة عطسا او
 كان الكثير او اسفل او اذا كان القليل سائلا والكثير سائلا ان يتحقق محل بحث بل في بيان

خلاف الشك عليه وعن بعض الأصحاب تفوق القليل الأسفل بالأصل دون العكس **سفر**
الأولى قال غير واحد من الأصحاب إن نجاسة لا تنتقل من الأسفل إلى الأعلى وأدعى
 الإجماع وأطلقوا القول بذلك ومن ثم احتمل البعض أن يكون من ذلك ما لو انفك أن فيه
 مثل الأبريق في أرض نجس باعتبار عروقها وأيدى بأصل الطهارة والنجس أن ما ذكر في
 صون ورود المستعمل في سبلاته دون استغفره لا تكفيه عليه بعض شائخنا **الثانية**
 متشكك في ما هل يشمله إطلاقان الكثرة أو يشمله إطلاقان القلة مستلزما في غاية الأشكال
 والقول بوجوب الاحتياط في كل حال إذا وجدت فيه نجاسة لا يخرج عن قولنا **الثالثة**
 كنه وانفصال القليل يصدق ملاقات النجاسة بأى وجه كانت ولو من ثقب ضيق حدود
 في الظاهر لا بد على المظهر من تحقق التوثيق بحيث يصدق عرف القاء الكرا والاحتكاك بين المائتين
الرابعة أن وجدت نجاسة في كرم من كرم وشك في أن وقع بها هل هو قبل أو بعد الكثرة
 أو بعد الكثرة موضع تردد وانطلق بالطهارة لا يخرج من قولنا أصغر من أجل الكثرة **الفصل**
 موضع الملازمة منه وإن لم يتغير خلافا للحج على العالمة ويطهر بالقاء التراب ويكفيها أو بأصل الكثير
الفصل الثاني وهو يخرج من ملازمة النجاسة الأصلية خلافا للعلماء وإن كان على النجاسة أو هو عليه
 إذا كان أمر سائر خلافا لظاهر كلام الشافعي في السائل والمرتب في الواجب ويطهر بالقاء كرهية كره
 حتى نزول الشفرة لا تغني الرضة ولا الاسترجاع على الإطلاق بل يكفي تحقق ملازمة الكره على الوجه العاشر
الفصل الثالث في طهارة البدر وهو كالحمار فإذا الملاءمة منها كان الملاءمة من غير كرهية كرهية فلا
 تغنيها بالنجاسة نزع الماء حتى نزول الشفرة يطره على الظاهر كما يدل عليه صحة من يبيع وغيرها ولو زال
 بغير الذبح طهرت زوال الماء منها على الظاهر أيضا كما يطره سائر اللبابة على الظاهر خلافا لبعض
 يبيع استحبها بأرو وجها على مدح جميع الماء بوقوع المسكر المأخوذ بالأسلمة على الشهوة ومنه الفقهاء
 والنصوص أنها لو نصبتا في الفطر منه عشر من لولو الصبر العتيق إذا اشتد فلعن الظاهر

دخولها في غير النصوص بوقوع المنع ماله نفس سائلة واحدا للقاء الثلاثة وموت البعير بجناحه
 والثور ونحو رواية عبد الله بن سنان ولا يبعد شمول الحكم اذا مات خارجا ثم وقع فيها ولا
 تعدل نزع الكل نزوح عليها اربعة رجال كل اثنين يحدوي صوابا احتياطيا وينزع كرايا فيهما
 دابة او حمار او فرس على الشهي ويزح سبعون دلو اعتداء على ذلك البعير لموت الانسان ذكره
 وانه صغير وكبدن مسلم موافق ويحمل في الكافر فزع الجميع وخسرون للعدن الدابة احتياطيا
 والله اكبر كثير نفعا واربعون لموت الكلب السنور والخنزير والشعير لا ريب في ذلك
 والمرأة والحيتن يلحق بوطها كما انصرف فيه وتخرج عشرة للعدن الغير الدابة وان كانت رطبة
 وقليل اللحم على المشهور وسبع لموت الطير فسر بالحامة والنعامة وما بينهما والفقار ادم
 او انتخت وبول الصبي وهو من لم يعتد باللبان اعتدك به مع غلبة خين عليه وبول الجارية
 على احتمال اعله الا قرب على النخار من استحياء الدرع لعمى في القبول الغلام والجارية شرع
 سواء واختلف الجنب قليل اذا ارتقى عن المعبود اذا باشر الماء وعناية المحسنة تقضى
 اعتبار خلويته عن غير النجاسة وخروج الكلب حيا وخمس لفرق الدجاج ومنهم من قيد
 بالجلال ثلاث الفقرة والحية على المشهور ودلو للعصفور وشبهه على المشهور وبول الرضيع
 مسائل الا **والنفس البعير** بالربعة النزع بها المياه النجسة وان تقارضا لم يعلم وصوابها
 على الاثر ما يتبعها على الاظهر يستحب التبرك منها خشا ومعها كانت الارض صلبة او البعير
 فوقها او لا ولا تسبح وان خرج من الارض الفوقية بالجملة ايضا يأتى له وح من اجابة شمالا
 البق وجعلوا في التعاقب الفوقية الحسية والفوقية بالجملة بمنزلة التساوي وصرح اخرون بانها
 مع تساقطها **الثانية** اذا غار البعير بعد النجاسة ثم ما دفعه النخار لا يشكل في طهارته على
 المشي في الظاهر ببقائه على النجاسة وقيل بالطهارة **الثالثة** قد صرح جمع من يقول بانفعال
 البعير بجمعه في طهر الماء بالترجيط المرحل والرشاء ايضا ولعله الوجه **الرابعة** صرحوا ان

بأنه لا يصير للزنج بالذوالاثرية التغير ولا في زنج الجميع ولا في زنج الكروا ما في زنج المقدرات
 فعلين تعين نوحه بالذوالاثرية التغير ولا في زنج الجميع ولا في زنج الكروا ما في زنج المقدرات
 من الأجزاء من نوحه بالذوالاثرية التغير ولا في زنج الجميع ولا في زنج الكروا ما في زنج المقدرات
 وهو ثلاثون طرا على نوحه بالذوالاثرية التغير ولا في زنج الجميع ولا في زنج الكروا ما في زنج المقدرات
 ان التغير هو الذوالاثرية التغير ولا في زنج الجميع ولا في زنج الكروا ما في زنج المقدرات
 الشروع في الزنج من غير فرق بين الله مقدرا والذوالاثرية التغير ولا في زنج الجميع ولا في زنج الكروا ما في زنج المقدرات
 اختلاف القائلين بانفعال المبدأ اذا تغيرت بالذوالاثرية التغير ولا في زنج الجميع ولا في زنج الكروا ما في زنج المقدرات
 ابن هرون وجوب اكثر لا من مطلقا وما به يزول التغير عن ابن هرون هذا اذا كان التغير بالذوالاثرية التغير ولا في زنج الجميع ولا في زنج الكروا ما في زنج المقدرات
 منصوص المبدأ والاوجب نوح الجميع ومع التغير التراجع عن الشيخ حسن انه قوي على تقدير
 الانفعال لا كفاية في الزنج والتغير ولا في زنج الجميع ولا في زنج الكروا ما في زنج المقدرات
 وعند التغير التراجع عن التغير مع طفرات التراجع عن الشيخ فوط
 وجوب نوح الجميع وان تعذر فما يزول التغير التراجع عن الشيخ فوط
 موجب لنسب التغير وفيضا كتحقق التماثل تردد والقول لا كفاء لا يخلو عن قرب ولا اذا كان
 بعضا من جملة لها مقدرا فلا يزيد حكم اباضها عن جملة التاسعة في غير مقدرا للزنج
 على القول بانفعال المبدأ نوح ماها اجمع وان تعذر فالزنج على شهر لا قول ولكن الطمان
 مرادهم به ما كان نفسا لا لا وجه لتباعد المبدأ ولا للتباعد مع عدم موري الا مورا على التماس
 فلا يحكم باستحباب الزنج بعد النص كما صرح به اكثر محققين للتأخير **الفصل الرابع**
 في الماء الصافي فيه مسائل **الاول** المتصا وهو لا يتصل بالان الماء اليه كالمغص من
 انما لا خلاف في طهارته كما لا خلاف في انفعاله بل اذ التماس وان كثر وفي حكمه لا كما لا خلاف
 في حصر التغير في الزنج انما لا خلاف في انفعاله بل اذ التماس وان كثر وفي حكمه لا كما لا خلاف

جواز رفع الحدث والخشب بل العمل متفق عليه وجوز الصدق في الوضوء به وعلم المحدث
 ان الزلة المنجزة بل علمه انه جواز تطهير الاجزاء القليلة بالجمع خيفة في العين **الثالثة** لا
 خلاف في انه اذا اخلط اللطيف بغيره لم يسلية الاطلاق لم يخرج به عن الطهوية وان كان
 المتصل سبق الصفاء فجعل الشيخ الحكم منوطا بالاكثارية واعتبر العلامة التقدير ولا يقدر
 ارجح الطهوية في مانع للاطلاق فان قيل عرفنا مع العلم بالخط ومقدرا لانه مضاهم بين الظهور
 به والاجازة على تعدد التقدير هل للصبر الوصف الاشد والضعيف لعل اعتبار الضعيف
 ضعيف الظاهر في حكمه انهم المطلق اذا لم يكن على صفاته وخالطه فضا **الرابعة**
 اذا كان مع المكلف لا يكتفيه الظاهر من المطلق وامكن اتمامه وضاعف وجب لا يسلب
 فالقول بوجوده ليس بعيدا وعن الشيخ انه جزم **الخامسة** اختلفوا في تطهير المضاف
 فمن الشيخ لا يطهر الا بالاحتياط بما راجع الكرم الماء ثم ينظر ان صبيح مضافا او غير احد وصاف
 الجبر استماله واليه ذهب العلامة في الا انه لم يقبل الزيادة عن الكرم في حد ذاته بما راجع الكرم من غير
 اعتبار عدم صيرره مضافا ولا تغير احد وصافا ولعل الاشبه القول بالاختار بما راجع الكرم
 فما راجع صيرره المضاف **الفصل الخامس** في الاسرار علم وفعل الله ان السورة البقية **الفصل**
 او البقية بعد الشرة كما على الجوهر وقيل هو بمنزلة الرقيق من الانسان والمراد به عرف الفقه كماله
 المستقام من الاجزاء باشر جسم الحيوان وطوبى واذا عرفت هذا لم يزل الله فيها مسائل **الاست**
 في طهارتها وسور الجمن بل الفضلية لما روى ما يستحق الشرة من يوتر الوضوء من فضل وضوءه
 في الخلاف في قياس سورة الكهاف ان كانوا موافقين كذا الخواصر والنوادر والاعلام **والثانية**
 في اختلاف الاصناف في مو الجبر والجسدية واليه في قياسه والجميع مو الجبر غير بعيد على القول بها
 الاخير فلا ريب في كراهة سور وفولنا الزنا الطاهر انما كان معتقدا **الخوف** كذا
 المستضعف عن الرخصة في حالة غير المؤمن طرد يكره الوضوء بسواها في التهمة والجهل **المشهور**

كرامة استعماله وهو ما يقتضيه إذا كانت شتمة ومنهم من الحق بالحاشن الشتمة كل شتم و
 شتمه وقيل بكرامة سوا كل المختلف فيه إذا التثبت بنجاسته وهو غير بعيد إلا أن ثبت
 عدم الكرامة فهو يلحق بالمسلم الطفل للنول والثنية والخون فيخطأ إلى السلام ودار الأكر
 إذا أمكن تولد من سبله وفي حكم الكافر طفله على المشهور ولا يخلو عن نظر في سورته وكل الحجر
 ظاهر اتفاقا من كرم سور الخيل والبغال والحمير الإهلية لمفهوم رواية سماحة وما لا يوجب الحجر
 على الأشهر الأظهر عن الشيف وفي تطهاره هذا اكل الجيف من الطير عن ابن الجبيل والراشدا
 الجلال وقد حكم الشيف بنجاسة عرفه وعنه في كتابي الأجسام من سورته لا يوجب الحجر لكن
 في استثنى سور الفارغ والبازر الصقر فحرمها من الطيور وعنه في طه حرم جواز استعمال
 سور ولا يوجب كل حجر من الحيوان إلا أنه حرام ما لا يمكن التحمل عنه كالفارغ والهر وعلته
 الحية وجواز سور الطاهر من الحيوان لو خشي طير لكان أو غير لا وعن ابن إدريس بنجاسة سور
 لا يوجب حجره من حيوان الحضر من غير طير مما يمكن التحمل عنه يوم لا يصح من كرم سور الجلال
 وأكل الجيف لعله للوجه ويكره أيضا في المسوخ على الأظهر وقيل بالنجاسة ح الشهورين
 الأصايطهار في الفارغ فحرمه في حال غير النجاسة فاحتج العبد له ولا الحق بما جمع كل حيوان
 غير لاد في قيل بالنجاسة لا صالة البغاة عليها وقيل بالطهارة بالنسبة ولعل الأول هو الأشبه
 وأما لاد في فعل يحكم طهارة بمجرد غيبته لا تفصل فيه لأنه النجاسة لو مع تلبسه بشرط الطهارة
 أو خرج مع العلم بالنجاسة فالمراد لعل طهارة الأول لا سيما إذا كانت النجاسة مما اعتد فيه عدم
 التأخير في الطهارة كما لا يستفاد من الغائط والفتائلون به بين مطلق ويد مقبلة بطهارة
 بالحق وأهلية ملائمة تكونه مكانا أو لعل اعتبار ذلك في شتمه **الفصل السادس** في اللباس
 ههنا من أحسن الأول الماء للسنن في هذا أصغر ظاهر ظهوره لا خلافا بيننا وبين حنيفة إذا صحت
 التي منه أكرم من ثم لا يوجب الصلوة فيه ولعله حرم في حقه وعن شيخنا القفيلة أنه استحب للزوجة والفقير

استخراج النذر من هذه الآية المستحبة بل الفضل الشبه أيضا كفضل المبدأين لا كل دم الغسل على حسنة
 الثمانية المستعمل في الحدث الأكبر لا خلا في طهارة من استعمل غسل واجبة من غسل مستعمل
 ولا يظهر من النجس وإنما الخلاف في تطهير ما لم ينجس ثانيا وذكر الشيخ وصاحب الجواهر عند الضرورة
 والعلو الجواز مط ولا يتصور غير الجواز لا يخلو عن قبح وأعلم وقض الله أن المستعمل للجوش عنه
 هنا كما ذكرنا في فصل من البدل لا عن الحقيقة بعد الفراغ عن تمام الفضل وبعضه إذا طهر لا خلا
 في جواز استعماله ولو كان من الفضة فقتل فضله ولا يفتل فضله والمستعمل غير متوقفة عليه بل يثبت
 منه الكراهة وما يفتل من البدل بقطر من ثم يقيم في الماء آخر لا بأس باستعماله وإن أظهر من الشيخ
 أنه لا يوجب غسل من يمس في ثوب مثل الحبل على ما هو واجب الغسل عليه
 كذا في النجس ولو لم يثبت من العضو يصير الماء نظائره لا بأس به في البلل الذي على العضو
 الرطبات المائعة مع تحقق الفضل ولا لزوم عدم الاجتزاء بما جاز أو الماء في الفضل من محل إلى
 آخر بعد تحقق مساهة وعن الشيخ النعم ولم يثبت وإذا اجتمع كرضاء من الماء المستعمل في
 الفضة كما كان وعن الشيخ والعلامة من قال حكمه وهو في غاية البعد إذا أخذ الماء
 بيد من أنامله لئلا يسل راسه من الماء فأنظر أنه لا بأس باستعماله ولو كان ماء ورا بها يظهر من
 البعض التوقف فيه على لعله لا وجه له ولا فرق في بلل خلا على الظاهر فيقتل به تقييما
 وفيما قيل به إن شاء الله أن الخلاف في موضع الإبريق أن الرقش قد دخل عضو
 في الماء فحل فيه غير جاز إذا دخل العضو مستعملا بعد تمام الفضل لعل الظاهر الثاني
 إذا لم يدر ما إذا كان مستعملا في غير واحدة أنه يصح غسله بل إذا أنه منقوع عليه ويكون الماء مستعملا
 لكن هل يكون مستعملا بالنسبة إليه وإلى غيره حتى يخرج أو لا يكون مستعملا في خلاف ذلك وإن كان
 مستعملا بالنسبة إلى غيره بل في ذلك وبالنسبة إليه لا باعتبار غيره وبالنسبة إلى غيره باعتبار الأول
 ولعل الظاهر أنه مستعمل بالنسبة إليه وإلى غيره خرج أهم لم يخرج وأفتاه جعل الله من الفقهاء

ان الظاهر الحكم بصحة الفضل اذا اتى بعد تمام الاستحسان انما هو اذا اتى وقت الخروج
 لمقتضى الفضل ببدل سطوح الماء اخرج جميع بدائه ولو خرج والمراد بالخروج المخرج شفعه
 في السمع هو خروج جميع اجزاء البدن اذا عرفت هذا قال علم سلك الله يظهر من البعض حكم
 الاستفصال من وضع حكم الخروج وان جازي الاختلاف فيه جارية فيه والظاهر ان ليس في اقا
 ما لم يفتل تحت الماء لوجه لصحة الفضل فكيف يستتبه عليه ما يفتي على حد الخروج ولا يفتي
 بحجج ان لا صحاح في ذكرها ما يدل على نسو بين الحسن اللهم الا ان يراد بالاستفصال الاختلاف
 بعد تحقو الفضل فانه يحصل في الاختلاف بالوجو النفاذ ويأتيهم من طرائق بعض العباد
 الاجزاء بالملك في الماء بعد النية وح ايضا يحتمل الاختلاف المذكور لكن يظهر من الذكر في ان
 وجه صحة الفضل اذا اتى بعد تمام الاستحسان على بدائه بعد النية سواء خرج من الوضو
 الذي هو فيه الى آخره من الماء ولو الى خارج الماء كما لو كان اليه فكا وهذا ايضا مندرج تحت
 حكم الاستفصال تحت الماء وحده الفضل لا يختل عند محل الشك ان اعلم نراك الله مستطيرا
 العلم والحجج ان ما ذكر من مباحث الفلكة فيتحقق القليل في هذه على اختلاف فيه ويدل
 عليه عموم ما ورد في حد الكثرة فاعلم فيه بعض متأخري المتأخرين لعله لا وجاز فيهم
 عن المقتصد كراهة الاستعمال في الماء الكثير الراكد اذا عرفت هذا فاعلم ان
 انه على المخاض مع القول بكون هذه استعمال السمع في الجناية الثالثة اشق
 الاصحاح عليه وحسب انزاله ماء الاستحسان عن الثوب البدن للشرط
 بالظاهر كما ان ذلك عليه الروايات منها صحيح محمد بن يسمان عن ابي
 عبد الله قال قلنا استنجي ثم وقع ثوب فيه وانجبت فقال لا يا بني استظهر بعض
 محمد في المتأخرين كون الاستنجاء هنا من المني وهو ان كان خيرا بعيدا عنه
 على الشك ولا ريب ان الاجتناب في الماوى وذكر البعض ان ذكر الجناية لا يحتمل
 ان يكون من توهم سرية النجاسة المصولة وما احتمل تحت الادعاء هذا

ارشدك الله علم انهم مختلفون انه هل ذلك لطها في ماء الاستحمام او لكي لا ينعقد في الذكر
 انما القس سلب الطهورة وروايتهم مرجح لأم البض لن الزاع في رفع الحدث به و
 في تناوله واما رفع الخبث فمستفقر على حد مجاز لا ما يرفع به الخبث ط ولا يبعد نجاسة
 الطول الطهارة سلبا لا يثبت الا جماع خلافه **تذنيب** فداشرط الاستصحاب في
 ثبوت طهارته شرط **الاول** عدم تغير النجاسة وقال بعض الافاضل انه لو لم يكن اجتماع
 محل مناقشة الشا في عدم ملاقة النجاسة اخرى خارجة معه او عنه ومناقشة البعض في
 الاول غير موجه **الثالث** ان يكون الخارج بقاء او غائطا وهو جيد **الرابع** عدم
 وجوب اجزاء النجاسة مقينة لا يخلو عن قى الا ان بعض المتأخرين قد استشكل فيه
الخامس ان لا يتفاحش بحيث لا يصدق الاستحمام عليه وهذا هو الظاهر **السادس**
 وصول الماء الى اليد وعينه احوط **السبع** عدم زيادة وزن الماء وعر الجلاء لا يوجب
 في مطلق الماء كالغفر هو بعيد **الرابعة** المستعمل في إزالة الخبث صلا كما اذا تغير هو مخبر
 اجتماعا واما اذا لم يتغير فلا احوط فيه هذا هو الظاهر في طهارة وان حكم الحل قبل الغسل
 وهو المشهور بين المتأخرين وهو سبب التبريد بان حكم الحل قبل الغسل كحكم الشهيد **سابع**
 انه كالحل بعد الغسل في تطهير الثوب طاهر في تطهيره لا يثبته وهذا هو المنقول عن الشيخ في الخلاف
 الظاهر في التطهير في طهارة اذا كان اثر او غير الحكم في هذا بقية القليل ح وفيه نظر الذي يفتي
 هو القوي بما يأتى مطروحا احتياجا عند العبر في الحل ط واعلم سدا الله انه اختلف في كون الحل في
 إزالة محل هو على سبيل الضوابط وهي على ما كانت عليه وانما في الثوب حوز **الحق** **سنة** **الاول** **البلل** **سنة**
 صدها في الحل هل هو طاهر او نجس مطروحا ونجس مطروحا او طاهر حام في الحل نجس بغيره بل انما ينقول ان
الاول **الثانية** قال العلامة اذا غسل الثوب في الجبل في ثوبا قس عليه الماء فسد الماء وخرج من بين
 طاهر هذا الاجابة **الثالثة** العجوة بعد غسله عن عبد الله سألني الشيخ بصلية البوخل غسله المكي من

[illegible]

معلن مطلقا اذا كان مستنده السبب شرعي لولا جعل مطلقا قول اجل الظاهر العمل به اذا كان
 طائفة العلم كذا وكذا كالمعلم انما ينظر انظر في الاخر الى جعل كاشرا في النسخ وكذلك انما يستدل
 السبب شرعي على الاخر بالتاسع اذ انما ينظر في الاستدلال بالظاهر والظاهر بان في عينه خبر في الجملة
 انما في وقت معين تشهد كذا كذا في ذلك فانها لا تلاحظ في ذلك وقت القطع بعدم حصولها
 في العمل لمانه كالمشبه بالبحر في قولنا طها في قولنا لعل الاول وجه مع كونه احول واذا خاض
 في انما يكون تشهد عينه بانه هذا والاخر بانه الاخر في الحق انما كالمشبه بالبحر في الشئ
 انما طها في الاول لعله الاخر في انما كان ممكن الجمع بين فيهما فقله لا اشكال في فحاشا
 العاشر اذا اشتبه ما وقع في الماهل هو طها في بحر في طها في على اصل الطها في الماهل في حق
 عليه لم فذوق الخلاف في فقه قليل في فقه صيد مجروح حلال اللحم فخل طهيه مع خل
 الملاح عن غير النجاسة فان فيه ولم يعلم انما كان بالحرج او بلية والقول بالنجاسة كالمخلو
 عن قرب الماء **الثاني** في الوضوء في سطات المطالب **الاول** في الخلق وفي حصول
الفصل الاول في اداها الواجبة في الاول استر العورة وهو واجب اجمالا
 الله في قول المؤمنين يعصون ما ينصرون ويحفظون امرهم وللراد بها الضل والدبر
 البين في الاشرار الاظهر اسرارها من السر الى الزينة وعلل الاستحجاب في اتصال
 فاما السر في نصف السابق فكيف السر كما منع من اتصال البصر لغيره في الاستدراج وانما هو انما يجرى
 المؤمن يحرم نظره فلا يجزى الرجل الملوكة التملج وطوا والطفل الغير المير والجنون الذي لا يقا
 منه الفتنه ولا شئ له اصلا وللغير عليه وامر به انظر الى امره في لفظ الاجل في السر
 عنه في النظر عورة له كذا كذا في بعض الاخبار ان النظر الى عورة الا الاستدلال موضع فرد
 ولعل الاشرار من الجنواز والعم وفلان الله ان عورة المؤمن قد تطلق على اذاعه سر كما ذكره عن
 عبد الله عليه السلام انه قال عورة المؤمن على المؤمن جرمه وفسرها بما ذكره في رواية اخرى انه عورة المؤمن

ان نزل الله او تكلم بشي صا عليه ليحفظ عليه في غيره **بما كان الثاني** الاستنباط من الجول
بما كان خاصة اجماعا ونحوه للشيخ بما كان طائفة التعلد وسهل الذكر ونحوه بالرفيع في تشييف
للشيخ عند عفو الماء ليختص بذلك وتوهم الكاشاني ان التخصيص بعد ان الله صا اليه خاصة عنه
بالشيخ لا يخصه بل فيه وطوبى له وهو خلاف اجماع اذ اعرفت ذلك فاصلم سلمك الله
ان اصحابه لا يفتخرون في اقل ما يجري من الماء ولا يستنبطون الاكثر منه مثلا على ما سأل
الحشفه من البلل وعن ابن الصراح ما قال العبد وبعن ابن ادريس ما يكون جارا وفي
حضر الاخبار مثل ما على الحشفه ولعل القول الثاني هو الرابع واليه قول لقادس ومنه
من زعم ان المشايخ كناية عن الغسل مرتين وهو احوط بل يستحب ثلاث مرات ثم ان اجماع
القول الجسد لزوم صب الماء عليه مرتين على الظاهر واستثناء قول الرضيع الغير القاعد فيمضي
على تقدير اعتبار لا يخلو عن نظر هل يلزم على تقدير الاتحاد الانفصال الحقيقي ام يصح في التقدير
الاول احوط وهل يجب التمسح بما يزيل العين مع فقد الماء وكذا تخفيف مطر الفجاسة عند تعذر
انزالها كما عن الحق اعله الا حوط ولا يجب التمسح لو كان جافا من كافتحاج ان الله اليه
لزوم مسئلتان **الاول** هل يجب على الاغلق كشف الشبهة وتطهير محل الفجاسة او يحل غسل ظاهرها
الاول كما هو المشهور احوط لو كان متعاقبا سقط باحلال ظاهر الثاني اختلفوا لا سيما في صلة ناسيل
فاسه هو ومن اعاد وقفا واطا ومن اخرج منه الا في الوقت فخرج استبراء او البعد من جلاعة
في الولد والفتاة مع اعادة في موضعين يحصل الا في اعادة الوضوء ولم يرد على ولا طوطا ولم يرد على الجنية
جدة الا في الشهور احوط واما اعادة الوضوء في موضعين **الثالث** الاستنساخ من الغائط يتعدى بالماء
مع التقدي لكن هل يجب معه غسل الجميع به او ما تحب وزعم القائل ان اعادة وضوءا ومذفع
الاختلاف في تحديد التقدير في الشهور انه عبارة عن قنات الغائط والخرج وبوجهين الاول ان الوضوء
الاستينين وعن بعض المتأخرين انه عبارة عن غسل اليدين الى محل البعد الوضوء اليه ولعل

هو الاقرب ومع عدم التعدي في تخفيفه وبير لا يجازي شبهها والماء افضل منها مطهر
 للوشم مازدية للبواسير مساقل **الاول** انما يجب غسل الفرج مع تنقي الرطوبة في القاطن
 فلو خرج من بابسة لا رطوبة فيها لم يجز الشامية انما يجب في غسل ظاهر الفرج دون
 باطنه **الثالثة** قد خرج من الاختلاف انه يجب في الغسل ازالة العيون الاثر ولا شاهد
 في الاثر **الرابعة** يخرج مع عدم التعدي الاستبراء بالاجازة وما يشتر من اختيار
 بعد مطهر او ما اول على الشوي يخرج كل جسم طاهر جاف طلع للجاسد نوع سائر
 انه لا يضر الا ما كان احدا الارض عن الجفنة انما يجوز الجار مع الكرم في مقام
 مقام ولا اختيار الاستطابة بالاجزاء **الخامسة** انما البسطة من اوردت باس عن السيرة يجوز
 الاجازة مقام مقام من الماء والخرف للعل الا حوط الاقصاد على ما ورد في الاجازة
 وهو الاجازة الكريمة في الخرف والخرف **السادسة** من عجم في الذكاستح
 اعتبر في طلاء الطهارة وادع الاجماع عليها فيما يظهر من بعض المتأخرين بل في اعتبار
 الاول لعله اظهر مع كونه احط وعلى التمسك في الطهارة في الرخصة انما يتحقق
 او غير ما يبرر ما يستلزم في كل من غير ما اوجب لعل اوسطها الاوسط **الخاتمة** على ما ظهر من
 المشهور كونه فاعلى في الاخير في كل من غير ما يبرر ما يستلزم في كل من غير ما اوجب لعل اوسطها الاوسط
 وبما يظهر من كلام العلامة في حصول الظهور في ذلك وتوضيح ذلك وهو ضعفه او ما
السابعة لا خلاف في وجوب الزكاة على ثمنه وانما يجب مع عدم الغلبة بل هو انما الخلق في وجوبها
 مع حصول الغلبة لا في افراسه ووجوب ولا يخلو عن قناده هل يخرج في ذلك واليهات الثلث الا الاول لا يخلو
 عن قناده وانما الاحاطة بالثمن واليه كل حجر على جميع موضع الفخامة لعل الظاهر
 الاول مع كونه احط **الفصل الثاني** في الحوط من الاستقبال للقبلة استبهاها بالقبلة
 وما يلو في الصلوة والذبح على الاشهر الاظهر قبل الافضلية في الماء وعن الجفنة القول بالكرامة

والصحيح ويمكن جملة على التعميم ونحن بفضل المتأخرين الكرامة مطوالمجمع فيها العلم
والجاء إلى الواقع في المصطلح باعتبار ما قدم المبدأ والاستدلال بالضرورة والنتيجة كالحصر في الاستقبال
والاستدلال بالرجوع على الظاهر الكوني على وجهه لا يكون رجلا ولا شيئا من القبلة أما قصد الاستقبال
كما قيل أو لصديق الاستدلال كما هو الظاهر سابقا لعل الظن ثبت الصحة إذا استقبل
غضبا بغيره والمخبر مستقبل بها لا يمكن الاستطابة مستقبل أو مستقبل أو غير ذلك
من البعض عما كالحديث ولم يثبت لكن يمكن القول بالكرامة والاستدلال فاجاز البعض
ففيه نظرح البطون والسلس كغيرها إلا إذا بلغ حد الغرض إذا اشتبه القبلة وأمكن
تفرعها وجعل على الظواهر فإن علم صحتها لا يمكن اختيارها ولا يجوزاد للضمير عليه
شركا كالمحققين الظاهر إذا أراد الأمر بالقبول الاستقبال الاستدلال من أصحاب الوجوب
الاستقبال فيه نظري لا يبعد رجحان القول بالحياره إذا أراد الأمر بين ما يبين كغيره
فلا يبعد رجحان حابة التنازع وهل الأمر بالتشريع والتفريب الوجوب الاستقبال من قبل
المعاد بالقبلة هنا ما يجب التوجه إليه عند العلم وإتمام الصلوة ذهب إلى التنازع لا يظهر
ومن قال المراد ما يجب إعادتها بعد الوجوب إليه بناء على كون قبلة اختيار الأول واعلم
حسنت الله أن الأمر بالتشريع والتفريب محض من قبله لا يكون قبلتهم ما بين الشرق
والغرب أما فنظر التنازع المجهول ونخرج عنها ومنها الاستدلال بالخبر كالتربية الحسينية على
صاحبها افضل التحية قبل وبالربط والعظم وميل الكرامة والمخافة التي به تشريعها والاد
فالسئلة موضع نزاع وما المطلق فالرجحان في التعميم بالنسبة إلى الخطأ ما عدا ذلك فالظن فيه
مشاهة للزعم الا هاته وكما ان النعمة والامراف وكذا المشار في تفصيل تلك الاشياء
الاستدلال واما الرتبة العظم فلهذا لا اشكال في جوار تفصيلها وما عدا ذلك من بعض الآثار
في هذا من بطر الحيل الاستدلال بما ثبت حسنة في ان فيهم من فضل به ما يجب استعماله في التنازع

كالقراة للجلد وبين غيرة والاحوط راية القول الثاني **الفصل الثالث في**
 المستحبات وشيئاً استاء استر للبدن كله والغايط ناسياً بانه فانه لم ير على
 فاطم فطاب امرها يوم وضع لمولاه فصر الصياح وكان رسول الله ﷺ اشداً نائماً
 نوماً لم يول حتى انه كان اذا راحا البول عمد الى مكان مرتفع عن الارض او مكان
 يكون فيه الدواب الكثير كراهية ان يفتخر عليه ج النسيئة والدعاء عند
 الدخول والخروج بالمشاور والدعاء حال النظر الى ما يخرج منه وعند النزول
 حال العسل فقد روى عن ابي عبد الله انه قال اذا دخلت المخرج فقلت بسم الله
 بالله احم ان عوذ بك من الجذبة الخبيثة التي تجس النجس الشيطان الرجيم واذا خرجت فقلت بسم الله
 والحمد لله الذي اعانني من الجذبة الخبيثة واللعنة على اذى اذا توصا فضل شهداء الله الا
 اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين والحمد لله رب العلمين وعن النبي ﷺ انه كان
 اذا استوى حالاً للوضوء قال اللهم اذهب عني الفدح والاذى واجعلني من المتطهرين واذا
 قال اللهم كما طعمتني طيباً في عافية فاجعلني من عافية واذا فعل المراء من الجلوس للوضوء
 الجلوس للزاهة يدفع الغائط فيستقام ذلك استحباب الدعاء في بدء الجلوس قبل النزول
 وعن علي عليه السلام انه كان يقول امر عبد الله اوله ملك موكل بالوى عنقه حتى ينظر الى حد ثم
 يقول له ملك لا يراهم وهذا انما ينظر من ارضه ثم الى اصابه فينبع للعبد عند ذلك يقول
 احم ان رزقي الحلال وجنبه الحرام وراية عنه ثم استبغ فقال اللهم حصن فرجي لعمرك واسرورتي
 وحرمي على الناس نقطة الاراس بالنقص وعن ظاهرهم استحبوا ان ينهوا عن تقديع الرجل المصنف في الدخول
 والنجس في المخرج ذكر الصدوق وعن ظاهرهم استحبوا ان ينهوا عن تقديع الرجل المصنف في الدخول
 اليسر اذ الموضع جلوسه العهر او لا يورع فذلك لا يورع وسبح المصل بعد الخروج من البيت عليه السلام
 في التسمية عند كشف العورة البول غير صحيح اذا استبغ بالاحتياط لم يمسح على الكثرة

الاظهر وزعم الشيخ الوجيه في بيان هيئت الاختلاف بين الاصحاب المذكورين سبق الى نفسه التحليل
 من روايات لعل المذكور هو ان يفرق بين من خرج النجوى الى راس المنكر فثبتت رواياته وامانته
 هل يلزم من صحيح النجوى الى اصل القضيب ثلثا او لا يفرق بين القضيب ثلثا ثانيا فلا دلالة
 عليه في الروايات وامانته راس الحشفة بعد تلك المسحات فلا يعبدان يكون مستحبا
 لكن مرث واحدا واما استحباب النجس ثلثا كما في البصير والاشهاد فلم افق فيه
 على خبر الظاهر من الروايات اكثر الاصحاب استحباب الاستبراء لرجل وقال العلامة الميرزا
 شتبر بعضا ولو افق على المستند عن النجس اذا نالت فنجس بعد بوجها ولم يشهد
 صرح اكثر الاصحاب بان البطل النجس بعد الاستبراء لا يستدبره بالاخلاق وبان الخارج
 قبله في الحكم البول في القصر وجوب الغسل ولعل الامر كذلك وما كان البعض من الذين فيه
 لعله غير الوجه وقال الشهيد باستحباب الصبر هينئة في الاستبراء ولم افق على الاستبراء
 في قيل الاستبراء يا ابي جعفر على يد المفسرين اليسر قيل ادخالها كالماء واحد
 من حديث البول وثنين من الغائط ذكر كما يدل عليه بعض الروايات هل المراد من
 الحديث الحديث السابق او الذي يستخرج منه احتمالان في جميع الاول منها محقق بعب
 البداهة في الاستبراء بالماء قبل الاحليل في اختيار الماء حقيق في الاجماع كما نقله
 الجمهور من المطهرين ويظهر من بعض ثبوت استحبابه في الماء البارد والعلو نظروا في
 اختصاصه بالماء اذا اصاب الماء في البصير في الاعتقاد على اليسر في الذكر في
 النبي قيل من المتحجب من باب المقدس اذا اجاز قول المتحجب في هذا ما يتفق عليه في تفسيره
 النواظر والاحتياط في استعمالها او استحبابه في البصير في الفصل الرابع في الذكر وما في اشياء
 النواظر في طلالها والطرق النافذة ومواقع اللعن فثبت في روايات ما يوجب الدور
 منها في اللعن وفيه المساجل خفية وما يستعد منها ونحوه في غير ذلك وان لم تكن فيها أثرها

ووجه في العلم بالبول في ذكر الكبريت في الدنيا والكرام في الجاهل في الخلق
 النعم وعنه ظاهر على ما بين في الكرام في الجاهل والحق لا من بالبول المغني والمغني في الغلب
 الوارد في النعم بالنام اهلا يو الاكل والحق لا في القدر هو غير بعيد من غسل المرء في
 زوجه بلا خلافه لا بأس به لا **المطلب الثاني** في استنباط الموضوع في اشياء **الاول**
 الشا في الغناط والمرجع فيها الى العرف وعند الشك ينبغي على الصحة فاعلمه لا غير بما
 يخرج من المبر مثل هذا الخلق غير تميز لا فيهما مع الخروج من الموضوع الطبيعي وان لم
 تحصل الاعتياد وفان غير واحد من اصحابنا وكذا الواقع في الخلق في الموضوع المتكامل خلفه وكذا
 واحد الطبيعي وانفتح ضيق بلا اعتياد حصول الاعتياد اما اذا لم يتبدل الطبيعي وانفتح غير
 عد المنقضى الامع الاعتياد وعن ابن جرير المنقضى مطهر بعض المتأخر عن المنقضى مطهر
 الشيخ المنقضى مما يخرج من تحت المعدد من ما فوقها وان كان ابراهيم من احوط فانما **الاول**
 هل يتشبه الاحتمال المذكور في التحسينية كما في الحديث لم يمرض السوء بعض المتأخرين
 واستقر الحكم بالتحسينية مطهر ولعل باستقره اقر في **الثانية** قد اختلف في بيان ما
 يضبط به العادة في التمييز فانها كبر عن التكرار من اثنين فينتفض في الثالثة وقبل عن
 ثلث من ان ينقض في الرابعة وقبل يرجع الى العرف هو الاشبه وقبل تحقق العادة مطرو
 لمنقض فلا يجوز ان ينقض على زيادة **الثالث** الرجح اذا استقر خروجها وجدتها او لم يجد
 سمع صوغا او لم يسمع وهل يجري فيها ما تقدم من الرجح كما في البعض او لا لعلمه الظاهر او
 انفق الخلق خلفه في غير الموضوع المتساوي واحد الطبيعي وانفتح غير ان ينقض على قول احوط وقبل ان ينقض
 بالرجح من قبل المراد الى الرجح التزم الغالب على السمع وعن الصدوق عد المنقضى التزم
 الاحتمال لا يخرج ولعل الظاهر ما تضمنه من حيث انه لا حد له من حيث لم يمتد له فيكون لا يمتد
 حد بان يستخرج وانما ينقض وضوءه وما يظهر من البعض في العلم لا وجه له في الشك في ذلك

ولكن نظر القائل المتأخر في العلم في حكم النقيض على الحكيم من محل شخص إلى ما يوجب العلم
لعله لا يوجب في **الحامضة** ما يغير به العقل من الغناء والسكر والخمور والجنون **وغير ذلك**
ولما هو جازم في الإجماع فثامل البعض في ما سئل المرض المانع من **النجاسة** والاعتناء به لعله لا يوجب به
الاستحاضة على وجه آخر **في** ان شاء الله تعالى اذ عرفت هذا أطال الله صلاته
كما علم ان الموضوع لا يوجب به شيء غير ما ذكره على الاشهر لا يظهر في باب الجنابة بل لا يوجب
عن شهوة او جبا الموضوع **والشبهة** اذا كان كشيء آخر جازم للمعنا ولا يحل حل جازم
وذلك على الاستحباب كما ظهر من اوجع الشبهة كما عن آخرين هو على الشبهة ما قد عرفت
لأنه يخرج عقبة الشبهة وذهبنا إلى التقييد اذ كان عن شئ لم يوجب به ذلك بل ليس
فخرجوا بطلان في غير المشقة محلا كان او غير محلا تكون الحقيقة في الصلوة مستعملة للغة
والطائفة خارجة عن السبلين المتكفي لمصاحبة التخصيص ومنهم من جعل كل جازم في ذلك
على الاستحباب هو محفل جازم في خبران لم يثبت وهو ذلك المذهب الذي لم يخرج من الجليل
بعد البوتج جازم في موضوع محله الشبهة على ما اذا لم يكن في استبداء من البول وهو جازم لكن اذا
كان مشتبها بالبول **المطلب الثاني** في طيات الموضوع وفيه فصلا **الفصل الاول** في
الوجبة في استبداء **الاول** الصلوة الوجبة اجما **الثاني** الطوبى الواجبة
خلاف الثالث من كذا في المصحح اذ كان اجبا بسبب من قبله كالنداء في
او اصلاح فيه على القول بوجوبه وقيل بكراهة الدين بالطهارة ولا بأس من الحاشية والوقوف على
وتعليقه وكذا به وفي رواية شاذة وحرر منها بين الموضوع والخصص من الصلاة في المصحح
فلان ما يتركب من النوى ونحوه وقيل بخصص الكراهة اما لا تحل الحيض من التمس فيه اشكال وبعض
حكمه والمنسوخ كثير ولا يشترط المصحح في كراهة خلاه للشبهة ولا يبين الرسم الجازم والحيض
من الخلاف وهل يحل على الولي منع الطفل من سب فيه نظر مسائل فلا يعين ان يكون قاتما

لاحتمال ان يكون مرتبته ان كان حجة قال قبح فالظن عدم التفرع الا اذا علم ان قصد
 الفزان واذا قيل كاسن الزبور فالتظن هو مطوان علم انه ان يطلع ان يتكلم به مركبا
 من بعض مشائخنا الذي دفعه وما ذكرنا يعلم رجحان تلك من القيس التام فمقد لا يطلوا
 عليه انه الفزان عرفا دام لم يلزم القصد ذلك في الورع وفي غير الفزان ان يقول عليه
 لا بأس به فهو كلمة الجمل لله رب العالمين بسم الله الرحمن الرحيم واكثر المقبول التام
 فعل الجواز فيه اشبه ويحمل التفرع على الشائبة قال بعض مشائخنا العبر بالكتوب
 صحيحا مطابقا للرسم الصحيح ان لم يخط به كالا فالفصل في الواو والفاء في قوله
 حرقوا زادي في الرسم ما الذي ذكره كالف المتون ام يحرمه وفيه نظر بل الظاهر به سر
 المراد اذا كان من حروف المتون كالف المتون كالف المتون كالف المتون كالف المتون كالف المتون
 والاعراب في بعضهم دخول الاولين عن اخيرين في حروف الاعراب يقر عن اخيرين علم
 الحرف صطو ذهبت شيئا من العلوم الاختصاص الحرف بالمتون في الرسم مطاوعة
 خصوص الصحيح في حروف الاعراب النقطة ويدخل المد للضمير التشديد والضمير في
 الرسم الجذلية دون الفتح والضمير من انكنا بضمط احوط في جمع من الاصح ان يسم الله
 وسائر اسماء الله تعالى في حروف الاعراب في حروف الاعراب في حروف الاعراب في حروف الاعراب
 الظاهر ان من الحجب في حروف الاعراب في حروف الاعراب في حروف الاعراب في حروف الاعراب
 للعلامات في حروف الاعراب في حروف الاعراب في حروف الاعراب في حروف الاعراب في حروف الاعراب
 لو خسر عليه الفتح او التفت حارة على الاشبه مسبقا لظهور من انما تجاسر او كذا في
 فخر تعدد لفظه في حروف الاعراب في حروف الاعراب في حروف الاعراب في حروف الاعراب
 ولا غنى ايضا الفتح في حروف الاعراب في حروف الاعراب في حروف الاعراب في حروف الاعراب
 عند طبع حروف الاعراب في حروف الاعراب في حروف الاعراب في حروف الاعراب في حروف الاعراب

في الاخر من الحجج لله الذي جعل من المالك كذا في كل وقت قبله بالاجاز اللهم وبن على وعظمته
وافضل بالاجاز واشر كل الله اصابع الخيرات من عندك يا مهيمن الدعاء الرابع
التسمية على الوضوء فمن العادة ان يسمي في الوضوء طهر يمسك يمسك وفي اخرى مسح راسه
الله على وضوءه فكما غسل وضوءه من وجوبه بان يمسك يمسك كما نسيها اجازة في كل مكان
الاستسقاء في موضعهم لو كان بعدا اختل في ذلك ايضا ولو نسيها الى اخر الوضوء صح وضوءه باحلال
واسم باحالة الصلوة والوضوء لم يمسك يمسك في كل مكان من طهر يمسك يمسك في كل مكان من طهر يمسك
الحجج من غير ان يمسك يمسك في غسلها نفسها في موضعها يمسك يمسك في كل مكان من طهر يمسك
في كل مكان من طهر يمسك في كل مكان من طهر يمسك في كل مكان من طهر يمسك في كل مكان من طهر يمسك
اخلا في السجدة ويسمى في السجدة ويسمى في السجدة ويسمى في السجدة ويسمى في السجدة ويسمى في السجدة
عشر ضحاك في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة
البصر يمسك يمسك في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة
ويشبه الطاهر ويسمى في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة
عند الوضوء في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة
الوجه الرابع في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة
عنه انه يمسك يمسك في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة
يكون صحيحا او يكون في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة
النعم والثامن في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة
الرسول في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة
والسنة لا فرق في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة
وهو يمسك في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة

ما يارد الشهور من صلواته ثم اذا كانت الضمة رياء احتل البطالان الثالث ان
 الواجب يلجعه او بعضه بنية الذنب وبالعكس فمن بطل مطا والورد مطا والندم مع الفعل
 الكثير او بجمع مطا اقول اظهر البطالان في صورة الامام مطا لكن اذا كان عجب سبيل العمل بها
 في صورة السهو ففي الصلوة الواجبة ونحو الاجرة ولو لم يراعها في انائها كما طرأ ويركن
 من ارتكازها او جعل لا يمكن اعادته لقوت وقته او بفعل كثير لا فاعادة طافي بمخاصمه و
 ولعل الوجه الاول اظهر وجوه البطلان في جميع العبادات **الرابعة** اذا اثنى بوضوء صلاته
 نافلة فقبل الطائفة لا خلاف في جواز الدخول به في القرينة واما اذا قصد غير الصلوة فان كان
 عملا مستباح الاية من الشهوة انه كان عن الشتم المنع وان لم يكن كذلك يكون مما يحل
 حدثت أكبر فعل يجوز طام لا يجوز طمره في البيت فيه من اجل الحدث ولا يجوز فركه وبه كذا
 عمل الاول لا يخلو عن قبحه والاحول الذنوب والنجاسة لا يفتقر في النية الى تعين
 الحدث الذي يتطهر منه بل خلاف الساسية فيصير كل الطمأة من ان ياطمأف
 التواب اخو من العفان بخلاف النجاسة لا فرق على النجاسة من الاحتفاء بقصد
 التفريق بين عدم قصد رفع الحدث وعدم قصد يدق فصار في حديث بعينه كان اوله لكن مع
 عدم قصد غير او مع قصد غير غير لكن اذا قصد الله يتوضأ وضوءه شرع غير مراع او رافعا
 لحدث خاص فقط من نظري احتمال الشرع لتشكل كل منه **الثامنة** قال
 حيز احد من اصحابنا يجزئ تقديم النية في الوضوء عند غسل اليدين الشبه عن ابن
 زهره انما يجوز تقديمها عند الضميمة والاستنشاق ويظهر من البعض المنع مطا وهو لوط
 وان كان القول بالجواز مطا لا يخلو عن قوة **التاسعة** اخلاف الاصحاب في تدخل
 الاغسال في السنة فالمشهور الاجراء بغسل واحد الجمعة الاغسال الواجب بسوء
 كانت فيها النجاسة لم لا يعتبر بسوء كلها او بعضها لم لا يكن اذا اثنى الرفع او الاستحباب عن العادة

اذا كانت فيها الجناية فان نواها اجزاء عن غيرها وان فخم غيرهما فالحكمة منه موقن برفع
 الحديث المتوهم فقط والاستشكال في صحة اصل الفصل وان كان بعضها مستحبا
 فمن المشهور انه ان فخم في الجناية او لم يجمع اجزاء غسل واحدا من فخم المندوب لم يوجب
 ولا عن الجناية وعن جميع الاكفاء بغسل واحد مطو او اقلها مستحبة فمن الحق ان فخم
 الجميع اجزاء وان فخم بعضها اجزاء عنه ويرى بظاهر قوله انه اخل غنا مطو وعن اخريين
 الصحة مطو في الاقوال واطهرها الاجزاء مطو وجميع تلك المصو ان فخم الجميع
 وان فخم واحدا من الاجزاء في حديثه كان غلبا لا يخلو عن اشكال وسبيل الاحتياط
 متعذر مشبه ويظهر من ذلك ان بعض الاصحاب انك لا اشكال في صورة الشد بل بعد
 نزع اغافيا لكن ما ذكره لا يمكن من شيء اذا لا يجمع غير ثابت وشيئا الرواية التي منها لا
 وبما يشعر بالنع وكله يغير بل الواضح في ذلك ثرها وان كانت تشع بظاهرها باقله لكن
 في الوجبات غير غرض فصل الناموس من جميع هذا الحديث ان الغسل في كل حد جليد في كل حد لكن
 لا يوجب انه المشعر من حيث لا يتطرق اليه احتمال التشريع العاشر ثم قال ايضا لا يوجب غسل
 النية والصلوات في مواضعها اذا اشتغل بالاحقة ثم فكر ما يشبه سواء كانتا موافقين او مضتين
 او المعدل عنها فاحذر والمعدل اليها فاشتهر او بالعكس في ضبط الوقت عن المحاضر ولعل الاخر في
 هذا المشق الاخير من النية ان المحاضر ثم هذا ما افانته وادله المحاضر ثانيا فبالمعدل من الفصل الا
 او بالعكس حيث يسبح كل منهما او يتعذر احدهما في وعاء فامل في الشؤ الاول بعض المناسبات والنجاسات
 انما هو في الجاوع من حمل المعدل في الفضة اما اذا فخم الفضة لم يسكبها او بالعكس في جميعها
 استظهرت في احكام الزايدة والمقتضا عليه ومنهم من افشى بالصحة والاحاد التي خرج بها العدل من الاثر
 الا افراد ذكره بعض الاصحاب في حمل الظاهر في ذلك عند الضرورة ولا يعيد جوارحه عند حاجته وان لم
 يكون عمدا وانما في التسليم في حمل الاثر الاظهر لا يظهر لا يضر ولو اشد الامام ولم يقد احدا

انهم فقد ابرأوا من واحد او من جواز الانفراد ولو لم يوجد من يوثق به فلا حوط
 اتمام الصلوة بمعية الافراد فيلزم ان يكون ضمان الوقت عن ذلك فاستلزم موضع فرد و
 لكن لا يخلو ان اتمام صلاة الجماعة احتياطا على جحان ذلك العدل من الافراد الى اجتماعهم اليه
 الشيخ مدعي عليه الاجتماع ولا يخلو عن قائل هو العدل من اتمام الجماعة وذلك
 متفق عليه ظاهر في صور الاول اذا حدث الامام فانه يستخلف من الكومين في السجود
 مرة ودخل الجواز في الثانية اذا حدث بالامام فان السجودين ليسا متعلقين بصلته الثالثة
 اذا اتم السجود حاشا انهم ركعتين قد مضى بعضهم ويشترط في ذلك بان اتم السجود ركعتين
 عكسه في اتم السجود فلهذا السجود خارجة عن المحجوبة عنه ذكرتها ايضا لبعض
 وجوز العدل من اتمام الامام الى اجتماعهم باخر حجة ذلك على المعالجة ولم يثبت من جواز الانفراد
 بالسبق اذا انفرد الامام ولا يخلو على صاحب صلواته ما يجوز ان يعدل ونحو الامانة
 لعل المسئلة ترجع الى جواز النقل في الانفراد من طين الجواز في الامانة الظاهر
 الجواز في العدل من الغرض الى النقل وذلك في موضعين الاول اذا اقترب الجاهل
 هو فرض فانه يجعله ركعتين فطوعا وقيل انما يعدل بعد تلبس الامام بالصلوة الثانية
 اذا اتم ركعتي صلاة الجمعة والمناظرة في ظهر الجمعة فراه غير جائز في جواز النصف فانه
 يجعله ركعتين فلا يثبت انهما ركعتان الصلوة والنقص من اتمامها هو صلوة الجمعة
 والنقل من النقل الاخر السابق ونأمل فيه الغرض لعدم الغرض المستهول لعله انما
 الحاد عشر اذا استثنى نية الصلوة وقد ذكر مضمنا في صلواته خلافا لظاهر قوله
 عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم اهليهم وماله من ثمن
 الصلوة فمؤنا وغيره او اراد ان يكون لها ثمن فلهذا قوله في الشيء اخبر جرحا بالتكثير عن ذلك
 من ثمر ذلك لا راد لعل الظاهر فيه انما اطلعت عليه وعرف انكم سجدوا لانيه وارسلتم الفرض

ثم نؤمن بالنقل في الاستثناء فان ذكره فليكن في حيز السنية ويصل ما في يده ولا فهو على اللبس
 له ودخل فيه كما ورد في النص من قبل الملاء من ذلك حال النهوض للصلاة من التوجه اليها
 بالاذان الا انه من غير ان يحال السنية وتكبير الاحرام ويؤيد ما صرح به جماعة من الصحابة من
 انه لو لم يعلم ما هو بطلان الصلاة الا اذا علم ما هو له فانه يسنه على ما اتفقوا على الظاهر انه اذا
 سنية الغرض من اداءه فانه لا يكتفي به على المختار في اشعة بليقة لا يثبت في غير ولو اشتبهها او نسبها
 فمن السنية التي لا تعلق في اشياء الصلاة مستغنى عنها من الغرض من الغرض من سلام في النقل وهو
 قبل التمسك بالفضيلة فضل الظاهر لا يجري عنهما فيقول المصنف من تلك الصورة محل النظر بل غير
 ظاهر فممن قد يتقون واحدا يريد ان يفعل شيئا ثم يطرد فيخرج من الذم ولا فيغلط في اسمه ويسميه
 قلبه باسم اخر فذلك لعله غير مضرة اتفق قبل التلقين او بعد من تردد في الاستدلال والاعلم
 حاله ثم بطلان الصلاة على المشهور ولا تعب العبد والاحترام اذا تم بنية في الغرض الصلاة اذا ذكر
 المتكبر بعد الفراغ الثانية عشر في بعض الاحكام ان لم يكن مبنية في المشرط بالظهور
 في بعض الوضوء وان فعل كان باطلا وهو **كان** لا يتناول عن مناقشة في كل ما حوط وما نحن
 البعض من انه من **كان** بالبراق ونحو كوضوئه استحبنا الطوبى ثم فعل القول باكتساب
 ضعيف فكذلك ان توضع لاجل الصلاة ولو تكبر من قصد فعلها **الشاذ** غسل الوجه
 وهذا مسائل **الا** ولو ما اختلفنا في تفسير الغسل من المشهور وهو احد اجزاء
 من الماء على جزء من البشر بنصفه او معاوان عن بعض المتأخرين كما عدلت به مسماة ومرقا
 وقيل بالاجزاء بما كان كالله من مطول لعل **الا** هو الظاهر **والثاني** ولا يبعد الاجزاء بمثل الذم عند
 الضرر **الثانية** في غسل الوجه من وضوء من الماء للفقهاء في حيز شعراته طولها وما
 اشتملت عليه **الا** بها والوسطى عن شفاها **الثاني** الخط الوهم من تقصير الك طرف الذنوب
 هو معتد **الربيع** لا يصعب غلبا اذا فرض شبات في سطره وادبر عرضه ليحصل شبهة دائر في هذا القول

هو الوجه والاول اشهر واظهر بل مشقوق عليه اذا عرفت هذا فاعلم ايديك الله ان من
 الاصحاب من ادخل الصمغ ومنهم من ادخل اللعازل ومنهم من ادخل العارض ^{والعطار}
 ان ما دخل تحت القعدة المذكور المنقوع عليه فهو اصل ما خرج فهو خارج ويعلم من
 الاختيار خروج الصمغ الا اذا فسح بين الخط العين الى اصل الاذن كما كان البعض
 فيدخل البعض اما اللعازل فهو الشعر المناسب اعظم التنا الذي هو سميت الصمغ وما
 انخط الى وهذا الاذن فبعضه خارج قطعاً واما العارض فهو النابت على الجبين المنحط على
 القدر المحاذي للاذن فلا يسفل منه داخل اما احالة فيسفل منه ما يناله الاصبعان
 فداخلفوا في مواضع الخريف والبرق منابت الشعر الخفيف يد اشهر العذر ١٧ ^{والفصل}
 بشعر الراس والبرق هو السيف المكشوف الناصية ومنشاء الاختلاف انها هل هي منابت
 شعر الراس ام لا ولا يبعد انما الحكم بالعرف **الثالثة** يجب البداية من اعلى الوجه
 على الاشهر الاظهر خلافه لابن ادم بن وهب هل يجري صلب الماء على اعلى الوجه ثم انساب اليها
 او لا يجي غسل شيء من الاسفل قبل الغسل الاعلى وان لم يكن في سمته لكن لا يخلو
 بحسب العرفنا ويراعى السعد اقول الذي يقيم من الروايات هو عدم استقبال الشعر وتجمع
 البداية من اقصى الى الانتهاء الى الذقن كدلالة فيها على اكثر من ذلك لكن لا يحوطان الى
 موضع اقل ان يغسل افرقه ولا يغير ظاهره الى الامام وصول اليد كما لم يغسل فرقه اذا لم يغسل
الرابعة لا يجب طلب ما طاب الشعر ولا يستحب على الطوارق عليه حتى لا يضر على ما طاب الشعر
 ويحجب عنه خلافه ظاهر المتأخرين عن ظاهر الجليلين ان الشعر اذا استر البصر وجب غسله
 من الغطاء والروايات لا تجلب اليه كثيفة كانت ام خفيفة فيمكنه يغسل ما يظهر من الشعر
الثالث غسل اليدين من الرفق الى المصابع والرفق فصل المصابع والعضد فيل
 الذراع والاول اظهر من غسل الرفق وقامل بعض المتأخرين فيه ولا وجه له وهو ذلك

بأصالة أو من باب المذبح لا يخلو المسئلة عن اشكال ولا دل احوط ونظير ثم الخلاف
 في وجوب غسل جزء من العنق اذ قطعت اليد من الرقبة ولو عكس لم يضر على المشهور وعن
 البراءة في القول بالكرامة وعن السبيد في احد قوليه الاستصحاب مسائل الاولي انما اقطعت
 اليد من تحت الرقبة فلا خلاف في وجوب غسل الكفا وما اذا اقطعت من فوقه فربما يجزى من
 ذلك استحباب غسل الباقي عن السفين استحباب مسحه وعن ظاهر البعض الوجوب لا يخلو عن
 وجهه ولا الاجماع على خلافه مع كونه احوط وما اذا اقطعت من الرقبة المسئلة مرت
 والقول بالوجوب غير بعيد الثانية المشهور وجوب غسل تحت الرقبة فما زاد على اصل
 الخلقه من لحم وجلد متدل واصبع زائدة وادعى بعضهم الاضافه عليه وكذا اذا كان فوقه
 من بزة زائدة غير متدلية ولا صلبة وكذا ان كانت متدلية وكما في قول الثالثة في
 في وجوب فرك ما يمتنع وصول الماء وعن بعض الاصحاب تحليل الشعر المتبقي في اليد ان كفى
 محل نظر الا انه احوط وعن ظاهر المشهور وجوب غسل الشعر في اليد ولا يخلو عن قيام الادانة متدلة
 فان خالف احوط **الرابعة** قال بعض الاصحاب انما الخلاف في وجوب غسل الاظفار
 يخرج عن حد اليد ولو قيل ان يخرج عن المعنى الكافي اوجهه واما معناه فمقتضى فيه ولا حوطه غسل
 المشهور وجوب نزع ما تحتها من ان يوضع اذا كان فاحش وصول الماء ولا يخلو عن تأمل لكنه احوط
 لو كان فاحش يخرج وصول الماء مع ان الطلع من تحت الجفون المغبرة في الغسل فظاهر ان الشعر المتبقي في
 بذلك فظاهر ان تحت الوشم من الفحاشية التحشية مدعيان تحقق الاجماع عليه وعدمه في المسئلة
 حيث ان الله الوشم عند فيها **الرابع** مسح الرأس وهما مسائل الاولي مسح مقدم الرأس
 عن قشرة الرأس في الغصا من قبل هو عبارة عن الناصبة وهو طاب من المتعدين لم يشك في
 ركنه احوط ومن غير مسئلة انما يخلو عن قرب كركن الاصحاب انما كان في اليد ظاهر
 بعض الاصحاب في مسح الرأس على الشعر الغصا والمقدرة والاداة الثانية التي لا يخرج من حد

ويحتمل ان يكون المراد من هذا الخبر احد خروج الشعر عن جرح الله له بمعنى عدم ظهور
 بالكلية اليه وبالشكل واستقراره في وجه لا اشكال في ثبوت الحكم وقد عرضنا هذا
 للاختلاف على علم المجد سلطان العلماء مد ظله عجل الله فرجه والذى سيد العلماء دام ظله
 العالي قد سمعته واستخرجته وان كان المراد عدم خروجه عن جرح المقدس واشكاله فالتا
 مرا على المقدم مذهبا باثباتهم كما ذكر الحق القاطع وتبعه غير واحد من متكلمي المتأخرين
 فالامر مشكل والبحث فيه متع والجزم على المقدس مع كونه غير محض لا يبيح التسليم عليه
 اتفاقا وقابل البعض فيه لوجه له فم لو كان الشعر نفسا واحدة كالصق كما في اكثر
 اهل الجرح لم يبعد جواز التسليم عليه مادام لم يخرج منها عرج المقدس حل الله
 المشهور الثانية فيتم في شعر الاسخنة ورح الله لم يفرق شعر اسمة في الله
 بمشاور النقاد الثالثة في الشعر ببقية البلال من غير استيفاء ما جاز لا خلاف
 على الجرح ما جاء من خلاف ذلك طريح او كونه له شيئا يخصه ببله اليه ولو في خلاف
 اليه فيبقى كالبشرى من بعضه ولكن اذ لم يجز كل شعر من بله وانما يجزى كل الواحدة
 ارجب اعضاء الموضوع لا ينفصل للشعر فلا خلاف ظاهر في جواز اخذ من الشعر والحاجب واشكاله
 العينة والاحوط قد اخذ من الشعر على الحاجب واشكاله كما ورد في الاحكام واما اذا كان من قسط
 فالاخر فاما في الاصل فانه لا ينفصل عنه ولا يمكن اطلاقه عليه حال الاصل هو عدم
 اخذ من ذلك الجواز مادام في اعضاء الموضوع بل ان خصوص ما عندنا من الشعر مستر واما
 فنصر الاصل ان يكون جواز استيفاء الداء انما في الجواز لا في الظاهر ونحو ذلك في اشكاله
 لعل الاحوط اقام الموضوع باستيفاء الداء التسليم ثم لا عار وان لم يمكن كالتا والتميم والله اعلم
 الخ امسرة قد اختلف في الشعر في الشهوة والخراب عساه ولو لم يجر اصبغ وعرا او ان
 يخزي اقل ما اصبغ وعرا في البعض في الشهوة والصحة وحده ان عجزه في انما اصبغ

ولكنه خصه بحال الاختيار وقال ان شاطئ البرد اجزاء اصبع واحد ولعل الاول هو المظ
 السامسة قبل الحيطان مع محمد قد نلت اصاب طولا وعرضا لانه ذكر اكثر المتكرر
 ان السنج قد نلت اصاب عرضا لا طولا ولا اخرا مطلقا **الفصل الثاني** الاشبه او الزاوية
 اصغر مصونة بلا اعتقاد شرعية جازوان استوعبته **الراسع** الشهيد لا يستعمله مكره ولا
 اصف على مستند قبل بحرمه وان اعتقد شرعية اثره ومثله في ابطال المسح وان لم يستند
 بعد الثامنة عن الصدوق والشعير لانه يجب على المرأة وضع الفتنك في الصبر والمصر
 لاجل المسح وعن اخبرنا استجاب الوضع مطبقا فيها والاطملاستجاب بها وفيها
 عنه التاسعة الزائدة على هذا المجزئ من المسح مستحب لكن هل يوصف بوجوبه
 لا يجب الاول بعض ان مسح دفعة واحدة ولعل الثاني اوجه وفي التذييل فطوى باليمين
 وفي التذييل استظهر الوجوب وط وقال لوقى كذا كل لربوا بدته ان الكف بالانقض وهو ضعيف
 وليس كسنة ناولي التام في صورة التغير حيث قيل ان الكف يذهب العذر الى المافر ولا ينقض **الفصل**
 على نظر العاشرة يجوز المسح مقدرا او ملامسا للشووي ومنع للوقت وهو طيل طيل الحاذق
 لا يجوز للمسح غير اليد انفاذا والاطمين به الباطن بل باطن اصابع اليد اليمنى في الرسو القدر كل القدر
 قال بعض الاصحاب ان يظن جاز يطأها اصابع وان تقدر بها طأها لكف تقدر فالذراع عن
 نقص جاز باصابع اليسرى مع يسر الايمان به بالضم ولعل الاحوط هو الجمع بين المسح باليسر وكف
 باليمين وذراعهما عند التقدير والاحوط مسرهما باليمين كما مر من الرجل اليمنى باليمين و
 اليسرى باليسرى والاخفاف على اجمع ذلك في جنس النع الثانية عشرة **الفصل**
 المسوح وعن بعض علماء حديثنا لو طأ من مسح جازان مع مدخجه كان لحوط وط
 الصحة مع غلبة هذه النصوص والاول لحوط لكن اذا كان المسوح محرمدا او لا يخرج من تحتها
 بزيادة الوضوء فانظروا لا بأس به **الخامس** مسح ثلث الرجل من ركبته الى اصابع الكعبين لا يجوز

القول باعتبارهم من فصل طمعتهم فيما وحرمة المصوب بالصوب واعتبر فيما عدا
الثانية عشرة قال بعض الأصحاب إذا أكلت من بلاد أو معاملة فقيه فهو صميم غيره لا خلاف
 في أنه لو تم في الصلاة قبل خروج وقتها لم ينافي على وجوبها على الجاهل أو كذا
 المحقق الثاني أن كل من علق الفقيه ما ذكرناه في محض صلبه مدعيًا عليه وقفاً أو حياً أو الأول
 عدا ذلك قال مع خروج الوفاً في كل دليل في حق القضاء وثبت ثبوت لعل المظهر الثاني
 الأول أصح ولا يبرهن عنك حرمة الله أن قال جميع المعاملات على قطر لعل لعل
 هو الجزاء حكم الإجزاء والصحة مع عدم المندوحة فيما مضى لعل لا التكاليف لكونها
 كما أنه يجوز أن يشترط واحد فقيه أو مبيع فاسد عندنا في كل الوطيا **الثالثة عشرة**
 المشهور كراهة تكرار السحر وعن ظاهر الشرح الثموري والاستبصار مع اعتقاد الشريعة
 والأحكام كراهة ويمكن القول بالاستحباب أصح بأصح غفلة ثم أراد الأتيان بكل الكمال الوجوب
 على القول بوجوب **الفصل الثالث** في الحكماء وهناك كمال الأول وما خلفه أصح أو اشتبا
 التشية في الفصل معنى عمل الأعضاء كالأجزاء أو ما لم يرد الكمال في وجوب
 يتأكد الواو إذا ما إذا فعلت ذلك في الغرفة بعض العضو ما خرم بعضه كان دعوى غير فقيه
 القول بالبطالة في الغرفتين الجوارض في كل كراهية في اللزوم والبراءة إذا عرفت هذا التبع
 ه علل المشايخ بين متلخصه أصحاً ما هو القول في تحريم التشيس ونظير من كلام بعض القدماء
 والسئلة لا يخلو عن إشكال أو حوطيل البطالة فصار على المرء إذا لم تقنع **الثانية**
 فلا خلاف في إفساله الثالثة من المشهور أنها محرمة وعن بعض علماء الحديث وعن المصنفين
 زاد على الثالث جعل الثالثة كلفة لعل لا ظهر القول المحرم مع اعتقاد المشركين وطبلاً
 الوصية لعل لا تلتزم السحر وقيل لعل المحرم عند التشيع القصص دون الفصل ولعله لا وجه له
 يشترط في تحريم الثالثة على كل الوضوء يحرم على كل الصلوات وان سحر بها ما يمكن

الصلابة لا يبطل حكمه الحق الظاهر البطلان مع الحرمان كما مر ان الحكم مع ما
 بان يغسل الذي ليس بموثر فاشتهى موضع اشكال لا ريب ان الاماخذ احوط ونظير
 البعض الباطل ليس بالابطال فلو اذ لك في صورة العمد الرابعة لا خلاف بان يجلبا
 في وجوب الموالاة لكنهم قد اختلفوا في مضاهاتها قيل ان لا يمتنع ان لا يخرجوا عقلا
 ما يحيط قد وقيل انها عبارة عن البناء اذ اخذوا مراعاة الخفاف اضطرارها وهو لا
 بد من فاعل لا لا اخلال بالثناوية حجب بالام خاصة ويبدو بغيره كونه مبطل لا اية
 وعروا المصداق ان فرغت من بعض وضوءك وانقطع بان الماء قبل ان يتصل
 بالماء فم وضوءك اذا كان ما غسله رطبا وان كان قد جف قد وضوءك فاجب
 بعض وضوءك قبل ان يتم الوضوء من غير ان ينقطع عنك الماء فغسل ما لم يجف
 وضوءك او لم يجف قال في الحديث وفيه من ان اياها ما تحقق من البتة وان لم يجر
 فهو كاف فلو تابع يد اعضاء الوضوء وانقطع الخفاف لضربة كان لا يصح وضوءه
 يتابع بعد كان ام لا غير روي الخفاف عدس اليه قال بعض المتأخريين قد بعضهم
 ان الموالاة شرط في الصحة وليس للتعجب تركه على تركه اذا عرفت هذا سئل الله تعالى
 اذا الخفاف مع عدس التناحية مبطل للوضوء اجابوا نعم الوالاة فالتشابة لو لم يكن
 اجماعية فموضع اشكال اما الوالاة فعمل المظعد موجب به نعم لو فرض تحقق التبعيض
 عرف مع عدس التناحية كما يتخلل في بعض صور فرق الوالاة كما كانت الهواء رطبة وفرض تمام
 الرطوبة الى ان كان لو لم يبق فيه بما بقي من الوضوء قبل ان يعرف انه لا يؤضأ لا تجبه الفلوي البطلان
 واما حصول الاثر الاخلال بالموالاة فموضع نزاع وهو البطلان على رواية الخفاف
 جميع الاعضاء الشفة من كبر المشهور وجناو عضو كما عن ابن الجبلة او عضو متقد كما
 عن السيد لعل الاوسط او وسطا وحل يصدق حجة المتزوجات بعضه اكثر واق

يكون قد قيل على الصدق ايضا ان يجل ام لا اسم لان اسو طها اذا ذكر الوصف مع
 حقائق بعض الصفو ايضا لان يكون شيئا قبل لا يلصق اليه ولا يمتزج به من
 الخفاف ان يجل مع اعتدال الهواء ولعل الطمانه لا عبر باعتدال الهواء ومن بل الخفا
 ان يجل باله فهو مبطل على امه حال نعم اذا كانت الهواء شديدا الحار فيجب ان يكون
 الموضوع بدو الخلفه لخصه الخفاف على اسفل فيجمع احوال في الطهاره من المائيه
 والذرايفه فصرح جميع من الاحتجاب بغير استنباطا واحدا ليعبر عند الضرر في كافي
 الحار والبرد ويحل الافعال في التيمم الحامسة الاربعه اجاب كما سنا بان يجل
 بالوجه ثم باليد اليمنى ثم باليسرى ثم بجميع الاراس فيجمع الرجلين فان نوضه بالمطر
 المشا طر قد يكتفى به بحسب القصد واما الرجلان فيلزم ان يمسح بهما معا
 فذية اليمنى وتقدم اليسرى وعن ملائ وجوب تقدم اليمنى عن بعض حواشي الفارسيه
 وتقدم اليمنى دون اليسرى لعل الظاهر الاول لان تقدم اليسرى لعل عمل بها كذا
 هو احوط فاعرف هذا البطلان في علم من مخالف عمدا ونسكاه وجب الاعادة على من حصل له
 الترتيب ليرجع السابق على التكرار لا لانه كذا في راس عن الملائه الا اذا وقع الملائه فيجب
 في كل حال عليه ان يكرر لا يخلو كذا في راس عن الملائه الا اذا وقع الملائه فيجب
 على الخبير وما ستره كذا في راس عن الملائه كذا في راس عن الملائه كذا في راس عن الملائه
 ولا حرج في الاقدام من راس الملائه كذا في راس عن الملائه كذا في راس عن الملائه
 اعضائه غير ان يشاركه فيه غير ان يشاركه فيه غير ان يشاركه فيه غير ان يشاركه فيه
 في راس الملائه كذا في راس عن الملائه كذا في راس عن الملائه كذا في راس عن الملائه
 في راس الملائه كذا في راس عن الملائه كذا في راس عن الملائه كذا في راس عن الملائه

غسل المسوح إجماعاً وقد اختلفوا في نيكاح الغار في بينهما فربما جميع الأشياء حتى يتبينها بالخط
 الجوانح الأول ما مر المراد مع صلح في الشئ واخر من ان بينهما الصوم من فحش
 في حرار الميذم من الجوانح فلهذا الوسم وتحقق الجوانح لو يكن به بأس في هذا العلم
 الأوجه اذ الغسل عبارة عن اجراء الماء على المغسول ولو بعدا ونه السحر عن امر التام
 من الماء على المسوح اوله في التامنة من ثلثين من افعال الوضوء وليس
 بالصلوات قطعها واعادة مرتين مع صلح الجفاف الا اعاد من اسر ولا فرق فيما ذكر
 هنا وفيما من المسئلة الا خلا في الترتيب بين كونه النسب عضو كاملاً او بعضاً منه
 واجبة كدر سبعة الدرم وعن ابي الحنيفة في الصورة الاخرى انه يكفي بانه
 غير اعادة ما عدا ذلك العضو ولم يثبت نعم الظاهر انه لا يجب غسل جميع العضو بل
 يكفي غسل الموضع المذكور فقط الا اذا تحقق العكس في الغسل فربما لا يشاء
 ما يجب ان يندبه فلو لم يحصل الامع غسل جميع العضو في جميع التامنة
 في الوضوء بالماء النجس كما في بطلان ما تم ان في ضلوه على الطهارة في بطل الوضوء ولا يتم
 الاعادة وقتاً واحداً اذا كان من عمل متتابع بل هو الظاهر منهم صوراً للتبسيط والاشارة
 ان الطهارة به جهلاً بالنجاسة اي كان من ابن ابراهيم وجوب الاعادة والوقت خاصة و
 يظهر من بعض المتأخرين ليل الى عد الاعادة مطولاً لعل القول بالاعادة لا يتناول في وضوء
 جاء في التامنة لا يجوز الوضوء بالتبديل بالنجس على الاشارة الى كادية عشر
 يبطل الطهارة بالماء المصنوع عالم كما مر واما مع الجهل فقال بعض اصحاب الظاهر ان طهارة
 النجس لا يبطل القول والمسئلة لو لم تكن اجابية فليجوز فيها حال طهارة الاجابة واما
 واما مع نسب الغضب لوجوبها البطلان كما جادل حكم الغضب ونسبية فعله المشهور
 كاعل لعله الظاهر ان المسئلة لا يتناول من جرد ومعد من الجاهل لا في وضوءه

محل الثانية عشر لا يظهر من الحد آثن ظاهراً أصحاً بغير علم لا تفهأ بشاهد
 المحال وفيه نظر وكيف ما كان الظاهر العلة بشاهد المحال لا انقلب على الظن الكفر
 كما سرج به شهيدان ومما يظهر من البعض نوع من النزاع دوله لا وجه له وإذا
 عدل لا ذن بعد الطالع فلا فقه في كلامه أصحاً على نضر لذلك المسئلة ولعل ظ
 ربحك حكم جاهل الفصل لعله عينه **الثالثة عشر** هل ينشأ طهره
 أصحاً الوضوء لو كان شهيداً في أوله الغسل الوضوء ثانياً أم لا لعل لا أوله ولا
 بأصول المذهب كما عليه عامة الأصحاب كلهم الأمر **شبه الرابع عشر** في
 عامة المناظرين إلى امرئ في مكان مخصص على كماله اطلب طهره وعن الحق عدم طلبه
 هنا واشتراط اباحة المكان في الصلوة والأول لعله الموجه لكن ان خرج متوضاً كجبت
 بغيره الوضوء الكثرة فالطهارة **الخامسة عشر** في مرجع إلى أصحائه
 المغسولة أو حتى جازة ان يمكن في بعضها في انظار في الأول والعين في كبرى الظاهر أصحاً
 الشيا بين النزاع وتكرار الماء حتى يصل إلى البشرة ولا يبعد ان يكون ذلك عند عامة اصحابنا
 النزاع ولا فقه فيه محال في الجمل فان لم يمكن النزاع فلا يبعد ان تكرر المسح والوضوء إلى
 المغسول بالعلماء علمهم فيه خلافاً لأصحابنا المسئلة في الاحتكاك بجماعة فاعمل للقال وفيه
 محال لعل الأول ان يجعل اناء فيه ماء ويضع فيه الخبز فيحتضن يصل إلى جلده فان لم يكن
 اتصال الماء سمح عليه أو لا في المسئلة احتمال جوي غسلها بأقل ما يسهل غسلها وهو يبيد في
 الجبين بمحبة ولو عكس فليجزم ما يضع عليه خرقه طهره ثم يمسح عليها وعن الذكر احتمال
 لا تفهأ غسلها وهو بعض احتمال استحقاق المسح على الجبين في الاحتكاك على وجهه ولعل هو
 وجوب المسح فممكن به جراحة ولو تكرر عليه جبينه فالطهارة تفهأ بغسلها كالحل الجراحه عند
 ان خال الماء فباطح اذا اضرم الا ان صار مكانه مكانه في حكمه الظاهر على الظن

وإن اضطررنا فظاهر لا محذور عليه أن يمكن فعله بكل إن لم يمكن في موضع عليها
 ما يمنع عليها ولا محذور عليه إلا كتنافه فيسئل أحسها وأول فعله أحوط وألح وجوب
 التحليل في موضع السجدة في اليد بعض المتأخرين ولم يعرف فآلله سؤالا ومن لم يقدر
 على نزع اليد ولا التحليل وأمكن اتصال الماء على البشر بوضع العضو والماء والقوله
 بالوجوب على الوجهين بما ادعى أنه متفق عليه فيكون الشيء صريحاً بالاستحباب وهل يجب
 استعماله في موضع جيب السجدة لا يخلو عن ترجيح ولا من جهة أحوط ولا من جهة الكثرة
 في الترجيح والرجحان لا يخلو عليه مما أمكن إلا ما يقدر على الاحتراز عنه الوضوء وكيفية
 عليه إلا ما فضل إليه الماء ومنهم من خص ذلك وطأ وأعلم بذلك الله سبحانه على الخير في مقدرة
 على النعم وما جاءه وأما من التيمم على طأ الماء فظهر من العسل والوضوء وفهم السجدة على
 الجبهة كغير الترجيح أو الترجيح السادسة عشر في علم المهورا حيا السجدة وهو
 الذي لا يخلو عليه بوضوء كل صلوات ويفرق جازاً بعداً وعن الشيخ جواز الجهم بغير صلوات
 كثير بوضوء واحد من الصلوات جواز الجهم بغير صلوات كل من الظهري والمغربين وضوء
 واختصاص الصبح بوضوء وجوب لكل صلوات حداها ولعل هذا هو الأقرب جواز التيمم
 بوضوء واحد ما دام لم يخرج البول على وجه معهود أو حدث آخر محتمل ويجب عليه أن
 يتخذ كعباً ويحسب فداً ثم يمسح عليه ويدخل فيه وأما ما يظهر من بعض المتأخرين
 من الترجيح في وجوب ذلك لما كان الفرائض اليومية فلهذا وجهه ويجب عليه التبادر إلى
 الصلوات بعد الوضوء على الطأ ولما لم يطأ وهو من بلاد البطن المحجوز فحاشا أن يخرج من ذلك
 على حبه فمن جمع وجوب الوضوء لكل صلوات ولا يبعد أن يكون حكمه حكم السجدة عن
 أنه متى ظهر فدخل في الصلوات وفيها كالحديث فظهر من وجوب الصلوات وجوباً مستأنفاً
 الطهارة والصلوات ولعل الظاهر الفصل الثالث في بعض الأحكام وهو أنه إن كان في

وضع الظهار في الصلوة وجب النظر لها وان لم يكن له فنية فكان حادثة مستمرة
 لكل صلوة وفيقتصر ذلك في أثناء الصلوة والا فإنه يتوضأ وينموا لكن لكل ذلك المكن
 المحل متكرر بحيث يفتنى في العسر لعل لا يحوط التوضأ مع تكرار الحدث ثم الاعادة
 بدون تكرار الوضوء **الشك الحشرك** اذا شك في شيء من افعال الوضوء فكان على
 حال الوضوء ان يذهب بعد بلا خلاف ولا فلا يلتفت اليه وهل الحال المذكورة
 المشكوك فيها اعتبار من حاله الا مشغال الوضوء او عدمه في موضع الوضوء الى ان يقرب
 او ينشأ كل شيء اخر ما لم يصل للقصود عن الشبهة الثانية الاول عن الشبهة الاولى التماس
 ولعل الاول لا يخلو عن قوة تكرار صدق حاله الوضوء مع الفراغ ما دام لم يفتى بغيره
 الوضوء لم يفتى له في غير ذلك بل ياتي به فعلا على ما في كتابنا اياه في بحث المواضع وان
 شك في السحر ان به على كل حال على احتمال واحد من أعضاء الوضوء كما امر به في
 الآية بانه وفي غير ذلك من الشك في حاله اذا كان جالساً لم يخل بالوعدة الاولى على
 بان لا خلاف وعما يشبهه من كثر شكه لا اعتباراً بشكوه وهو اللفظ الذي في صحيحه
 عبد الله وسيدان عن الصادق قال قلت لاصحاب بيتي بالوضوء والصلوة وقد يهول
 عاقل فقالوا اي عقل له وهو طبع الغيظ فقل له وكيف يطبع الشيطان فقال سلمه
 هذا الذي ياتيه من اي شيء هو فإنه يهول لك من عمل الشيطان وهل عدم التماس الماشك
 فيه رخصة استعمل بعض الناس من ذلك اذا انفر الظاهر وشك في الحدث وبعده الطمع منه
 فبعد الشك لكونه شاكراً لا سيما وفيه نظر لا بعد التماس الوضوء من الشك عنه
الشك الحشرك لو شك في الطهارة وتيقن التحلل وتيقنها وشك في شيء على يقينه اجماعاً
 خرج البطلان منه عند فصل الشك في الوضوء وان خرج منه كمال الوجوب قال الشافعي
 في غايته لو شك في الطهارة وتيقن التحلل وتيقنها وشك في شيء بها الدين زمانه عن الوضوء وكان

لا يفرق عنك ابدك الله وزاد له بسطة في العلم والحجم انه يفهم بعد التامل في هذا
وفناوى علمه الاخير ان المراد بالعلم واليقين غايتهما هو تعلم العباد والظن المتناقص
للعلم وان كان انظر في احتمال الطرف الاخر اليه في الاكراد ان الاحتمال الثالث
لا يبعد ولا يهتبه عاده وقد شرعنا ذلك الشرح بحيث يحال فيه للقدح ان شاء الله
التاسعة عشر ثم اذا بقى الطهارة والحديث وشك في المنكر لم يبق
المشكوك فيه وجوب الوضوء وعرفنا في المحققين طر السجدة السابعة عن المحققين
فان علموا اخذوا بما على موافقها نظرا عن بعض من لم يعلم حاله قبل ان يراها
نظرا ولا يصحح فعل الظاهر الا وانهم متيقرون بالطهارة من متلا وثيق الحديثين
وعرف انه انما توضع حدث فهو على طهارة في نفس الامر ليس على ثياب الشك
الا باعتبار الاول الامر **العشرون** من توضع اتم احداث وضوءه ثم قد ذكرنا
عضو فعل للظان انه ان كان في كراهية وكان الوضوء الثاني بعد حدث نظرية التفرقة
واعاد الصلوة لا انه يظهر من حيث زنا عن عدم اعادة ما بعد من الوقت وان
يخلط الحديث في توضع سواء كانا واجبين ام مندوبين او احدهما واجبا والاخر مندوبا
مكررا اذا كانا لاجل الشرط بالطهارة او لرفع الحدث والاخذ من صحة الصلوة في
الحديث على محل امل وعن رجال الدين عدم الاتفاقات في هذا الشك مطول له ضعيف
واذا ذكر قبل ان يصلح ويحل الحديث يد الطهارة في حديث نظره ان كان يصلح
بالوضوء الاول فوضوءا بالثاني في وضوء اخر من غير تعلق حدث فعمل الظاهر اعادة الصلوة
الاولى في اعادة الثاني ثم ذكره كمر وسبيل الاحتياط وانهم لم يذكروا ان كان التمسك في الواقع
تسمية حتى انبه انهما في اعيد الفعل يجوز الصلوة به وعن ابي بصير في اعادة الصلوة بين
الطهارة يظهر من البعض عدم اعادة الصلوة في الوضوء وان اعني ضم الوضوء والطهارة من اجل

لأنه شك بعد الفراغ وعلى بعض صحة الصلوة وأما في الوضوء أن يخلل حدث فظاهر
أنه يطرأ على أحد الصلوتين باطلاً وهل يجزئ ذلك الغرضين مطعماً عن الشك واليقين
إذا اختلف أحد أو الأحاد أو فرضه مردد في خبرها كما عن أكثر أهل العلم لا يخلو عن قوتها
فالواقع مع غير في الجهر والاحتياط ويؤيد إطلاق الخبر الأول أحوط وخصاً إذا كان
مختلفين محل واحداً أو كان بينهما الترتيب مضمناً **الحكاية والعشرين**
يكره الوضوء بالماء المشمس في كثير من الشيوخ اعتبروا القصد في ذلك في رواية السكوني
عن عبد الله قال قال رسول الله الماء الذي يصفه الشمس لا يؤمن به ولا تغسلوا
لا تخافوا فلو روي البرص في ذلك على المنع مطلقاً أو في غيره من غير ما وعبر العلامة
لجميع على فحس الكراهة في غير الآية فوج فلا بأس باستعمال ماء الحوض والساقية و
رحمه الله اعتبار كونه في الأواني للتطهيرة غير القصد والذهب من الأصحاب من
سمع عن مطلق الاستعمال لمصلحة الوجه ومنهم من أقصر على مخرج النقص منهم من شرط
قلة الماء وعن بعض المنع عن المداومة ومع زوال الشمس لا يبق الكراهة عند جمع
وعن الشيوخ يملكه ويكره بالماء الأحمر والماء الذي ما فيه عقر بيسور الحاضر ومطلقاً
إذا كانت متحدة ومنهم من جزم الثانية **والعشرين** يكره الوضوء بالماء
محدث البول والغائط وعن الشيخ القول بالحرمه كما في الماء النجاسة
والحكم الثاني لنفسه لا اشكال فيه على المختار من نجاسة الغشاء **الحا**
والعشرين يكره التمدل بعد الوضوء على المشهور ومنهم من اجتنب
كراهة والمسئلة لا تخلو عن تردد وأما كان المشهور لا يخلو عن قوتها
الباب الثالث في غسل فيه مطلبان المطلب الأول في الوجه منه وفيه
فصل الأول في النجاسة وفيه فوائد الفوائد الأولى في السبب

فتشعر عندئذ مسئلة الاول الجنب انما يحصل باحد امرين اجدها الجماع في قبل
 المرأة حتى تغيب الحشفة وان لم ينزل اجماعا نقضا وقتي واخذ لقوا في غير المرأة و
 الفلام وعن المشهور الوجوب على الفاعل والمفعول عن الثبوت وسلاطه وظاهر
 الصديق وثقة الاسلام على الوجوب قد صرح جملة من الاجماع بان لا فرق في
 موضعين بل يكفي المفعول حيا وميتا ولا احتياط في كل ذلك ان يغتسل من
 يحدث ثم يوضأ واما وجوب غسل الميت للوطئ فظاهر عدمه واما لا يلزم في فرج
 النهي فتأمل ثم ورائه لا يوجب الغسل من بعض الوجوب ودليلهم دخول الوالد في الرجل
 في ذب النخلة المشكل وجب الغسل عليه على القول بوجوب الغسل في الذب على الوالد في
 قبله واولج النخلة في فرج امرأته فتبين الوجوب عن جميع هذه الاحتياطات في الغسل
 ثم الموضوع بعد نقضه ولو اوج الرجل في قبل النخلة والنخلة في قبل المرأة كان الجنب
 جنبا في المرأة والرجل خلاف الاحتياط فيما رواه الحكم الواضح فواضح واما
 مطلق الحشفة فمن جميع يجب الغسل عليه بغير شبهة قد راجع الذكر والاحتياط
 فيما رواه اولج افل من ثمانية أنزال الماء الا كبر قبضة ونحوه بالاختلاف
 الا انه يظهر من الصديق في الخلاف في المرأة اذا انزلت بالاحتمال ولو كان
 انما خرج من المرأة من الرجل بغيرها او مشكوكا لم يجب الغسل بشيء كلام
 بعض الاصحاب بغيره فزاد في الشك ولا ادري وجه الثانية توارى
 من غير الموضوع المعتاد فمن الغسل لانه موجب للغسل وعن ابى شيبة لا يلزم
 بالحدث الاضعف الخارج من غير الموضوع المعتاد وعن بعض عدل الوجوب
 ولا يلزم عن قتي وسبيل الاحتياط ومن هنا يعلم حكم النخلة لو خرج من احد
 فخرج من الامع الاعتقاد من احد هما وذهب جمع الاعتقاد منها الامع الاحتياط

من احصر محرميها الثانية لا خلاف بين الاصحاب في وجوب الغسل مع يقين
 كون الخارج ميثاقا ومع استيقاها الخارج ذكر جمع ما لا يوجب انما يعتبر في الصحيح
 لذات والدقيق وفور البدن في الرض الذوق والقوة لا بغض الدفق وعن الشهيدي
 من علاماته قرب رائحة من راحة الطلع والجميد اذا كان رطبا ومياض البيض
 حافا وبفهم من كلام بعض الاصحاب في التعويل على هذه الاسباب التي تجعل
 اليقين منها بل في اربعة الشك في اول كليات الاصحاب ولا يخلو عن اجمال في
 هذا الباب الذي ذكره وان كان يدل عليه ظاهر الاخبار لكن المسئلة لا يخلو
 عن اشكال والله اعلم **الرابعة** متى وجد في ثوبه او جسد الماء وحصل العلم
 باسناده الله وجب الغسل وهذا هو مراد من قال انه متى وجد في ثوبه الغضض ميثاقا
 وجب الغسل **الخامسة** متى وجد النوى في الثوب يشترط بينه وبين ثوبه في الغسل
 الا شرا لا يظهر له يجب الغسل عليهما ولا حوط الغسل في الموضوع بعد الغضض وعن بعض
 سيق الغسل لهما وقيل في المتناوب بينهما كما يجب على صفا النوبة وان احتل حواشي التذم
السادسة اختلاف اصحاب في اعتقاد الجمعية بهما واتيما احدهما بصدقها
 الاظهر هو عدم الحواز **السابعة** متى يجب عليه الغسل بوجوب المني لا بوجوب اعادة
 شيء من الصلوات الا ما كثر من اخذ عن الجناية وهي المغيبة لاخر نومه وجد
 عقبيه المني فييب الشئ الى وجوب قضاء كل صلوة صلاها بعد اخذ
 غسل رافع ومنتهى الاحتياط ان يغسل كل صلوة لا يعلم سبقها على الصلوة
 ولا سبق غسل رافع عليها بل وان علم سبق الغسل من اجل الخبث عن
 الشئ من استصحاب اعادة كل صلوة صلاها من اول نومه ناهيا في ذلك الشؤ في
 احاد في شيء من الصلوات انما كان في وقتهم احتمال وجوب اعادة الصلوات في اخر نومه

فيه وقال هذا ما يرجع الى حكم التوب للشامنة من خروج منه بل بعد الغسل
فان علم انه متى وجب الغسل لمن علم انه يبول وجب له وضوء وان علم انه خبث يارب
وان كان لا يعلم شيئا من ذلك فلو كان قد بول واجتهد في نظا انه لا خلاف في عدل وجوب
شئ عليه من غسل او وضوء بما يفهم من كلام الشيخ افعال استحباب الوضوء
يدرك في الجمع بين الاخبار كل محتمل وان لم يكن مذهبنا من فقهاء يملكه عليه ابن الجوزي
في السر والعلان لم يكن بالواجب فعله الا شهرا الاظهر بل عن ارجح ايسر اجماعا
يجب اعادة الغسل عن البصية وفي الاكفاء بالوضوء وان كان باللم يجهد فعله الا شهرا
الاظهر في الوضوء والغسل وبما يقضي الى الشبهة القول باستحباب اعادة الوضوء وهو
غاية الضعف تبعه بعض المتأخرين وان لم يكن بالواجب استحبابه وان قصر على اجتنابه
فمن المشهور وجوب الغسل لعله الاظهر خلافا لخص حجة في تعديم الاعادة وان لم
لم يندبر له القول فمن ظاهرا لا اكثر عدل وجوب شئ من غسل وضوء ونقض العمل
فيه مع القول بوجوب الاعادة كما عليه جميع المتأخرين مع كونه احوط لا يخلو
عن قوة التاسعة لا بعد الصلوة الواقعة بعد الغسل يخرج البطلان للوجوب
لاعادة غسله للشهور عن بعض الميل الى بطلانها وقبل استحباب اعادة فعلها ولاعادة
بنية الفرية احوط العاشر في الغسل على الكاوية على المشهور بل اجماعا ولا
بجودة الاسلام وان حجب الصلوة يخرج معها دليل خاص ذهب منه من المتأخرين
الى انه غير مكلف كفر وعجمود اعلى فلهما اباي الراي من الروايات وهي غير متقدمة
لهذه الفقهاء الذين خصهم الله تعالى بغير معارفهم كلام الاثني عشر الفاء في الشك
في الغاية وهي الامور الاول الصلوة الثاني الطهارة الثالث من كل صلاة
القسرا اجماعا وان وقع الخلاف في الحديث الاصح عن البيهقي في تحريمه

ان اسبح اليه ويرجع في الحديث عن غسل الذنوب وقال ابو حنيفة بن ابي اسحق النخعي
 المعبر في الترتيب فلو حصل فيه ناس في الذنوب العرفية صح غسل ولا يخلو عن وجوب
 عليه اربعة اقسام واحد عرفا ولعله ايضا مراد الفقهاء ان يعرف هذه اذ علم ايد الله ثم انه
 قال الشيخ قدس سره ان الاقسام في الترتيب اختلفت اياه ما خذ اراهم من قبل فقيل ان
 ان يعتبر للغسل الترتيب لالا قمار قيل انه جعله حكم المرتبة فيلزم الترتيب ولو وجد
 مغفلة بالانكسار كما عاينها ولو قيل بسقوط الترتيب كما هو الظاهر اذ من اسر اعلم
 وفعل الله انما هو من اجبالاته من غسل الخبايا لكنه لم يفرضه في غير ذلك
 من الاعمال فيرتد اليه بعض الروايات في مسائل الاولي اجز الشجر او نحو ذلك
 الغرض من مجري الاقسام عن بعض محرمات الصلاة الشامل للبدن منع ابدان
 عن كل ذلك قال المحقق ما ورد في جواز الاغتسال بالمطر ينبغي ان يفيد بالترتيب في غسل
 ولا ريب في احوط **الثانية** قال جمع من اصحابنا في غسل اربعة اقسام في الماء الكثير ان
 يخرج من الماء ثمر قمر في ذنوبه وقال جمع من اصحابنا في الاغتسال ثلثه بعد السجدة الاولى
 بوجوب الاغتسال في الثالثة لا خلاف بين اصحابنا في وجوب المداومة بالمعند
 في الغسل نعم عن بعض اصحابنا انه سمي ولا يخلو عن وجه وهل يجزئ اذا خاف فداء احد من
 اصحابنا بعض على القول بوجوب الاعادة في غسل الحدث الا صغر فيه نظره وكذا اذا خاف
 فداء احد من اصحابنا الا كبروا او كان الحدث الاكبر مستقرا ولا فربا شرطا في حدث الغسل
 الا حكم الاصل على القول بوجوب الاعادة في غسله ولا وجه على الظاهر فيصالح الحكم بالاكثر
 عن الراية في اللغة للمغفلة في الترتيب فيتناسع ما عداها كمال للقول في الاعادة فيه
 خلافا ونظيره من الحديث ان لا يجزئ الاغتسال بالانكسار في ثلثه ولا في اربعة اقسام
 الا في الاعادة في ثلثه الا جاز في ثلثه او يغسل اعم ما عداها واما المحقق في الحديث

الاعداد ان طال الزمان والاضاء فبسطا من حلة الخامسة على الاشهر لا ظهر بل قيل
 بما لا يحجزه بل في القل تحقikas في الفصل فلو ورد في بعض الاجزاء التي هي مثل اللثة
 السادسة لا يحجزه في الشعر على المشهور بل ادعى انه منقوع عليه كذا في تحصيل
 الماء ان اجتمع اليه وعن بعض المتأخرين: جوعنه ولا ريبه احوط الشاكر
 به ان يحذف وجو تحصيل ما يمنع وصول الماء الى الجسد من شعر وغيره وجو بعض
 الى عدم الاعتناء بشيء لا يحل عرفا بفصل جميع البدن بما طوع الفسك
 لولا الاجماع على خلافه ويؤيد ظهور بعض الروايات الثامنة انما يفصل ظاهرا
 الجسد عن الباطن بالخلاد ومن البواط ثقب الاذن ونحو اذ لم يرا طنه
 للناظر لعله المشهور عن الشيخ على اتصال الماء بالباطن مطوما يرى في
 الاذنين على الظاهر اخل في الظاهر ولا يدخل الملك في باطن من صماخه التاسعة
 قال المفيد لا ينبغي ان يرغم في الماء الراد فانه ان كان قليلا فسد وان كان
 كثيرا خالف السنة بالاغتسال فيه اقول والله عقلت من كلامه عا
 المتأخرين هو ان المراد باغتسال طهوريته ويمكن حمله على تلوث به الجنب
 بالنجاسة والا فإظهاره له فيجب التحسين احد من الفقهاء واما الحكم الثاني فلم يرد
 به الكراهة كقول بعض المتأخرين هو غير محتمل في غير حال الفرة العاشرة
 يلزم وفصل الجانث الايم غسل شيء من الايدي في غسله شيء من الايم من ركن المقدمة
 الحادية عشرة في الخلاد في وجوب الباشرة ونقل عن الجنبه جواز الوضوء الغني ونقل
 كذا عن ظاهر المشايخ في اختلاف الاضواء في وجوب ازالة النجاسة البنية قبل الغسل فنهى ورد
 الى عدم الوجوب في غير ذلك في الخامسة عشر عن ما من وجوب الماء وجوبه بالخلاد ونهى من وجوبه
 من قائله من جميع النواحي قالوا هو من كراهية غسله كذا في شيا غسله ورا حبيب

فتستحب اجبة من حمراء من اطلق ومنهم من اقتنع بذلك اذا كان الماء قليلا واما اذا كان
 كثيرا فلا يوجب الا حوط انما للمناع جميع البدن مطلقا **الفائدة الرابعة** في الاشارة
اشياء الاول البول على المشهور فقلنا في الفقيه من نزل البول على اثر الجنابة
 لو شك ان يتردد بنية الماء في بدنه فبوره الماء الذي لا يحد له وقبل بالوجوه
 وهل يستحب الحكم الى المراتبة فيجب ان يستحب له البول عن ظاهر بعض المتقدمين
 للتأخرين الثاني ولعله الاشبه وجب في هذه المراتبة من البطل المشبه لاحكامه واما
 اذا علمت ان الخارج مني فاطانة ارجعت انه منها فلا يرب في وجوب العسل كما ان
 لو علمت من الرجل في عدمه وان التمس عليها فلا يجبر الرجوع الى الشهوة والفتوة
 يظهر من الحد اثنى عدم الوجوب نظر الى ظاهر رواية سليمان بن خالد ولا ظهر لها محمول على
 الغالب من خروج مني الرجل عنها وحكي عن ابن ادريس الوجوب والاطانة اقرب ذلك
 اذا عرف الله منها واذا اجنب لم ينزل فعلم التهمة انه احتل استحباب الاستبراء بالبول
 والبطل المشبه لاحكام يرتب عليه مع عدم المولج على المشهور وتردد بعض المتأخرين
 ولعله غير وجه **الثاني غسل البدن** قل ادخالها الماء ويغري غسلها الى الزنا يحكي
 هو المشهور رواية وثق في غير المعنى الى الموقفين الى نفضها والمصوب في بعض الروايات
 دور المرفق وفي بعضها نصف الزنا وفي بعضها المرفق الى الاصابع وفي بعضها اغض
 على كذا العين من الماء فاعسلها وبكني الميرة ولا فضل الثلث في غسل قبل الثلث والفرق
 الى الاخر من الفضل من اناء ضيق الراس فيخذل الماء بضعون قرب وقيل لا يستحب
الثالث المضمضة ثلاثا **الرابع الاستنشاق** ثلاثا على المشهور وفيها وفي
 الفقه الرضوي روي من روى من غير رواية والثالث افضل في نفسه من ظاهر بعض
 الروايات انهما بعد انزاله الى الحاسة **الخامس التيمية** قال المصنف يعني الله

عند اغتساله ويحيى ويسبحه ويفهم الفقه الرضوي استحبابا قبل ادخال اليد الماء
وقبل يخرجها عند المضمضة والاستنشاق وغسل الرأس عن الشهيد يقول اذا وضع يدا
في الماء بسم الله وبالله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين فاذا فرغ غسل وجهه
اليمين واليسار في ذلك الوضوء الساس من الماء باليد ^{على} المشهور والذي
نذكر عليه الرواية فيحتاج الى فيه في الغسل الترتيبي لما ادرك الرص الماء لا يده فلا ربح في
وجوه الشغل تحليل اصل اليه الماء بدونه استظهار كذا لا يذنب بغيره البطر والاعمال
اليه بدونه فلا ربح في وجوه وعن العلامة استحباب تحليل للعلف في نحو ما قبل اغتساله
ليكون بعيد من الاشراف الا ترى لفظه من الماء الشا من الماء فقد روي عن علي بن عبد الله
اذا اغتسلت من الجنابة قل اللهم طهر قلبي وقبلي وقلبي وقلبي وقلبي وقلبي وقلبي وقلبي
من التوابين واجعلني من المتطهرين واذا اغتسلت من الجنابة قل اللهم طهر قلبي من كل فتن
دين وتبطل عن الله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين عن الشيخ يقول عند الغسل
اللهم طهر قلبي وطهر قلبي واشرح صدري ولبسني من طهرتك الشا عليك اللهم اجعل
طهرتي واشفائي وفرايتك على كل شيء فديني عن الشهيد اعل استحباب الماء للغسل
حال الاغتسال بعد الاستسقاء بالاجتهاد على الاشهر الاظهر وعن
الشيخ وجوبه وعنه وجوب الاستسقاء بالبول والاجتهاد وعن ظاهر الفقيه وجوبه
بالبول وان لم يدر في الاجتهاد وعن ظاهر المجتهد وجوبها معا وهل تسلي للامانة
فولان العاشر المولود ذكرها بعض المتأخرين الحادي عشر
بصلع اذا كان معه امرأته فصاع ويليدل صحبة نذر ارا ايقام الصلح من
وفال الحق في الغسل بصلع فما نذر مستحب وقال الشهيد الطائفة مفيد
هده ادا انه الى الشغل للثاني عنه وادعى الفاضل على ذلك الاجماع وهو في

غاية البعد بل الظاهر ان نزله او نقص خائف لم يدوب ففقد روى عن النبي صلى
 الله عليه وسلم في الوضوء بعد الغسل يصلح وسياق احوام من بعد في مستقرو ذلك فاولئك
 على خلاف سنتي والثابت على سنتي مع في خطير الغدر من قيل الظاهر من تقدم
 الاصح ان ذلك نهاية الاستحباب وهذا اليق في غاية البعد وخلاف ذلك عليه
 الروايات فمنها شعر الروايات من خوطم الفصل المنهج لمفضضة في ذلك اليق
 الفائدة الخامسة في الاحكام وهي تشمل على عدة المسائل الاولى
 المشهور بيد اصحابنا وجوب الوضوء مع كل غسل من الجنابة وعن النبي صلى الله عليه وسلم
 يجب ان كان نقلا والمسألة عند لا يخرج عن تردد وعلى القول بالوجوب لا يجب
 تقديم على الغسل لم يخرج عن النكاح القديم فضل لعل الظهور الاول هو الاجماع على
 خلافه كما ادعاه ابن ادرئس الثانية الوضوء قبل غسل الجنابة وبعد بدعة
 على الاثر الاظهر عن الشيخ انه يستحب الثالثة اذا حدث في أثناء الغسل المرتب
 من الشيخ فيجب ان عادة من لم يمسح على النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ للصلاة وعن بعض
 القائلين بذلك استنبأ في الغسل اذا نوى قطعة لبطالانه ذلك وفيه اشكال انه
 القطع لم يثبت بطلان ما سبق من ابن ابراهيم يتم الغسل ولا شيء عليه والمسئلة من
 غوامض المسائل المتعارضة لذلك والاحوط ان يعيد الغسل من امر ديني القيمة
 ثم يقضه ويتوضأ للصلاة وقال المجلسي منتهى الاحتياط ان تبعه الجنابة ان
 امكن فيغسل ولعل لا حاجة اليه ولو كان الحدث من الرمس فمن الشبهة ان قلنا بقوله
 الترتيب حكمه ان وقع بعد ملاقات جميع البدن الماء يوجب وضوءا غير اذ لا يمس له اثر
 اذ قلنا بوجوب الترتيب الحكمه الفصل فهو كالترتيب قلنا بمحصول نفسه من الترتيب البه في
 وعن النبي صلى الله عليه وسلم في الطهارة الترتيب يوجب الرمس لعله اشبهه وصحح كلامه في الترتيب

كما قال بعض الفضل على ان لا تاسر ما يحصل بعد الدخول في الماء واما الدخول
 شيئا فشيئا فمقدّمه فانه لا يصح تحليل الحدث ولو تحليل الحدث الغسل اكل الوضوء
 الشهيد افعال طهر الخلائق ولو لم يجر اجزاء الوضوء عنها وبه اتفق العلماء وفي الصغير
 المتأخرين قلنا بعد وجوب الوضوء فسائر الاعمال طهر الخلائق فاحصوا الاعادة
 من اسفل الوضوء بعد البول كما مر الراجح عن الشهيد ماء الغسل على الزوج والا فلو
 لانه من جملة النجاسة عليه نقلها اليها ولو بالثقل وعدميتها من الانتقال اليه ولو
 احتاج الى عوض كالحمام والا فرب جوبه عليه ايقم مع تعدد سبب وجوبه عاشر
 بين غسل الجنابة وغيره اذا كان السبب الجنابة من الزوج واما الامانة فلا فربها كالأجزاء
 وانقلها الى السبب كالعالم من غير بعد الوجوب غناء الزوج وتوقف بعض الجاهل
 بعد النقص الا على الاول الحاصصة يكسر في الاشياء الاول الاكل والشرب
 على الامانة لا يظهر فانه روى ان اكل كل على الجنابة يورث الفقر في اخره ضعف عليه
 من البرص وعز الصديق والقول المحرم من غسل يده ويضمض ويستنشق
 المستهوان انكره ثم ان المضمضة والامتنعاق والماء في غير غسل يده
 او وضوءه انه افضل وفي اخر غسل اليد والمضمض غسل الوجه وفي اخر غسل
 اليد والمضمض وفي اخر غسل اليد والمضمض والاستنشاق قال بعض اصحابنا
 ترشبه هذا الامور في الغسل ونزل انكره بكمائها واكل جميع الوضوء غسل والمضمض
 والاستنشاق غسل الوجه والثلاثة الاول ثم الاولين خاصة ثم الاول خاصة قال الفضيلة
 ان المندة انما هي كلام فيل كما في غسل ثوبان افضل انما يجمع ما ضمنه الا بوجوب
 غسل اليد والمضمض استنأ وغسل الوجه والمضمض خاصة خبر واحد ما تضمنه فلا دليل عليه
 ما اشتمل على استنأ غير غسل الوجه والمضمض غسل اليد والرجل وعن الحسن

بالمضمضة والاستنشاق وأما ما يظهر من بعض المتأخرين من احتمال عدم كراهة
 الأكل والشرب للنجس قبله في غاية الوهن فهل يكفي ذلك في بطلان كراهته واحدة
 أو لا يدركه فيهما عند كل أكل مع الفصل المعتاد بين الأكلين ومع احتمال الجواز مع
 النقل عرفا استظهر بعض المتأخرين الأول والأحوط هو الأخير الثاني اليوم ينسب
 أو يتوضأ والمفضل أفضل ويشعر بالاف بعض الروايات باستحباب التيمم عند دعاء الماء
 ويظهر من بعض المتأخرين الميل إلى عدم كراهته بدليل الظهور ولعله غير وجه في ظاهره
 من بعض الروايات عدم الكراهة عند إرادة الوضوء في الموضوعة واستحباب بعض المتأخرين
 ليس في محلة الثالث فإدعاء ما زاد على سبع آيات على المشهور وعن ابن أبي
 عمير ما زاد على ذلك عن مالك في تحريم القراءة مطوع وعن بعض الأصحاب تحريم ما زاد على
 وعن الجليل في لا بأس بغير القراءة كونه ما خلا التيمم وعن ابن أبي عمير ما
 ما زاد على سبعين عن بعض المتأخرين عدم الكراهة مطوع والأول أظهر للراي المصنف
 ما عد التكاليف من الوضوء والجلد المحيط على الإحتمال في تعليفه وعن التمهيد القول بالمنع
 عن المصلح الخاص على المشهور في الغيبة عن القضاء من تخصيصه وهو جواز حاجبه في
 بطلان اليوم عليه ان يصيبه الشيطان وورد في الآية عن إصداق الوضوء في
 الجماع بعد أخذ الحنا ما أخذ وعرف ظاهر الصداق عدم الكراهة عن المضاربين عن
 النوف في المسجد وهو خلاف الإجماع ولذا أول كلامنا في بيان مستند الآية فيجوز عند
 الأقوال المحمولة على النجاسة أو على الضرر **الفصل الثاني** في غسل الحيض من ثمانية
 ثلاثة **المفصل الأول** في كيف الغسل وما يتعلق به وهو مشتمل على عدل **الكتاب الأول**
 دم الحيض حرام عيبا شواه دفع حرث ذكر ذلك المتكلمين لا رافق من قوله تعالى لا يأتوا الله
 هذا ويشعر من الروايات بكونه حراما ظاهره أن الله تعالى لا يحب من أتى الله بالسوداء ومنه ومنه

وإنما بالاحتمال فيهم من الروايات أنه حيثما وجد هذا الحكم وهو الحكم بكون الدم حيا وحي
انفقت وفيه نظر بالظاهر هو الرجوع إلى الصفة عند اشتدادها بين الاستحالة
ومرث لا يرجع إليها عند اشتدادها وبين مرث الفرح والعذر وكان عليه بعض
المشايخ لو اشتبه دم الحيض بدم العذرة فاشتد في العذرة ثم نزلها ليلا ثم خرج
فما تشدد خلقا كان الدم مطوقا في العذرة فهو العذرة وإن كان مستطفا في العذرة فهو
الحيض عن الشهيد تضع العذرة بعد الاستنقاء وترفع جوارها أين لم تقع على المستند
المحقق أن خرجت مستنقة فهو محل أن يكون حيا ومنهم من يوجب حيا قول لا يعد
يكون مراد المحقق أنه مجرد الاستنقاء لا يقطع بكونه حيا كذا من الجائز أن يخرج مستنقدا
ذلك بنقطع الدم في يوم أو يومين فكيف يكون ذلك حيا وبالجملة الظاهر لا شك
في كونه حيا إذا خرج الكرم من مغسأ الدم مع عدم القلة عن الثالثة والزيادة عن العشرة
مع تحلل أقل الطهر كما لا شك في كونه نقا حين عدم تخلل أو قلته عن ثلثة أيام وأما
إذا زاد عن العشرة لم يكن لها التميز لم يذكر ذات عادة فالمسألة لا يخالو عن أشكال ولا حوط
ارتضاه وتصوم بنية الفدية كما شيا عن التبرع ثم تقضى الصوم الثالثة وشبهه
دم الحيض بدم الفرجة من التميز فيه ما استدل على ثنائها ويدخل اسمها فان فرج الله
من الجائز الأيمن فهو من الفرجة وان خرج من الجائز الأيسر فهو من الحيض يظهر من الجائز
أن الحيض يخرج من جانب الأيمن للمسألة موضع مرث فعليها أن يتجاطع كل الروايات
أقل الحيض ثلثة أيام وأما عاشره وي أقل الطهر لا خلاف في ذلك ولا
لاكن عند الأكثرين هو أيضا مشق عليه وعن أبي الصلاح النقيحة والله أعلم
الشهر وهل يندرج في ثلثة أيام الحيض كما هو المشهور أم يكفي كونه في جملة
كما عن ابن البراج لا ونقص المنع من المسألة لا يخالو عن أشكال فعليها أن يتجاطع كل الروايات

وإنما بالاحتمال فيهم من الروايات أنه حيثما وجد هذا الحكم وهو الحكم بكون الدم حيا وحي

انفقت وفيه نظر بالظاهر هو الرجوع إلى الصفة عند اشتدادها بين الاستحالة

جعل الله من العدة ان المراد بالثلاثة المختلف في اولها الثلاثة الاول من الايام الثلاثة واذا
 لم يجز والاول الثلاثة فلا خلاف في التوافق على ان كان عليه الحق للعلة في الجوهر والحق
 جعل الله من الفقه كونه ربما يستشكل جعل ذلك الثلاثة اقل مع انها لم تكون بخلاف جميع
 العشر عند اكثر اهل الجاهل ويمكن ان يقع مرادهم بالاصل جزء الدلالة الى برية الدنيا
 لعل حاشا وانما هي ثلاثة وهم فخص العشر فيكونها شرط برية الدنيا ثلاثة ايام فما
 زاد على ذلك القولين في كثر يجري الخلاف الا في اعتبار استيعاب المدة وعلى فعل القول
 بالاستيعاب لو ان المدة مضطمة ثم ثورات اليوم الغاية ثالثة مثالا لو كان ذلك جنبا
 على القولين كما صرح ببعضهم وعلى القولين كما يحل كونه جنبا على القولين اذ امره
 فاعلم ان الله عز وجل على هذا القول لا ينفك التخلل حتى على شهود بل بما يدعي الخلاف
 من ان الله لا يبيد بخلافه من بعض منكري الاخبار وبين فافهم جعله طهر اوبه ينفع حكم
 عن بعض اصحابنا ان كان الشهادة في الروض حيث جعله طهر على هذا القول فيسئل الخط
 متضمن مشعر وقاظم من بعض منكري الاخبار في الميل الى عدم اعتبار الزوال اذ ان الله عز وجل
 في ايام العاد دون غيرها وهو كما اعتز به طهر من غير ان يرضي الخصم لانه خارج عن
 واعلم ايها الله ان الشهود لا يخرج ان المراد بالثلاثة الايام بلياليها بل كما يظهر من بعضهم
 الخلاف لانه لو كان يبيد عن ايام ربات المصوم يوم الجمعة مثالا استمر اخر من غيره على
 فلا اشكال في حق الثلاثة بلياليها وهو ان يبيد الا احتياها امكن لزم ثم ان الظاهر
 للروايات الثلاثة مقدارها ولو بالثلاثين لخصوص الثلاثة تقديمية وانما تكون في غير القول
 انه صواب في عشرين ايام الثلاثة ايام بلياليها بحيث وضعت الكرم في قوله الله عز وجل في يوم
 اياها ان يصير على التوفيق اعتبار ان يكون اول الاول والاخر الا في جزء الوسيط والمثله
 لا يتخلل عن شيك السيل الاحتيا والاحتيا الخامسة لا خلا بلياليها في الايام التي من انما المراد

ان الله عز وجل
 لا يبيد بخلافه
 من بعض منكري
 الاخبار وبين
 فافهم جعله
 طهر اوبه ينفع
 حكم
 عن بعض اصحابنا
 ان كان الشهادة
 في الروض حيث
 جعله طهر على
 هذا القول فيسئل
 الخط
 متضمن مشعر
 وقاظم من بعض
 منكري الاخبار
 في الميل الى عدم
 اعتبار الزوال اذ
 ان الله عز وجل
 في ايام العاد
 دون غيرها وهو
 كما اعتز به طهر
 من غير ان يرضي
 الخصم لانه خارج
 عن
 واعلم ايها الله
 ان الشهود لا يخرج
 ان المراد بالثلاثة
 الايام بلياليها
 بل كما يظهر من
 بعضهم
 الخلاف لانه لو
 كان يبيد عن ايام
 ربات المصوم يوم
 الجمعة مثالا
 استمر اخر من
 غيره على
 فلا اشكال في
 حق الثلاثة
 بلياليها وهو ان
 يبيد الا احتياها
 امكن لزم ثم ان
 الظاهر
 للروايات الثلاثة
 مقدارها ولو
 بالثلاثين لخصوص
 الثلاثة تقديمية
 وانما تكون في
 غير القول
 انه صواب في
 عشرين ايام
 الثلاثة ايام
 بلياليها بحيث
 وضعت الكرم
 في قوله الله
 عز وجل في يوم
 اياها ان يصير
 على التوفيق
 اعتبار ان يكون
 اول الاول والاخر
 الا في جزء
 الوسيط والمثله
 لا يتخلل عن
 شيك السيل
 الاحتيا والاحتيا
 الخامسة لا خلا
 بلياليها في
 الايام التي من
 انما المراد

شعير من زراعي من اهل الجاهل كونه من ايامهم قد راعا على قول الاول ان يكون يوم ايامهم في يومهم من ايامهم

قبل الكمال التمس فليس يحضر بلوغها بالشمع على المشهور من الإجماع وفي ذكره من علانته
 بالوجع المحض استشكل هذا بأن الوجع التسع هو الذي يعلم بالبلوغ ويعلم به الميضي وكيف يحتمل
 الحوض علامة البلوغ واجبات من جعل سنه أو ثلث الدروس صفاً للحوض فيها تحكوا بكونه حصفاً
 ويعلم به البلوغ وانها بالشمع التسع وفعلوا على ذلك لأجتماع المسئلة ولو لم يكن إجماعية
 فالنظر فيه على أن قد يقال بأن جعل الحوض علامة للبلوغ على قول من قال أن بلوغها بلوغها
 العشر وهذا لا يتم على قول من قال بالشمع التسع ومع ذلك جعله علامة الخامسة لا خلافاً
 بينهم وإن ما ذكره بعد سنه اليأس فليس يحضر لكنهم اختلفوا فيما يتحقق به اليأس من الغنى في ^{فليس} ^{فليس}
 أنه يتحقق بتجديد سنة مطوع القاضل للبلوغ الستين مطوقين لا ولا في ثبوت القرشية ^{فليس}
 فيها وهو القول الثالث المتوخى ومنهم من الشهيد الحن بالقرشية النبطية والمسئلة لا تخلو عن أشكال
 بسطنا القول في ذلك في كتابنا هداية المسترشدين في شرح نبذة المتعطلين وسبيل الاحكام
 واخر ما عرفنا من أن الله سبحانه لا يخلق في العلم والجسم فاعلم أن القرشية هي المنسبة إلى القرش
 وهو النضر كنهانه بالادب قيل لو بلام ولا يعلم في مثل هذا الزمان من هو كرموا المتعطلين
 وأما من لم يعلم كل من القرشية أم لا فقل لا أصل للعد والمسل عندك على القول بالتفصيل على
 ضلها بالاحتياط وأما النبطية فقد اختلف فيها فقيل النبط أجمل الناس كانوا يرون بأطرافهم ^{العراق}
 وقيل أنهم لم يستجروا وعلم استمر ^{المتن} ^{المتن} من الأقوال وكيف كان لا يرفعون في هذا الزمان ^{المتن} ^{المتن}
 قدنا بالاحتياط فربما ^{المتن} ^{المتن} ما ذهبنا إليه من أن يكون الأمر حصفاً لا شكاً في عدو وقوعه ^{المتن} ^{المتن}
 وقوعه على من من جملة طهره وأما من خرج من أهل الحكم بالصحة أو بالبطان ^{المتن} ^{المتن}
 وكذا الكلام في بقاء الحكم بالعدو وأحكام الزوجة والمسئلة على أشكال الاحتياط لا ينبغي تركه على
 حال السكوت اختلفوا في الجبل هل ينحصر في علم الهدى الأول وعرض شيخه المقيد
 الثاني عن الشيخين في ما تجده المراتب الحامل أيام حادتها يحكم بكونه حصفاً وأما بعد

كادتها بغير يوم أو ليلة ^{في} فأنه يحضر قبل أن يستبين الحمل لأبعد وأصل بعض
 المتأخرين اعتبارا في العادة ^و من أظهر من أنجب اعتبارا في العادة ^ط وطول العول على الأول ^{بما}
 قال الشيخ ^ب به محمل والله يعلم ^ق قال ابن إدريس ^ب بعمر الطلاق الحامل الحائض
 بأجماعنا ^{المقصود} الثاني أصناف الحيض ما يخص من أحكام بكل منفعة ^{هو} مثل
 على طائفة ^{المطلب} الأول في السبلة ^{وهنا} تلك ^{الأولى} أنها تخص
 روية الدم عند الشيخ ^{والفاضل} وهو مقبلة ^{إذا} كان الدم مصبغة ^{الحيض} والاضية
 اشكال ^{عن} السبلة ^{في} الأصراح ^{أنها} تستظهر ثلثة أيام للعباء ومنهم من فضل فقال ^{بأن}
^{العباء} الواجبة ^{يعني} من ثلثة ^{وأما} الثلثة ^{فالأحوط} فليقلها روية ^{الدم} للخلل ^و
^{بر} كلية ^{هذا} القول ^{أحوط} وهذا ^{اختلاف} هل هو ^{فيما} إذا كان ^{الدم} مصبغة ^{الحيض} وطول
 والمفهوم ^{من} كلام ^{أكثر} الأصحاب ^{الثاني} ثم هل ^{المراد} بالسبلة ^{أن} مرأت ^{الدم} الأولى ^{مرأة}
 أو من ^ي يسترها ^{أداة} هذا ^{هي} وأما ^{الحائض} المصطرة ^{بالمبتدأة} وهذا ^{الحكم} وأما
 أنظر ^{السبلة} ^{أن} هي ^{التي} ابتداء ^{الحيض} ^{ابتدائها} الحيض ^{الثانية} إذا ^{انقطع} منها
^{لدى} ^{العشرة} ^{فليقلها} ^{الاستعداد} ^{والأفضل} ^{أن} تستمر ^{بأن} تقوم ^{وتلزم} ^{بهما} ^{الحائض} ^{تستمر}
 خطنة ^{بيضاء} ^{وترفع} ^{رجلها} ^{اليمين} ^{واليسرى} ^{على} ^{اختلاف} ^{الروايتين} ^{في} ^{الوجوب} ^{فلا} ^{يكفي}
 وضع ^{الطننة} ^{كيف} ^{تفعل} ^{فإن} ^{خربت} ^{ضحية} ^{أغسل} ^{جان} ^{خربت} ^{متلحمة} ^{بدم} ^{صيرت}
 حتى ^{تسقط} ^{ويضم} ^{لها} ^{عشرة} ^{أيام} ^{وإن} ^{خربت} ^{متلحمة} ^{بصفر} ^{فالمسئلة} ^{موضع} ^{أحد} ^{وإن} ^{سقط}
^{أخطأ} ^{ونعم} ^{حكم} ^{العنادة} ^{إذا} ^{انقطع} ^{ومها} ^{لدى} ^{العشرة} ^{وإذا} ^{اشمخ} ^{حيضها} ^{بظهرها} ^{لشعرها}
 بل ^{عن} ^{المعتبر} ^{أنه} ^{قول} ^{جميع} ^{علمائنا} ^{أنها} ^{ترجع} ^{إلى} ^{القيمة} ^{فما} ^{شابه} ^{الحيض}
 حيض ^و ^{لكن} ^{بشرط} ^{أن} ^{لا} ^{ينقص} ^{عن} ^{أقله} ^{ولا} ^{يتجاوز} ^{وعنه} ^{كثرة} ^{وإدعى}
 عليه ^{جميع} ^{الاجماع} ^{أنه} ^{قد} ^{يقال} ^{أن} ^{تقتضيه} ^{المجمع} ^{بين} ^{مادل} ^{على} ^{القيمة}

بين ما دل على قية الحيض وأكثر من هو تكميل الناحية ما يبلغ الأقل تنقيص الزايد
 بما يمكن حضيصة وفيه ما فيه التحلل عن الشيء الحكم يحضل استمر الأول أصح الزايد
 على العسر كذا إرات أو على صفته الاستحسانة ثم رأت على صفته المحض أن استمر على
 ضيعة جعلت بين الحيضة الأولى والثانية اثنا عشر يوماً طهر واستقر به وكشف للثام وكذا
 النقيض للناقص مع اكتماله واستقر في يوم الرجوع إلى الصفه مظنة أو كذا ولم اظن
 فإيل به سواء وبالجملة المذكور الأول والثاني منها الكراحيهما أمكن لازم وهو العالم
 وفي الثالثة وذلك مني على المشهور كما مرجح بلوغ الضعيف مع أيام النقاء أقل الظهور
 ادعى عليه الإجماع أقول الاستبانه ان يرد عليه عن النقيض لا يتوعد من المخالفة منها
 الحكومة تكونها طهرها خلاف فيه لم يثبت ان غرياً الى بعض التقاء وان يرد يا شتر
 اخراج الضعيف التحلل بين سوي من غير حضيصة كل منها عن التميز كما لو
 رأت ثلثة اسود وثلثة اصفر وثلثة اسود ثم انقلب اصفر واستمر فقال
 في الجواهر الحكم يكون مثلاً فائدة التميز لا يخلو عن أشكال الحكم يكون حضيضها
 الاسود الثاني فخط بل الاقرب حضيضه الاسود من مع المخالفة بينهما ثم احصل
 كونهما فاقدة التميز وقال اول منهما في وقتها ما لورات ثلثة دم الحيض و
 ثلثة دم الاستحاضة ثم رأت الاسود واستمر الى سبعة عشر قال واشد منه
 اشكالاً في الحكم بفقد التميز لو كان الاسود مستمراً على العشر مثلاً الاسود فلو استمر
 تحلل في الرابع والخامس أقول للثلاثة لا يخلو عن أشكال والاضحية لا ينبغي تكرار
 حال الذي عرف هذا فاعلم ايديك الله تعالى نعم انهم ذكر في المشاهدة فحصل باللون
 والظواهر والرائحة ومشي اجتمع في دم حمله واخر شتان فواضح واذا استقر في العادة
 تميز وافقه جعلك الله من العلماء الذين هم ورنه لا يدرى على لطف عباد الله وعز صلاتهم

عند استواء العدد إنما هو إذا كان في وصف أو صفتين مع ذي صفتين أكثر من العشرة
 أما إذا فرض في الصور بين كون الدم غير نافع عنها وفرض ثم آخر فافضل الصفات من قبل
 المتجه إليها ذات تميز يجعل الأقوى مع غير الأقوى وكانت المستوفى العدد حقيقياً
 وعن العباد ما إذا تم جعل الأسود حقيقياً لا مستوفى وأما اعتبار الفلوة باعتبارها
 كل من تلك الصفات فيقول ان الصفرة أقوى من البكارة فلا ريب
 لذلك جهل الضابطان ما تحقق فيه ما ورد في الروايات من الصفات
 فهو حقيقياً كل ما تحقق فيه منها أكثر يكون أقوى مما وجد فيه قل
 وذو الأقل يكون أقوى من العباد وما بالجملة ما ليس بصفة الحيض كما صغر
 لا يجعل أقوى من الأكدر نعم لا يبدل ان يعلو اعتبار اللون أقوى من اللون
 القوام لكثرة وروده في الروايات حتى يعلم من بعضها أنه المناط ووجه فاذا كان دم
 يكون الحيض آخر بنبته احتمل قولاً باعتبار التميز باللون وان تحقق في آخره
 النتن الثابتة فيه قال الجواهر في شيء ينبغي التنبه عليه وهو انه هل يشترط
 في الرجوع الى التميز كونه كماله اربعه في نفس العشرة أو يكفي ولو كان خارجاً
 كما لو رأت مثلاً احد عشر اصفاً ثم الثلثة اسود ثم انقلب اصفاً فهو الحيض
 بالثلاثه فحسب ان يكون فافاد التميز لمرات تميز لذلك في كلامهم الا انه يظهر
 الثاني من عبارة الشاهد في مرجع كمال اما المبتدأه فظاهر الاصحاب انها في
 في الاول والاول الى العشرة فاذا تجاوزت لعشر التميز فيما مضى لان قال اذا
 حياء دور الثاني اعتبرت التميز في نفس العشرة اقوى وظهور ما فيها
 ذكره لا يخلو عن نامل فذكر ما يدل على ميل بعض المتأخرين الى الاول وثبوته
 في المسئلة ثم قال نعم يظهر من كلام الاصحاب انه كماله في تحقق التميز

اقل الطهر فلا يحتاج الى مضى شهر او اكثر فيمكن ان يحض المرأة في الشهر الواحد ثلاث مرات
اقول للسئلة كما اذا دخل اشكال فعم بما ذكر مصداقاً بنعم عليه وهو العالم اذا عرفت هذا
 ايده الله تعالى ان بعض الحدادين يحمل في اللبدة في صورة الامتناع اخذ بالامتناع
 الى ظاهره واما ورد في بعضها انها يحض ستة او سبعة وفي اخرى ان استمرت تركت
 الصلوة عشرة ايام ثم تصل عشرين يوماً فان استمرت ثلثة ايام وفي اخرى تحض مثل الوا
 نسائها ولو كان مختلفاً فاكثر جالساً عشرة واقبله ثلثة وان لم تقم زوالاً لله فعمما
 كما لا انها مع غائفها الشرة العظيمة بل الاجماع متخالفه وهذا القائل مع اعتراضه
 على الفقهاء اكثر مما ذكر ولو لم يرج رواية منها فيجوز ان يكون مذهبه التغيير وعن ظاهر
 زهره انه جعل دارها على كثر الحيض اقل الطهر لم يذكر التميز عن الجاهل الصالح انها
 تعمل على عادة نسائها **فصل** اذا عرفت هذا ان شاء الله تعالى فاعلم ايده الله
 انه اذا يحصل لها التميز بشرائطهم رجعت الى عادتها فارب من الابوين لو احدهما ان
 اتفق ولا يعتبر العصبية ومنهم من يظهر عنه جواز الرجوع الى الاقران والى ذوات
 استانها من بلدها ومنهم من يظهر عنه اذ ذلك عند اختلاف الاقارب ومنهم
 من اتي بجواز الرجوع الى الاغلب من الاقارب يظهر من كلام جهم انه خلاف
 المتفق عليه ولكن يجوز الرجوع الى بعض حيث يتفسر العلم بعبادة الجميع
 وسبيل الاحتياط منفع متبع وهل هذا الحكم يخص بالمتبداة بالعبادة الاخص
 كما يظهر من كلام السيد السند في الرياض لم ينقل للبذل لمطسما هو المشهور
 وان كانت لا تجلوع اشكال لكن القول الثاني لا يخلوع قولهم اذا تجاوزت عادتهن
 من البسنة فينبغي الاحتياط بما مر ثم ان ظاهر النص اتفق على طلاق الرجوع الى عادتهن من
 غير تقييد بالوقت والعدد خاصة وعن الشيخين التاخي تقييداً بالثالث واعلم ايده الله تعالى

الامر في رواية نزار عن السهم الا هو في النجف فكان بعض نسخها يوم الاستطاع يوم الاحد
 بترك العباد في اليوم فصل وان اختلفت فيها اول مختلفة مستند الى اختلاف الاجا
 ونحو ذلك نظارا التخيير بين النجف في الشهر الاول ثلثة ايام وفي الشهر الثاني عشر
 وبين النجف في كل شهر سبعة ايام كما عن الفخر في الجمل والى يتبعه من النجف السبعة
 في كل شهر بين النجف والعشر في ثلثة في ثلث في ثلث في ثلث وهو الرواية عنه عن
 وقيل يظهر منه النجف بالسبعة ايام اج انها جعلت عشر جضا وعشر طهرا
 وهكذا وهو التقى على المبدأ التخيير بين ثلثة من الشهر العشر من اخوة بين
 السبعة والستة في كل شهر وهو مختار العلامة هم النجف ثلثة ايام في شهر
 الاول وعشر في الثاني كما عن ابن البراج ونسب الى الفخر في وعكس ذلك
 في النجف في كل شهر عشرة ايام التخيير بين ثلثة ايام في كل شهر من النجف
 واد الجنب يد ط تحبس بين ثلثة الى عشر عن علم الحديث التخيير بين ما ورد في
 الروايات وهو من التخيير بين السبعة والستة في النجف والعشر من اول و
 الثلثة من الثاني ج كما مر عن المرتضى في النجف الستة والسبعة على ما يؤيد اليه اجها
 يب التخيير بين ثلثة في شهر العشر في شهر بين السبعة في كل شهر وستة
 مع افضلية اختيار ما وافق مزاجها فاحذات مزاج الحار سبعة والبارد
 ستة والمتوسطة الثلثة والعشر اقول والاحوط ان تجعل جضا ثلثة ما كان في
 ثم قل لا لا يحاط ما امكن ذلك فليد قد صرح الاصحاب بانه متى صار
 عدد ايام لها وضعه متى شاءت من الشهر وان كان اوله اولي ووجه في
 مؤلفه بن جكر اخذ العشر اول الشهر اول خذ الثلثة في الشهر الثاني خذها
 السبعة والعشرين في الشهر الثالث والاحوط واول المطلب الثاني في ذات المقدور في ذلك

الاول ثبتت العادة بالمرتين ادعى على ذلك فأنشأ على ثلثة اشياء الاول ان يكون
 متفقة وقتا او عددا او محض من بنية الدم وترجع اليه اذا تجاوزها العشرة
 ولا اعلم فيه عاقلان الشايقون متفقة عدد فقط وهو بالنسبة الى الوقت
 كالمنظرية والاستظهار الاول للدم على القولين لها والمبنيك بلا خلاف اجدون
 المصداق اذا تجاوز الدم العشرة الثالث ان يكون متفقة في الوقت فلهذا وفي ثلثة
 مرات الدم مرة ثالثة تركت العبادة وهل تكون مضطربة بحسب العلة او يتبدل على العلة
 لتكرار الاقل مرتين وحصول العادة وجميعا على الاول على الشهر الثاني والثالث الاول
 المسئلة لا يخرج عن اشكال هل يشترط في استقراء العادة وقتا كذا طهر ميتا او ميتا
 او قولان ثانيا لا يخرج عن قوة تحقق انقباض الوقت ونحوه اذ ارات الدم سبعة في اول الشهر
 سبعة في اول الثاني فثبتت العادة وقتا وهذا على القول الثاني وعلى القول الاول لا يثبت
 حتى يعوا الظاهر ثمانية في الوقت المتقدم وعلى الشهرين فثبتت العادة لو تعاقبت في الوقت الثاني
 قالوا يصير استقراء الطهر حست لروية الدم وان اعتبرنا بعد الثلثة او حضور وقت
 وفيه انه لا يستلزم تحضها بنية الدم بل يظهر الثمرة بالتحقيق بالروية اذ ارات بعد
 الدوم الثالث للمحضر فيه اختلاف ما في وقت الحيضتين والمرتين كما ذكر في
 الجواهر هل المراد بالشهر في تحقق العادة هو الحلال والمدة التي يكون لها
 حيض طهر او قلها ثلثة عشر يوما قولان والظن هو الثاني مهم لا يثبت القسمة
 عدمية كانت ولا في الشهرين هلا لغير فصاها وقد صرح الاصل بان العادة تحصل
 بالغير ايضا قالوا من بها شهران قد ارات فيها الدم لثبات الدم وجب الرجوع اليه في
 الثالث وقد ادعى الاضاف على مسائل الاول وان العادة الوقتية اذ ارات
 الدم قبل العادة فمن ظاهر جزمه ان لا يثبت بانها يحكم بكونه حيضا وعمر الشهرين

الثاني أنها كالمضطربة في الاستظهار غير بسيطة أنه استظهر كونه حيضاً
 على تقدير كونه على صفة الحيض قول المظانها إذا رأت الدم قبل عادتها يوماً
 أو يومين تركت الصلوة إذا كانت عادتها تسعة أو أقل من تسعة سواء كان
 على صفة الحيض أو لم يكن ولكن إذا سقر الدم من أول يوم العادة إلى العشرة
 فالمشهور أن العادة حيض بل لا عرف فيه مخالفاً وإن كان في أنها من الأدلة له بحث
 وأما إذا كانت عادته عشرة فلا حرج أن يأتي بالعبادة بنية الفرية في اليومين
 فإن سقر الدم أيام عادتها بغيرها ما فعلته ولا تخفى ما انت في الصياق لها وأما إذا
 رأت الدم قبل العادة يوماً أو يومين وبعدها ولم يجاوز العشرة ففعل المشهور أن الجميع
 حيض يظهر عن كلام السيد في المدارك أن المناخر إذا كان بصفة الحيض يكون حيضاً
 والله يعلم الثانية الظاهر كلام الأصحاب من غير خلاف يعرفون ذات
 العادة مع تجاوز الدم أيام العادة تستظهر إذا كان عادتها دون عشرة باستصحاب
 ما كانت عليه سابقاً وجواباً عن الشيخ والسيد أو استصحاباً عما عن عامة المناخرين أو
 جوازاً كما عن المغيرة على الاحتمال مرجعاً إليه واختار في الذخيرة وعن ربك أنه حقل
 حمل أخبار الاستظهار على ما إذا كان الدم بصفة الحيض وقد يحل تخصيص الاستظهار
 بغير مستقيمة الحيض المسئلة وغير مستقيمة الحيض مع كون الدم أصفراً لا يخلو عن تردد
 وإشكال وعلى القول بالاستصحاب والجواز قد يتشكل في انحصار العبادة بالوسوء وقد يجاب
 بأنها واجبة مع احتياها أحد الاستظهار ويظهر من رتب استصحابها على تقدير استحباب أهل الحق
 لها الجميع بل يحكم الظاهر بالخائض من الاستظهار بنية الفرية كما مر غير مرة وعلى وجه أن لا يفيها
 تلك المدعى احتياطاً والله يعلم واختلوا في الاستظهار من الشيخ يوم ويومان بخبر فيهما
 هو المروي عن ابن بابويه والغفيدة وعن السيد الكان ثم عشرة أيام وعن بعض المناخرين يوم

اليوم أو ثلثة عجب فيها وقيل بعد مجاز التميز بعد مجاز التميز في الواجب وقوى الاستعداد
 اجتهاد المراد في قول المزاج وضعف فعمل للضعف يومياً وللثبوت ثلثة وللوسط يومين
 لا يحل القول بالتمييز بين يومين بل يدر ثلثة عن قوة وما بعد أيام الاستسظا
 عمل المستحبان انقطع الدم بعد الاستسظا او على العاشر فالجميع حنفية تقضي
 العشرة ولا شك في هذا الحكم في غير وقت قد ذكرها لكن يظهر من بعض هذا للتأخر
 المبدل انها تعمل أيام عادتها أيضاً ما استسظا الثالثة اذا تجاوزت الدم العشرة
 بأيام صادقة خاصة وقضت اخلت أيام الاستسظا واذا اجتمع طامع العادة الغير
 مضى بينهما اقل الطهر فالذي صرح به جماعة من اصحابنا انها يتجسس بهما وعن العلاء
 الترددين التعويل على التميز بين التعويل على العادة ولعل الاحوط التحفظ بالعادة
 والعمل بالاحتياط لا في أيام التميز ان لم يرض بينهما اقل الطهر فان لم يتجاوز المجموع مع العلم
 التقاء العشرة فالقول عن غير احد من المتأخرين بالجميع بينهما وعن الشيخ في احد
 الرجوع بالعادة وفي ثلثهما الرجوع الى التميز ولعل القول الاول باجم وطريق الاحتياط
 واضحه واذا سارت أيام العادة وقبلها ولعلها بصفة الحيف اقل الحيف واكثرها
 وتجاوز الجميع العشرة فالشهر الرجوع بالعادة ولعلها الاقل وفيه الشيخ بالرجوع الى التميز
 وعن المحقق انه كل قول بالتمييز لكن قول بعض المتأخرين ما نقله فاقول من اصحابنا في
 بق والمراد بالعادة التي يجب الاحتياط بها العادة الحاصلة بالاخذ ولا يفتلغ
 بالنسبة الى ذات العادة والعادة الحاصلة من التميز بالنسبة الى ما عدا
 من المبتدأ والمضطربة عند الاحتياط والمضطربة خاصة عندنا اقول قد
 عرفت انه ضعيف ثم قال وعن المحقق الشيخ على تقليد العادة بالمعنى الاول
 دون المستفادة من التميز حدثنا من نروم زيادة الفرع على اصله وضعف في

اقول وان كان ما في ركة لا يخرج عن وجهه لكن المسئلة لا يخرج عن اشكال والله يعلم
 فوائده **الاول** قد صرح الاصحاب بان ما نزل المرء من الثلثة الى العشرة مما يمكن
 ان يكون حيضاً فهو حيض بخلاف ما ذهبوا الى خلافه من ان كل ما نزل من الثلثة
 ذلك بعض المتأخرين واستقر كونه حيضاً اذا كان يصغى الحيض قال الشهيد الثاني رحمه الله
 بالامكان معناه لا علم فيه بل فيه ما تحقق كونه حيضاً لا جوع شرائطه وارتفاع موانعه
 كروية ما نزل عن الثلثة في زمن العادة يصغى الحيض وانقطاعه على العشرة وما احتمل
 كروية الدم بعد انقطاعه على العادة ومعنى قل الطهر مقتدا على العادة فانه يحكم بكونه
 حيضاً اقول ثبوت الكلية محل تامل وان قيل المراد منها انما يمكن كون حيضاً شرعاً ليس
 ما يمكن اثبات كونه حيضاً من الشرع بوجود ما يدل عليه ودفع ما يمنع عنه فهو حيض
 لما جني للحيض مجال الداعي على ذكر الضابط لتنبه على ان الحيض ليس كالماء
 ونحوه من الاشياء المتصلة من العرف **الثاني** اليقين بل هو مما لا يتحصل الا من الشرع اذا
 لا يترتب عليه حكم شرعي الا اذا وجد كما ورد في الشرع **الثانية** قد صرح الاصحاب
 بالاختلاف يعرف بانها اذا سارت ثلثة فضاء عادت انقطع ورايت قبل العاشر لم يتجاوز
 عنها كان الدان وما بينهما من انقطاع حيضاً ويظهر من بعض المتأخرين الذر في
 كون الدم الثاني حيضاً الا اذا كان يصغى الحيض وقد جزم بعض جهلة المتأخرين بكون
 انقطاع طهر او نظر خلاف الجمع عليه بل لعل القول القاطع على ان الاحتياط فيه مما ينبغي
 والله يعلم **الثالثة** قال غير واحد من اصحابنا ما نزل المرأة في ايام الحيض من المصفر او
 الكدر او غيره من غير طهر ولا شك في المسئلة ان فتر الايام ما يام
 العادة وان فسرت بما يمكن ان يكون حيضاً كما معروض فاعل العمل لا يقتضي
 فيها كلام وهو العادة **المطلب الثاني** في المضطربة وهما **حاشا الاول**

قد اضطربت كلها ثم في تفسير المضطربة قيل انها ثلثت في لها عامة وعن اهل العلم من
 استقرت لها عادة ثم اضطرب عليها الدم ونسبها والاكتسب اذ حكمها واحد وهو الرجوع
 الى التميز اذ وجدته وعن ابي الصلاح الرجوع الى المناسك ثم التميز ثم سبعة وسبعة وعن ابن
 النخعي يميز ثم بعد الفصل داخل الظهر والاول ظهر شهر لكن اذا كانت ناسية الوقت والعدد
 ونسبها عند الفقهاء بالتخيير وبما ينظمه من كلام الحق وغيره ان هذا الحكم يشتمل على
 العدد وناسية الوقت وهو غير مستقيم كما صرح به جمع من اعلامهم ومنها يؤم من غير
 ان مشمول الحكم لها من الميسر عندهم وهي هم بعض كاشفة النفس اما اذا كانت ناسية
 العدد فان ذكرت اول الحيض اكلته ثلثة ايام على الاشبه ثم استمر الدم الى عشرة ايام وان
 عنها فان كان بصففة الحيض فالعشر كاهيضا ان كان بصففة بعض الايام فان كان الثلثة
 الاول فما زاد جعل تلك الايام حيضا ثم قحط فيا بعد ما وان تجاوز عنها وكان بصففة
 الاول فما زاد الى العشرة فجعلها حيضا والرائد طرأ او ان كان الجميع بصففة الحيض فجعل الثلثة
 حيضا وعليها العمل بالاحتياط في العشرة وان كان الثلثة الاول كاهيضا وما بعد
 على صففة فجعلها حيضا وفيما بعد ما الى العشرة وقحط وان ذكرت ان بابها اكثر من
 ولا يجعلها كما هي تجعل المتيقن حيضا على الاشبه وفيما بعد ما فعل بما مروا في ذكره
 تجعله يوما قبله ويوما بعد حيضا وكل ان ذكرت اخر جلته ويومين قبله حيضا
 فصل في باقى الايام بما لم يروا احتاطت في جميع صورها المتخالف بين العادة
 والتميز فمن عمل فيها بالاحتياط ونقص الصوم بعد اكثرها كان
 اولى واما اذا كانت ناسية الوقت فقط فاعمل بالتميز لانهم اوجبوا
 الدم بصففة الحيض ايام عادتها وان نقص عنها فاعمل بالاحتياط الى
 العشرة ان لم يقيا وزعتها الدم وفي الرائد عن ايام العادة ان تجاوزها لم يبلغ العشرة

راجع وان نزل عنها فالعمل القيزي بالعادة ويكون جميع العشرة ان لم يتجاوزها الدم
 وان كان في بعض ايام العشرة على غير صفة الخفيف وجو محتملة او قفها بالاحتياط
 ببعض الاقل من القيزي العادية ثم العمل بالاحتياط الى العشرة ان اقتطع عليها اوالى
 الزائد منها ان تجاوز عنها الثانية فالعوض مما بناه ظاهر كلامه
 يجب الاستظهار على المضطربة في اول الدم ثلثة ايام فالعوض المتأخرين الحكم بوجود
 الاحتياط عليها انما يتم وناسية الوقت فقط واما ما ذكرته فانها يتخضع بروية الدم
 ثم استظهر تخفيض الجميع بروية الدم وما ذكره هو التخيير كما مر الثالث
 المضطربة اذا فقدت التميز فمضها ثلث صورا الاولى ان تكون
 تخير وقد اختلفوا فيها فاقبل انها ترجع الى الرضا بان تخفيض في كل شهر نسبتة
 ايام او سبعة او عشرة من شهر وثلثة من اخروا بان تضع العدد في اية وقت شاءت
 ولا اغراض المزوج وهل يجزى في الشهر الثاوي ما بعد المطابقة في الوقت وكذا في الاعداد
 او التخيرات فيهما احتمالان وعزى هذا المذهب الى المشهور وادعى الشيخ الاجماع في قول
 في طنبج عليها الاحتياط بان تعمل في الزاوية كماله ما تضمنه المستحاضة وتغسل الخيض
 في كل وقت يحتمل الاطالع فيه وهو بعد الثلثة لكل صلوة وموتقضة احد عشر يوما
 يجب عليها احتياطاً بجنبه الحائض عن العمل امراته احوط وقال في الحمل فركت الصلوة في
 كل شهر سبعة ايام وعنه في بان كان لها عادة قد اختلفا عليها فكلما كثر الدم كثر الصلوة
 والصلوة وفردى لها فاعمل ذلك ما بينها وبين شهر ثم تعمل بقية الشهر وعين الصلوة
 التي انها ترجع الى عادة نسائها فان لم يكن لها نساء فعرف عادتها واعتبرت مفعلة الدم
 فان كان مفعلة واحدة تخفيض في كل شهر سبعة ايام ولعل في الحمل جليل وهو العالم
 الثانية ان يكون ناسية الوقت خاصة وهي على المشهور يتحقق ايام حادتها وتجرأ ضم

عادتها في وقت شئت وعن جميع نهار الاحتمال ان جعل الزمان كله ما تعلمه
 الاستحاضة وتقتل الحيض في كل وقت يحتمل النقطاع دم الحيض فيه وتقتضي بدله
 ذلك صوم عادتها ان جلت عدم الكسرة ولا لزومها قضاء يوم آخر والاحتياط على القول
 به وعدم تحقيق الحيض كما قال بعض محققي الاصحاب ان كان يكون فيما لم يحصل لها وقت
 معلوم في الجملة بان يتحمل العدة في وقت يزول فبعضه عن ذلك العدة اوليا وبه كما لو
 ضلت خمسة او اربعة في عشرة فانه لا حيض لها مستقبلا وان العدة نصف النصف
 ونقصا واما لو زاد العدة على نصف الزمان كما اذا ضل ستة في عشرة فانه يتعين
 الشاس والخامس حضا يتعين لا بد منهما بتقديم الحيض لآخره وتوسطه ثم قال ومما يعلم
 احكام المرح المشهورة وامثلها كثير منها ما لو قلت حيض ستة وكنت اخرج حمل
 ضيق الشهر لآخر يوم وهذا اصلك ستة في عشرة الا وسط فلها يومان حيضين
 وهما الخامس عشر والسادس عشر منها ما لو قلت حيض عشرة وكنت اخرج حمل
 الشهر لآخر يوم فقد اصلك في ثمانية عشر فالخامس عشر والسادس عشر حيضين
 كما ان السنة الاولى من الشهر الستة الاخيرة طهر متيقن ومن فروع الفائدة ما لو
 ذاب الثمانية ثمان لها في كل شهر حيضتين فلاحظ في الطهرين ما يوجد في الثمانية الاولى
 الاولى والاخيرة في الاخيرة وهي ثلاثة نصفها يومين ان اربعة الوسط من كل واحد
 بغير الطهران من اربعة المستفاد من اربعة المسنوخا مستكمل فيهما وبما بينهما من
 الشهر من السنة التي اولها الثالث عشر اخرها الثامن عشر طهر متيقن لانه لا يمكن لآخر
 الحيض الاول عن اول الخامس وكل اخير الثاني عن الثالث والعشرين والمتيقن من الاول من
 اول الخامس اخر الثامن في الثانية من الثالث والعشرين الى السادس عشر في الثانية لمتيقن
 ثمانية والظاهر ثمانية نصفها حيث شاء ما لا يدخل في الطهر المتيقن من النسيئة وهو الاخير

لانها عمل كبراية شأنت حل القول بالعمل بما لکن هذا اذا تحققت كون
 المحاذين غير ناض من اليوم وان ذكرت شيئا في الجملة فهو الحيف محققا ويجوز
 كونه خيضا فعلم بالاحتياط وعلى القول بالعمل بالروايات جميعها استدلوا بما
 وان قصر اجلته بأحد بما كما شأته وان زاد اقتصر عليه هو العالم المقصود
 الثالث في الاحكام ومنها ما هو الاول في مجوز الحايض بعد اقطاع الدم
 الفصل على كراهية على المشهور من الصلوة وانما لم يجمع مع قصره بالحوار لئلا
 الراجح شيئا لكن يابرها الزوج بان يغسل فيها ولا دل قريب يمكن هل يجزئ غسل القدمين
 كما ظهر من بعض عباراتهم ان يستحب الظاهر هو انك التاكيد متى كانت قد مضى
 من الوقت يابس الطهارة والصلوة وجب عليها قضاء بعد الطهارة في الاشارة لا فرق
 وكانت طهرت مرجحها وقد بقى من الوقت طابع الطهارة وادكر اخر من الصلوة
 وجب الاداء وان فرطت في القضاة وعمر الصلوة في الاكفارة في وجوب القضاء فخلو
 الوقت بعد اذ اكثر الصلوة وعن الشيخ اذا طهرت بعد الزوال لا ينقض منه اربعة اقله
 فانه يجب عليها قضاء الظهر والعصر معا اذا طهرت بعد مضى اربعة اقله
 قضت العصر غير الثالثة تجزئ عليها امور اكلها كذا بشرط في الطهارة
 وعن ابن الجنييد من كتابه الفرائد مكره وحمله على التحريم غير بعيد
 الصوم ويجب عليها قضاءه والصلوة وقضاء المندرد وشبهه اذا وافق الحيض
 بل قال ابو طهارة ان يقضى بنية الفرائد قبل توقف من صحتها على غسل سائر بدن انشاء الله
 في كتاب الصوم من النبي صلى الله عليه وآله وسلم والاحياء والسجدات عن سائر ائمة عبد الله في كتابه
 وضع شيئا فيها ما يستحب كراهة الاول الظاهر واشهر في قوله شيء من غير التمام وقبل انما يحرم اية
 الصلوة والاول احوط ووجوبه على الجبهة اذا نكح السجدة او سجد طاهر لا كراهة في وجوب

بهذا شعبه ولا بعدان يكون ذلك صورة العجز فان عجز عن ذلك تصديق بما تيسرون
 عجز استغفر الله من استغفانوهم وكما قيل لا يجد السبيل الى شيء من الكهان واختلفوا في
 التجديد فقبل المولد الاول الثلث الاول بالوسط الثلث الثاني واما الثلث الثالث فهو للنجس
 فمن اصدق في الاخير ابيهم نصف مينا كان احوط وعن الادمانيه سال بالوسط والنجس
 الى السبعة والاول عند الا ربع والآخر الثلث وعن الرازي ثلث الثلث والآخر دور العادة
 فإذا كانت العادة سبعة فلا آخر لها عند ما ولو كانت ثلثة فلا وسط ولا آخر نصف ثلثة
 الكهانة الى خمسة المؤمنين مساكنهم بلا خلاف يعرف ويحيط بالعدل ولا فرق في الزوج
 بين الدائم والمنقطع والحر والامره وحل لمحي لا جنسية المشتبه والمرث بها هو الظاهر
 من النص لو كانت الموطونة اشرف قال الشيخ تصديق بثلاثة اهلاد من طعام والنصوص
 اطعام عشر مساكن ولا فرق بين اول المحيض او وسطه وآخره لا خلاف الرازي والقوي
 ولا بين الامه للعقة المذمومة وام الولد والمزوجة وان حرم الوطي وحل ميكه الكهانة
 او مع اختلاف الزمان الموجب لاختلافها او مع عدم سبق التكفير لا ملطقة اقوال اهل العلم
 المشهورين اصحابنا انه يستحب للحائض ان تتوضأ في وقت كل صلوة وتجلس في مصلاها
 متصلة القبلة فذكر الله عمدا وصلواتها وحر الصدوقين الوجوه ووطو الخافس
 بكنها الاشياء الخفية لا تراز اخضبت على طمها الشيطان بسوقه المصنف في الكهانة
 وحله ج قرا من ما ذكره الفراهيدي من غير استثناء السبع والسبعين في كل ذكره ولا اول نظره
 والجواز وسجد لم اتفق على الاستدلال بالخبر الثالث **الفصل الثالث**
 في غسل الاستحاضة وهذه مسائل **الاولى** الاستحاضة ان يوثق
 دمها الكرسف في قليله وان تقب ولم يسيل فهي متوسطة وان سالت
 في كثرة ففي الصورة الاولى يجب عليها غسل المشهور عند كل صلوة فتبين القطن

وحسب عقيل لا غسل عليها ولا وضوء ويمكن حمل كلامه على عدم اليقين بالدم و
 على تحييد عليها في اليوم والليل في غسل واحد والاول الاو القرب ان قد يتامل
 في وجوب تبدل العطنة وهو مع كون الحوط بدل عليه بعض الروايات والا حوط غسل
 الفرج وادائها عليه والصورة الثانية هي لما مع ما ذكره بدل الشتر وغسل الصلوة الغدا
 وغسل الخشونة يرجع وجوب الاغسال للثلاثة والاول وان كان اشترط ان يكون الغسل في وقت
 يجتمع فيه ما ذكره غسل الظهر في جميعها وغسل العينين في جميعها وعين السبيل في جميعها فلو
 عدم وجوب الوضوء والا فلهذا لا غسل عن المني وجوب وضوء واحد لغسل كل الاو في جميع
 اشترطوا واغرب فوائد وهل يشترط في وجوب الاغسال للثلاثة استبراء اللبس الا
 من قبل صلوة الغداة الى وقت العشاءين فلو طرأت الفلاة بعد الصبح قبل واحد
 او بعد الظهر يغسلان فيكتفي بتحقيق الكثرة قبل فعل الصلوة ولو اختلفت في تحقيقها بعد غسل
 الصبح ثم طرأت الفلاة وجب للظهرين غسل دون الفريين ام يغسل جميعها في اوقات الصلوة
 احتياكا بل اقول الحوط الاوسط واما اذا لم يستمر بعد الغسل لحظة فيظهر من كمال
 جوع عدم وجوب غسل الثلاثة اجماعا مع احتمال من اطلاق النصوص اذا
 عرفت هذا سلمت الله فاعلم ايها الله انه قد صرح العلامة والشهيد بالالحاق
 الكثرة بالثلاثة بعد الغسل مع عدم الاستمرار وانما هو اذا لم يكن البرء
 والظاهر من علم ان انقطاع دم الاستحاضة لا يوجب شيئا وسيأتي ان الله تعالى قد
 وهل يتصور انما على الغسل الطائفة بسببه بعد الظهر في قول في القامع الدم على من كل
 القولين اما على القول بان لا يوجب الغسل الاستحاضة في وقت العشاءين فظاهر لانه قد
 ح الصوم واما على القول بان لا يوجب الغسل وان لم يستمر الى وقت العشاءين فلا يتم حكمه
 الصوم مع انما فيها لا غسل في الغسل لهذا الحد انما هو في الليلة للشبهة فلا

يتوقف عليه صحة الصوم والشهادة وجوبه للصوم **ب** صرح جمع من المجتهدين
 اعتبار الجمع بين الصلوتين ما هو لاجل الإكفاف بنفسه واحد لا فلو قدمت كل صلوة قبل
 جائز قبل قبل سبها اتوا الظان الجمع احوط واول من اهلنا لا كلام في صحة الصلوة اذا انت
 بها كقبل **ت** صرح جملة من الاصحاب انه يجب اتمام الصلوة بعد انقضاء وقتها **ل** وهل ينقض
 بعدة بالسر وتحصيل القبلة هو غير ما مر مفاد ان الصلوة قبل الاكل وعن الشهيد انظر الى
 ايضا حاشي في كل نظر نعم استثناء الاذان والاقامة متعذر في اعتبارهما معاقبة الصلوة للصوم وان
 احوط ما وجبها وجوب العاقبة في الشهور ان المام في ثبوت اكثر هو خروج الدم من الكرم
 وان لم يخرج من الخوف فيطمئن **ك** لان الفقيه اذا لا يدرى من وجه من الخوف فيطمئن قال غير واحد
 من اصحابنا بانها لو ارادت ثبات الدم المتوسط والكثير التجدد في البطلان فدمت الغسل على الفجر
 اكفته **ق** قال في الروض **ق** في الافضاء في التقديم على ما يحصل به العرض ليل فلو زادت
 على ذلك هل يجب اعادة ام لا وجهان **ا** قول والمسئلة لو لم تكن اجماعية
 فالنظر فيها محال وهل الاحوط ان تغسل للصبي ثانيا بنية القربة **و** اذا اضلت
 ما يجب عليها فاما ما ينبغي ما يستجبه النظر من الامور المستمرة بالطهارة فتصير صلواتها
 وهو ما وسر الهزان ويجوز ذلك لانه قد وقع الخلاف في دخول المساجد ونحوه لا
 غسل من الحق يجوز على كراهة وقيل يتوقف على الغسل خاصة وقيل يتوقف على
 الوضوء ايضا وقيل يتوقف على جميع ما يتوقف عليه الصلوة من تعديل الخرافة ونحوها
 وفي بنية طهارة الصلوة حل لزوجاتها بابتها ولا فلا قول والمسئلة لا تغسل عن
 شوب الاشكال والاحتياط فيها لا ينبغي تركه على كل حال من الطهارة لا خلاف **ب**
 في التماخض من احل شيء على ما يصح صلواتها وانما الغسل لا يصح صلواتها على الاصح **ص**
 جميع للثاخن بعد توقف صحة الصوم غسل الليلة المستقبلية وشرطه ان يتوقف على الماء

ويظهر من الروض ان كان قد تمت غسل الخمر قبل الاكل فليس عليه غسل العشاءين بالنسبة الى
 الصوم ولا بطل الصوم ثم قال وان لم يغسله ولو لم يكن فيه فليس عليه غسل العشاءين والنسبة الى
 الخمر لا تجزئ بطل الصوم لو كان عليها غسل الخمر خاصة دون غسل العشاءين وان لم يغسل
 ان يكون الغرض ان الاكل في غسل الليل لا يبطل الصوم لو لم يكن عليه غسل العشاءين اذا لم يجزئ
 عنه طهر اخلال غسل الليل مع ان يكون مباحة هو عدم البطلان مع اخلال غسل الليل
 للبطلان انما هو فاجر غسل الخمر عن الشيطان فطهر دم الاستحاضة موجب للصوم ولم
 يقيد الدم بالغليل ولا بالكثرة ولا انقطاع الدم بالبرقوع الشهيدان الدم ان كان موجبا للصوم
 وجب للصوم لا غسل لكن اذا لم يكن الاقطاع للبرقوع ان كان له فليس عليه غسل ذلك اذا
 باعياها ذلك اما باخبار خير عارف وفيه من هذا المذهب كثير من اصحابنا وعن
 الصلاة لو انقطع الدم في وقتان فلهما الطهارة والصلوة لم يجز إعادة الصلوة ولا
 وجبة الطهارة والصلوة فان لم يعد الطهارة وصلت فأنفق حوده قبل الفرج
 على خلاف العادة وجبة إعادة الصلوة وعن الروض ومثلهما في شك في الاقطاع
 هل يلزم ام لا وعن المحقق ان دم الاستحاضة ليس بحرف فلا يلزم في قطع الوضوء الطهارة
 ولا غسل اللبث كان ام لغيره اقول المسئلة وان كان لا يخلو عن اشكال لكن ايجابه
 مع الفلأه ولا فاعل سواء كان انقطاع الدم للبرقوع ام للفجر لا يخلو عن قوة
 لا الاجماع على عدم ايجابه الطهارة في صورة انقطاع الدم للبرقوع عن الشفر
 اذا اقتصرت المستحاضة ثم انقطع الدم وجب عليها الوضوء ثانيا وان قطع بعد
 تكبير الاحرام مضت في صلواتها وهو اشبه واستقرب في بن عدم الفرج
 يجب على المستحاضة ان تستظهر بالعدالة بقدر الامكان فيلزمها
 الاستنابة بالسبيل الممثلة ثم التمسك بالثبوت في ثم التمسك بالثبوت في ثم التمسك بالثبوت في

الرجل بثوبه فخرج طرفه بين يديه وكذا يجب الاستظهار على السلس البطون قال
في الروض فلو خرج الدم بعد الاستظهار فلا حرج ان لم يكن بقصير من الاقدام
قال لو كانت صاعقة فالظن وجوبه جميع النهار اقول هو احوط قال واما الحجج التي
فلا يجب شئ بل يجوز الصلوة ويظهر من كلامه انه متفق عليه وليس له ان لو لم
يكن اجابية فالظاهر الاستظهار من حيث النجاسة قال وفيه السلس بطون
واسمي اخذه لعدم وجوب تسمية الشدة الاولين وجوبه في الثالث اقول لو سلم
التبديل تحققت النجاسة والاحوط التبديل طلقا يا ان علمت بالفتنة قبل
انظروا للصلاة وهو احوط **الفصل الرابع في النفاس وفيه مسائل**
النفاس بالكرامة والبرقة اذا وصفت عن العربيل يقال نفست المرأة بضم النون
وفتحها وفي الحيض الشح لا غير ففيه نفاس بضم النون وفيه الفاء وفيه النون سكوت
الفاء والجمع النفاس بكسر النون وضمها وفتحها ايضا على نفسا وفي عرف الفقهاء
يقال الدم لولادة الثانية انما لا يحتاج الى الخارج قبل الولادة وليس نفاس
والخارج بعد نفاس اما المصاحب فخرج الولد فقد يلحق فيه خلاف السيد
والظاهر لا شهرانه نفاس فيمكن في صدق الولادة يخرج جزء من الولد
قد صرح بجملة من الاصحاب بانه يتحقق النفاس بالخروج ما كان مبداء النشوء
لاذم ولو كان مضغة قبل فكذلك يخرج العلقه وقبل اذا علم كونه مبداء
النشوء قبل حكمه حكم الدم السائل وتوقف بعرض في الجميع وللمشقة موضع
تردد وهو العا لم ولو ولد في ماله لم تكن لها نفاسا اجماعا **المسألة الثالثة**
لو ان دمها قبل الولادة نفس بقول لعدم النجاسة الحيض الحمل فهو عتق
استحاضة واما على المختار فهو حيض وتحققت شرائطه فاما الكلام في انه هل يشرط

تخلل أقل الطهر بينه وبين النفاس كما ذهب إليه جمع أم لا كما صح به آخرون
والمسئلة موضع توقف قل بعض الأصحاب ليس في الأضلاع ما يدل على وجود
تخلل أقل الطهر بل أقصاها تكون الطهر لا يضر عن عشرة لكن يعتبر عدم تجاوز المسكوة
مع الاثنى عشر فان تجاوزها لا بد من الحيض أو اشتغال الرحم الكون ما بعد الولادة
نفاسا إجماعا أقول وفيه بحث في العمل بالاحتياط في الأيام السابقة لا غير
وهو العالم **الرابعة** لا خلاف بين أصحابنا في أنه لا حد لقليل النفاس فيكون
أن يكون لحظه إنما الخلاف في حد الكثرة فمن الشيخ وجم أنه عشرة وعن السيد
أنه ثمانية عشرة وقيل إن كانت مبتدئة أو ذات عادة غير مستقرة فثلاثة
أيام وان كانت ذات عادة فما وقيل إن كانت ذات عادة فما وقيل إن كانت مبتدئة
فثمانية عشرة قل لعل القول الأول **كقول** كثر النفاس عشرة لا يخلو عن قوة
إلا أن ذات العادة إذا تجاوزت معها العشرة ترجع إلى عادة فما لا يشبه
وإنما ضحك أراد العشرة بل ثمانية عشرة بالاحتياط لكان أحوط وقبل يحل
العشرة نفاسا وما زاد استخرا للبتداء فيحمل رجوعها إلى نفاس مع تجاوز ثلث العشرة
من عدم رجوع النفس إلى نسائها متفق عليه مسلمة باللبية إذا كانت العادة دون
الرجوع إلى الغير لعموم صحته ورأى الحافظ في النفس سواء المضطربة من رجوعها
فإنه لا مسألة لا يخلو إن كان وقيل لا يحل العشرة فما قبل ثمانية عشر فما يستظهره
الحاكم مسند ما كان جازلا بأشرف الزاد ونحوه ولادة ولدا كان ابتداء نفاسها على الأربعة من
الأول واستيفاء عد أيامها من وضع الآخر إذ لم تخلل بينهما عشرة وألا كان عدد كل
مستوفى قد يكون جلوها عشرة وتردد الحق في بر في الأول نفاسا وأعله
ضعيف نعم قد يتردد في كون الدين نفاسين مع عدم التخلل أقل الطهر في الأول **بالمعوم**

لكن لا يحكمها ما يمكن نزحها ما كان الشاهد ليس له الوسط عضو وتختلف اقسام تقاسم
 على الاثر في الوصفين السابقين بعد العشرة امكن جعله تقاسما لا يخلو عن اشكال واحتمال لا بد
 تركه على حاله من المرام من استيفاء العدد من المثالين انقاسية الاول اثنين بنقاسه
 الاخر وان الاول يشترك الثاني منه السلسلة لا يخلو عن نزح ويترتب على ذلك ثمرات منها
 ما لو رأت بيضا بعد الاول والثانية ثم رأت ما بعده في الف ايام يمكن ان تكون من نقاسية
 الاول فبناء على المثالين يحكم بنقاسية البيضا من كونه مكتفيا بدين في تقاسم واحد
 بخلاف القول الاول اذ هو ابتداء تقاسم واحد الساسية لولم تره ما ثم
 رأت العاشر كان ذلك تقاسما دون ما قبله من البقاء واستشكل في لزومه
 والشاهد لو كان جماعية على توقفهم ان ثبت اسناد الدم الى الاولاد كان القول
 بنقاسية فيها ومن حكم بكونه تقاسما يفرق بين المعتاد وغيرهاتجاءز الدم العاشر
 او انقطع عليه وهو متجه على القول بنقاسية العشرة واما على القول بالرجوع الى
 العادة فيجب التمسك بعدم التجاوز عن العاشر وكونها مبتدأة او مضطربة او
 يكون عادتها عشرة اما لو كانت عادتها دون عشرة ورات الدم في العاشر
 ثم تجاوز الدم فلا يحل الحكم بالنقاسية الامر بالرجوع الى العادة والفرض عند
 الدم فيها انه اقبل وفيه نظرية المتبادر من وثائق العادة ورد ما في رأت الدم في العادة
 وخارجها اعرفت هذا اي ذلك الله اعلم امر سائلهم قال بعض اصحابنا ظاهر الاحكام
 الاصلية على نقاسية العاشر خاصة دون ما اتصل به مما بعده حتى لو كانت مصداق قائل
 استفاء قام عادتها بعد العشرة ونظير من هذا عدم تحقق التقاسم عندهم فصار اذ عليها
 فبذلك كانت كثر انما هو من جنس الولادة كما كان العلامة وعن ي الى غير واحد من الاحكام
 انها لو رأت الدم الا بعد العاشر لم يكن تقاسما والسلسلة عند في غاية الاشكال وهو العالم بمقتضا

[illegible]

سهرت البارجة وصمت اليوم ونحو هذا **فصل** روى عن المم انه قال ينبغي
 للمريض منكم ان يؤذن اخوانه بمرضه فيعود وفي فجر فيه ياكثرون ثم يمشون
 فكتبك بذلك عشر حشا ويرفع له عشر درجاة فيحس عذبه عشر شيا ويؤثر
 فيه لمشاهم اليه وربي عسى ان الحسن اذا مرض احدكم فلياذن الناس فليخلو
 فيه فاما احب الاله دعوى مستجابة وروى عن الصادق قال فاما من احب بجزء
 الموت الا وكل به ابليس من شياطينه من باع بالكفر بشكركه فدينه حنة
 يخرج منه فسر ككان موثنا الرقيد عليه فاذا حضرتم موتا فقلوهم ثم
 اركبوا الله وان محمد رسول الله حتى يموتوا وعن الصادق الا صياد في مرضه
 ولا يكن عيافا في اقل من ثلثة ايام في مضيت فيوم ويوم لا فاذ اطال ثلثة ايام في مرضه
 ومن اذار العبادة للثبات اليها شرا كان يكون مع من لم يجد نقاحة وسفر حلة او لثمة
 من طيبات فقلعة عود يجوز قال فان المريض يستريح الى كل اذ حل اليه من الشياطين
 للمريض تقع يدك على ذراعه ويجعل القيام من عند فان عبادة النواك اشدهم
 موجهة والنواك بضم النون الجمع وحل النواك والجمع نواك فكل من كان من المؤمنين اعظم
 اجر عند الله سبحانه من اعداءه خفف الجوارح لا يحب المريض جلوسه فيسأله ذلك من
 اذ بان ان يمشي المريض ان يداخوله فان عاد ومثله عام للملئكة **فصل** عاصم قال لو
 حق على كل مسلم الى واحد من ان كان في منه مشغول ولو يمكن برا او الذمة او
 له سواء وذاك هو الله سبحانه والناكس مستحب في غير ذلك من التجارات والمبرات استحبابا
 موكد روي عن طريق اهل البيت الله تعالى قول ابن ادم تطول عليك بثلث سنين
 عليك ما لو يعلم به اهل البيت واواك واوسعت عليك فاستقرضت منك فلم تقدم
 فجلت نظره عند موتك فثلثك فلم تقدم **اقول** ستور عليك

فليحتمل ان يكون للنعى وهو العالوان رجلا لو اطلع على باطن غيره من غير ان يطلع
 الى التباين كغض الشدايد والتنازع والمنازع عن المباشرة فيكون بعد الموت ايضا وقب
 ذلك ترك الشدايد في وجهه ذلك ان الانسان كلما انحدر الى الوساوس في دينه او
 المصالح الدنيا في فريما يقع في قلبه فني امور يحجبها منفعته له وان كان فيها ضل
 لغيرة وان لم ير جهلها وضد ابل بما يدفع ذلك عن قلبه فلو اطلع وحل
 على باطن غيره واطلع على تلك الخطرات لم ير ضده في دينه واتمه في محبتته
 فيرفع في قلبه عدوانه ولم ير ذلك فتقو وتزداد شيئا فشيئا حتى يصير ذلك
 للتنازع الكلي وعرض على من اوصى فلم يجبه ولو ايضا كان كمن اصدق في
 حوته اقول لم يجبه لم يزد عن الثلث ولو ايضا للورثة وهو العالم وعن الضيق من
 محبة الوفاة لا ارحم الله سبحانه عليه من سبعة وبصر وعقله الوصية وهي الوفاة التي
 يقال لها ارحم الله الموتى وليتم للبرهان في عهد موته جماعة من اخوانه المؤمنين على عقلائه
 وروى عن رسول الله انه قال اذا حضرته الوفاة واجتمع الناس اليه قال اللهم فاطر
 السموات والارض علم الغيوب الشهادة الرحمن الرحيم اللهم اعهد اليك في المراتب
 اشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك ان محمدا عبدك ورسولك ان الجنة
 حق والنار حق والبعث حق والجنة حق والقبور حق والميزان حق ومن الدين كما
 وصفت ان الاسلام كما شرعت وان القول كما حدث وان القرآن كما انزلت الملك الله
 الحق المبين جزي الله محمد عنا خيرا في جزاء وحى الله محمد واله بالسلام اللهم يا ذا الجلال
 الكريم يا ذا الجلال يا ذا الجلال يا ذا الجلال يا ذا الجلال يا ذا الجلال يا ذا الجلال
 فقلت ان تكلني الى نفسي طرفة عين كنت اقرب من الشر ما بعد من الخير وان في القبر وحيتي
 واجلتي وم القالك مشوا المقصد الثاني في احكام الاختصاص والسياسة اعاننا الله عليه

جرمته وهو انه علينا بقدرته ومنها **المسألة الأولى** اختلاف اصحابنا في توجيهه الى القبلة
 هل هو جواز ام استحباب والاول مع كونه احوط فحمل وعلى القول بالوجوب هل يسقط بالموت ^{عن}
 دوام الاستقبال في جميع الاحوال هما ام كن صرح بالاول الشهيد فيظهر من البعض ^{الموافق}
 الى الثاني هو احوط ولو استنبه القبلية فانظر سقوط التكليف لعدم امكان الاستقبال و
 احتل في كبرى فاء التكليف ايضا فتوجه الوجهة بعد جهته وهو بعيد وسنوجه
 الى القبلة ^{التي على} ظهر ويجوز ان يكون قد اقبل الى القبلة بحيث لو جاز كان مستقبلا **الثاني**
 المشهور بين الاصحاب بل ادعى الاجماع عليه ان احكام الميت كلها واجبة كفاية على من علم
 موته من السبلين فيسقط التكليف عند تلبس من فيه الكفاية عن الباقيين سقوطا ^{مرا}
 باستمرار من تلبس به حتى يخرج وهل يعتبر في السقوط العلم بايانه غير كافر الشهيد ^{لأن} العلم بان
 الظن بما عرفت العلامة لعل الاشبهان يقال لانه اذا حصل العلم بالعدا فلا شكال على الظن
 انه يقوم مقام العلم كما مر اذ لو اطلق الرجحان فلا دليل يدل على كفايته وهو العالم
 فالو ان اول الناس مجتبع امور اولهم بعد ائمه **الثالث** في اداب الاحتضا
 منها تلقينه الشهادة بين والاداء بلائمة الطاهرين وكلمات الفهم حتى يقطع عنه
 الكلام روي عن ابي بكر بن الحضر ^{عنه} ان رضى رجل من اهل بيته فاشبهه فقال يا ابا جعفر
 عندك ضيعة اقبلها قال نعم فقلت قل اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
 فشهد بذلك فقلت ان هذا لا تنفع به الا ان يكون هذا منك على يقين فذكر
 انه منه على يقين فقلت وان حجرا رسول الله فشهد بذلك فقلت ان هذا
 لا تنفع به الا ان يكون هذا منك على يقين فذكر انه منه على يقين فقلت له
 قل اشهد ان عليا وصيه وهو الخليفة مريدك والامام المفترض الطاعة معك
 فشهد بذلك فقلت انك لا تنفع به حتى تكون منه على يقين فذكر انه منه على يقين

من ادوات
 جامع شيخنا
 في بيان
 من

سميت له الأئمة رجلا بعد رجل فقبل ذلك ذكر الله عليه السلام يلبس الرجل
 أن قد فتح عليه أهله جراحا شديدا قال فبنت عنهم ثم أتتهم بعد ذلك فزاعجه
 حسنة فكتب في يد نكرو قالت في الله لقد أصيبنا بمصيبة عظيمة بوفاء فلان في
 شيء بنفسه لو يكرهنا الميلاء فقلت ما ذلك الروي قالت في فلان بعينه الميت حيا
 فقلت له أما كنت ميتا فقال بلى ولكن نجت بكلماتهم أبو بكر ولو أذالك
 أهلك **اقول** وسبحا بالجمع بمعنى سكن وروى عن الصادق قال حضر رجلا
 الموت فالحق النبي ففرض معه أناس من أصحابه حتى أتاه وهو مغشي عليه فقال ملك
 الموت كف عن الرجل حتى أسأله فأتى الرجل فقال النبي ما ريت قال بأضاحك
 وسواد كثير فقال أيا كان أقرب إليك منك قال السواد فقال النبي قل اللهم اغفر
 الكثير من معاصيكم واقبل مني اليسير طابعتك فقال ثم اغم عليه فلا
 بأمالك الموت خفف عنه حتى أسأله فأتى الرجل فقال أريت بأضاحك كثيرا
 وسواد كثيرا قال أيا كان أقرب إليك قال اليسير فقال رسول الله غفر الله
 لصاحبيكم وقال الصرا إذا حضرتم ميتا فقولوا له هذا الكلام فيقول وفي بعض
 الروايات قال له رسول الله قل لا إله إلا الله وقال قل يا من
 قبل اليسير ويعفو عن الكثير اقبل مني اليسير واعف عني
 الكثير إنك أنت الغفور الرحيم وقد اختلفت الروايات في
 كلمات الفرج زيادة ونقصانا وقد يأتى وآخر والذبي ذكره
 اشمل وصوره لا إله إلا الله العظيم الكريم لا إله إلا الله العلي العظيم لا إله إلا
 الله رب السموات السبع ورب الأرضين السبع وما فيهن ما بينهما من
 العرش العظيم وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ظاهر بعض الروايات هو بعض
 ما في الروايات من أن تقول لا إله إلا الله ويستحب تكرار التلقين حتى يموت ومنها

في رواية
 في رواية

فيجب الا يتظار حتى حصل العلم بالموت وتحدد الانتظار في الاخبار بثلاثة ايام لعله
 منبج على الغالبية **المقصود** ثلاثة ايام لا تبقى الا مشكوكا خالبا وورد في الروايات انه
 يستبرأ ويستطير للصديق والفرق في الثلاثة ايام وبعضها خمسة ينظر بهم الا ان
 يتغير الفرق والصديق المبطون والمهدوم والمدخول بالجملة لا بد من ان يستبرأ
 وينظر ما دام لم يقطع الموت وخصوصا بالنسبة الى هؤلاء فانه يفهم من الروايات انه ينظر ^{ثلاثة}
 والا لزم الاعانة على القتل ومنها انه يفر عند الرضخ اليه الكسبي ويقول انه اخبره
 الوضع منك رضوان اللهم اغفر له ذنبه جل شأه وجهك ثم يقل انه السحر في ركب
 اللك خاوا السموات والارضين ثم يقرأ تلك الايات من ايات البقرة ^{ثم يقرأ} ما في الصلوات ثم يقرأ سورة
 الاحزاب وي انه كان عند رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} في ماله وهو في الموت يدخل يدا في القبر
 ويمسح وجهه بالماء ويقول **الله اعلم** على سكرات الموت ^{ثم يدعو} الراوي كان يروي
 يقول عند الموت **الله اعلم** فانك كريم اللهم اجنحه فذلك حيايم وعن القمية انه مضى
 يجاب يقول **تالله وان الله اعلم** **المقصود الثالث** الغسل ههنا جسا
 ثلاثة المبحث **الاول** في الغسل وفيه مسائل **الاول** الغسل واجب في ^{كل} اول
 النكس او لهم به من الرجال ولو لم يكن في كماله مام وليه ومع عيبيه في النكس
 ومع عدمه فاسلمون كلهم سواء الذك ^{من} جهنم من كلمات ^{الاصح} من الرواية هوان ثوابه عشرين
 او ثمانية ^{او} على الويل ^{او} لا يكثر ففساد او استنافية ^{او} صحت كونه وانما اخرج ما هو المشكوك
 واجبه على غيرهم ويجوز ان يكون واجبه ^{شك} بالنسبة الى غير عند عدم ايتيها وواجبا
 عينا بالنسبة اليه حتى لو صنع اجبر قد فسر غير واحد لان ^{المشكوك} في الرواية ^{او} في
 الفصول ^{او} في صحيحه وقبل لا بعد ان يكون المباداشد للناس به علقه والمراد بتقديم الكبر
 هو انهما الذين لا يقدون على انهما المدة الثالثة والاربع ^{او} في هذا وانما انحصر في اصل مرتبة

واحد اذا تعدد وانما تمام الكلام في ذلك في معنى الصلوة انشاء الله وقد ذكر في
 الذكر ان كان المتقدم تابعا للارث انتفع به وان قاربها انما الظاهر والرق ولعله انما
 واستقر بعض المتأخرين على ان المتقدم الاولوية مع عدمه ولو كان كاولياء رحله وانما ظاهر
 الاصل ان الرجال اولون لكن اذا كان للبيت اثنى ولا يمكن الاول مباشرة فلهما فلهما فلهما فلهما
 بين اثنى العليين ام لا فان لم يوطأ الثنا ولو لم يكن الاستيدان من الموطأ لم يوطأ ذلك
 بلا اشكال **خلاف الثانية** الظاهره لا خلاف بين الصحابة في ان المخرج اثنى
 بامر الله حتى يضعها في قبرها وقد ورد في بعض الروايات ان لا يخرج اثنى بالصلوة عليها
 نزجها كمن يترأسه في ركعتي الشئ على التقية وقد اختلفوا في جواز
 تقبيل كل من الزوجين الاخر من بعض الفقهاء الجواز مخرج اثنى مع وجود الحائض وعن
 الشيخ في احد قايده الجواز مع اشتراط كونه من وراء الثياب وقد كان في كتاب
 الاخبار يقال لا يضطر اثنى عن ترك فضلية كذا من وراء القبر في مطلق تقبيل
 والظاهره لا اشكال في جواز تقبيل كل من الزوجين الاخر عند الاضطرار من وراء الثياب
 وتقبيل الزوجة الزوج من وراء الثياب عند الضرورة ايضا لا يخلو عن كذا في باقي الصور لا يخلو
 المسئلة عن اشكال الاصل ان لا يقبل احدهما الاخر بلا ضرورة قطوان اضطرار من وراء الثياب
 هو المعتمد في قولنا ان بعض اصحابنا لا يبيح انقضائه عن الزوج في جواز التقبيل بل يجوز ان
 تنزجته هذا الكلام بظاهره يشتمل على الوهنة ومدة الطلاق ونحوه لا يخرج باقضاء
 عن المرأة عند ما قبل ولو كانت جازما تقبيله وان كان الفرض بعيدا والمسئلة لا يخلو عن
 وسبيل الاضطرار واضح وقال بعض اصحابنا انقضائه كلام على تعيين ما يعتبر في
 من البنية والظاهره لا يشتمل جميع البدن وحل الثياب على المعصية يقتضيه استثناء الوجه
 القدماء والكبراء فيجب ان تكون مكشوفة وتقول استثناءها وانما محتملا فيمكن ان لا يخلو

هو مستر الجميع وقد مر في بعض الروايات من وراء الثياب ينظر إلى شعرها
يظهر من الروايات جواز مس جسدها الزوجية وقت الغسل حل بطريق الثوب عجز
من غير عصر قال الشهيد الثاني مقتضى المذهب علمه وعن الشهية جازان بحجب
بحجب لا يمكن عصره ولعله الوجه والاحوط ان يصبر بقدر ما يمكن بغيره كرجوع من
الاصحاب بأنه لا فرق في الزوجة بين الحرة والامة ولا بين المدام والنقطع والطلقة
الرجعية والعين زوجة بخلاف البائن والشهور انه يجوز للسيد تقبيل امته
غير الزوجة والعنده وادام الولد في جواز تقبيلها قال سعد الجواز مط
وثانيها كالتع مط وثالثها تخصيص الجواز بام الولد الاحوط المترصط الثالث
انه لا خلاف في شرط المأثلة في الذكورة والا ثبوتها بين الناس والمضول مع الآثار
في غير الزوجين اامة كما مر واستثنى فيه جواز التقبيل مع الحرمة بلا خلاف ظاهر
لكن مودة الثياب بما يظهر من بعض المتأخرين جواز ذلك مطلقاً وحل بشرط في
الجواز فقد المأثلة او يجوز مط المشهور هو الاول هو اوجب احوط والثاني هو المنقول عن
ابن ادريس وورد في بعض الروايات انها تلت على يديها خرقه ولا يعبد حمله على الاستحباب
نعم يجب ان لا ينظر الى العورة ولا يمسها كون احدهما ذلك فيلق عا اليه خرقه
والمراد بالحرمة حرمة النكاح مودة بنفسه في ضلع او معاصرة فلا تنسل الخ
ونحوها واستثنى فيه تقبيل الرجل بنت ثلث سنين بحجزة ولثة ابن ثلث
سنين بحجزة الا ان الشيخ قيد ذلك في بلعدهم وجود المأثلة وطبقه بذلك في الصبية
واطلاق حكم الصبي وعن بعض الجواز وانما الصبي ابن خمس سنين وانما اكثر من ذلك
فوق الثياب واعتبر في الصبية كونها اقل من ثلث سنين في عظمها بحجزة وانما
اكثر من ذلك في الثياب في اعتبارها مط فقد المأثلة والحارم وعن الصدوق جواز

الخافض وقد غسله غسل الامامية وقال المغيرة لا يجوز ان يغسل عنقه الحق في
 الولاية والسنة لا يفوق عن اشكال وان كان للقول عدم الوجوب لا يفوق عن قرب هو العلم
 تنبيهات لا خلاف في ان المتولد من مسلم في حكم المسلم طفل كان او مجنون او
 سقطا اذ اربعة اشهر فصاعدا واستوا خلقه وان كان وذر لانه لو لم يمس ماء ونظروا
 من بعض النصوص من انهم هو اربعة اشهر والمجنون في حكم الصحيح بلا خلاف ظاهر في
 السقط دون اربعة اشهر سقط غسله وذكر الامامية انه يجب في خرقه واما اذ اتم اربعة
 اشهر وجب تكفينه على الاظهر قيل يغسل بثلث في خرقه ويدفن ب قال بعض الاصحاب
 يغسل بالماء سببه ولقيط دار الاسلام او دار الكفر اذا كان فيهما مسلما يكره
 الحاميه به والطفل المتخلف من اثنائه وهو مع كونه احوط لا يفوق عن قبحه ولا يستشكل
 التاكيد في الحق للمسلم والمتولد من الزنا يجرى قال بعض الاصحاب يجرى مع عبادة
 كغيره من الاصحاب ان غسل الخائف في كل حال كراهة والمراد بالحوار الوجوب لمقتضى
 معناه لا عام وبالكراهة التفرقة بينه مع وجود الغير من الخائفين او معيضة نقص
 اجوب بالنسبة التفتيش للمؤمن وقيل ان قيل بوجوب تغسل الخائف المراد بالكلية
 منها المتعاقب في العبادة والا كان تغسله مكرها بالمعنى المصطلح او محررا
 واما تغسله غسل اهل الخلاف فاعلمه المشهور بوجوبه بناء على منع عليه في
 الحدائق ورجح على القول بوجوب تغسله ان يغسل غسل المؤمن لعله احوط
 ان يجمع بين الغسل لان ايجابه النية في غسل اهل الخلاف وهو العلم بالظاهر
 انه لا خلاف في انما يجوز لمسلم تغسل الكافر وان كان في ميثاقه ولا فدية ولو كان كافرا
 في بعض ما لم يبرهن على ان قال الحسين هل بلغك كعب بن عجرة عن عدي بن ربيعة بن
 واصل قال لما صنعت قال قتلناهم وكنهم وصلينا عليهم فصحح الحديث فقال خصلت

يا معشر الكفا لو قلنا شيعتنا ما قلناكم ولا غسلناكم ولا صلبنا صلبيهم ولا دفنناهم ومن
 السيد فان لم يكن من بولسهم جازوا لهم مثلاً يفتخرون قول يمكن ان يكون مراده جواز ذلك
 في ذلك الا الذي يظهر من كلام البعض جواز الوارثة بالنسبة الى الابوين والابوين
 لظاهر قوله تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفا والمثلية لا يتخلو عن اشكال ولو اراهما
 احظا ما حقوقهما الا اكراما لهما لعله كان محوط والله يعلم الموضع الثاني لاختلاف
 اصحابنا في ان الشهيد وهو الذي قتل بين يدي النبي او الامام او النائب المكلف مات
 في معركة الخوف لا يغسل ولا يكفن ولا يحيط بل في غير ذلك وشيابه به او يعل
 عليه اجماعا واذا كان به روى في ثمان غسل وكفن وخط وصل عليه فواشئ
 قال بعض اصحاب الشهيد يشتمل من قتل في جهاد الحق ولو بدنهما كما لو دهم
 المسلمين عدوا يخاف منه على بيضة الاسلام والمثلية في غاية الاشكال و
 تغيبه كما هو المشهور لعله لا يتخلو عن قوة وهو العالم وبطل قد صرح جمع من اصحاب
 بعدم الفرق بين البائع وغيره وبين الرجل والمرأة ولا بين المجنون وغيره والسئلة لا يتخلو عن
 اشكال والله يعلم حقيقة الحال ان قيل ان كان ملطفا بدنه ولم يوجد تيم ولا غسل بيضة
 الفرية لم يعد هكذا الحكم في المرأة اذ لم تكن الميت نفسها في الهلكة والا فلا قتال غسلها
 غير بعيد هم لا فرق على الظاهر بين المحرم والعبد والمقتول الطلابة او الخشب او الصدم
 او اللطم ولا بين مرعاج سلاحه اليه قتله وغيره على رواية متغيرة بعضها كعب الاصل
 ج المقتول واولاه وما له والفرق والمبطون ونحوهم وراى المقتول الشهادة عظيم فيها
 لكم يغسلون ويحفظون ويكفنون اتفاقا في التبادر من الموت في المعركة للموت فيما قبل
 فخص الحرب والخلال في اخرج من المعركة ثم ما وجد ساحة او غلبه قتل نفسه وهو كغيره
 الشهيد يظهر من بعض التفسير انما في المعركة قتل الحرب اذا وجد به مرق وهو غلب الضعف

هم اختلف الاصحاب في يدن مع الشهيد فمن الشيوخ يدن جميع ما عليه الخندين وقد روي
 انه اذا اصاب بالدم دفنا معه وقيل لا يزرع منه الا الجلود والبلعيدة يزرع السراويل
 الا ان يكون اصابه الدم فلا يزرع عنه وكل يزرع عنه الفرو والقلنسوة والخندين
 دم ويزرع الخندين على كل حال وعن ابن ابي عمير لا يزرع عنه شيء من ثيابهم الا الجلود المظفر
 والقلنسوة والسراويل الا ان يكون فيه دم وعن ابن الجنييد يزرع منه الجلود والحرير
 والفرو والمنسوج مع غيره او يخلع السراويل الا ان يكون فيه دم وعن ابراهيم بن
 معه ما لا يطلق عليه اسم الثياب صابها دم او لم يصبها فاما غير الثياب
 فان كان السلاح لم يدن وان اصابه الدم وان كان غير وهو الفرو
 والقلنسوة والخندين فان اصابه الدم فقد اختلف اصحابنا فبعض يزرع بعض
 لا يزرعه وهو القوي المشهور بين المتأخرين هو دفنه بشيابه مطا اصابه
 دم او لم يصبه والسلاح والمجلود يزرع عنه مطو لعل العمل بقول ابن
 ادريس في احوط لكن ان حلت التكة عن السراويل لمكان صناعا وقيل
 المشهور انه لا فرق في سقوط الغسل عن الشهيد بين كونه جنبا او غيره
 وعن ابن الجنييد والسيد انه يغسل والمسئلة وغاية الاشكال ان يكون
 الاصول ان الامر اذا ردين الوجوب المحرمات ولم يكن ثم يرجع ولم يكن الغسل من
 الحرمة فلا يجد تقديم رعاية الحرمة وان لم يبق ثم بنية القرية ثم الختان بنية والا غسل بنية
 القرية كما روي عن ابي عبد الله عليه السلام في بنية القرية في هذا الحديث
 والشرع لم يرد شيئا به لا يقصد ان يتركه كما قيل يقصد ان كان سطا وبامر الشارع ولا
 ثبت تفكروا عن التشريع المحرم في ما شيا عن القول في دين الله شرع وجعلت حكمة
 عليا عن انما القتل فمن الشيوخ انه في حكم الشهيد وعن ابن الجنييد انه يغسل عن الشهيد التوق

والنسل بنية القربة لعلها حوطح صرح جملة من كمالها بان عدم تكفير الشبه بغيره
 ببقائه عليه فلو حوت وجب تكفيره فان جرد بعض افعاله فالظان نزاهة لا عنه من
 اثاره كان كانه ما يقوم مقامه فان نزع سراديله بدل عنه بالميراث لكن ان نزع لم يخص
 فلا بعد ان يحيل به له الرد كما يحتمل ان يحير في الرد او بدلا عن السراديل الا حوط
 ان يكون ثلثة اثاره لكن يرد منها ما بقي عليه وهو العارط من قتله البقاء من
 اهل العدل لا يفضل ولا يكتف من قتله اهل العدل من البغاة على الاطلاق
 وعن الشيم في احد قوليه انه يفضل في قتل الطرقي فيقتلون ويصل عليهم
 لان الفسق لا يمنع يا كاشته من كماله المسلمين بالكفار فالوجه وجوب الصلوة
 على الجميع من ابواب المقدمة ولو جمع الجميع وقصد الصلوة على المؤمنين منهم كان
 حسنا ولو لم يحد بعد النسل في حجتها اقولها عند كبريان حكم الفجاسة على الناس الوضع
 الثالث المشهور بان لا يصح الجعل لا يعرف كفاقيه انه لو وجد بعض الميت فالتكفير فيه
 الصمد والصدور فهو حكم الميت في جميع احكام الا في المحنط ورعا يظهر من اطلاق
 بعض عبارات وجوب المحنط ايضا ولم يثبت نعم مع وجود حال المحنط او بعضها
 وان لم يكن الصمد وكان فيه عظم فسل بالاختلاف بين مكابنا نعم رعا يظهر من
 متأخر المحققين التوقف في وجوب النسل ليس في محله وقيل بوجوب التكفير قبل الجعل ان
 يراد منه اللف كما يحتمل ان يراد منه التكفير قبل الاظهار يقال انه كان مكابنا وله القطع
 للثالث كل الاتصال كما فائشان كان مكابنا وله القطع ثانيا والا فواحد وهذا وان كان
 موجبا لكن القطع الثالث على احوط والظاهر ان العظم بذات العظم وكما
 يشتر به بعض الروايات نعم ميتثنى من ذلك السر والظفر ولو قطع
 معهما شيء من اللحم صرح بذلك المحقق العاصم في الجواهر لعل الاثر

ح ان يغسل ويظهر من الحدائق انه لا قائل من اوجب غسل العظم المحرّم
 المحرّم وهو عجيب مثله اذ قد ورد في النصوص غسل العظام وقد ذكر عن
 الشهيد انه يصديق العظام على التامة والناقصة على ان المولى لا يتابع
 هو ان عدم تعرض الاصحاب لعمله لا يدل على كونها خلاف المتفق عليه فلم
 من مسائل فرعية وقضايا اهلها للتقدم وتصدق الذكرها المتأخر فليكن
 هذا من ادعاء ان الله على ما ذكرناه مما زلت فيه الاقدام والتبس الامر فيه على
 بعض الاعلام فاذا وجدنا حقيقته شيئاً عادل عليه دليل خصوصاً او عمومياً فلا
 يحصل على العمل به وان لم يجد ذلك في عبارات الاصحاب نعم اذا وجدهم راغبين
 عنه اما تبين منهم او عرف ذلك كما قد اتفقنا عليه فلا يجوز مخالفتهم اذ عرفت هذا بل
 الله تعالى علم سلمان الله ان اجتمع التام في غسل الاعضاء احوط والظهور بان
 الترتيب في اكثره يصلح الفصل بدق بلا خلاف صرح جمع بعدم وجوب الصلوة عليه
 وهو المشهور بل ادعى الاجماع عليه واجبة ان عضواً كانا او عضواً واحداً او غير الجنب
 يصل عليه ان كان عضواً واحداً او عظماً مفرداً والاول اظهر لكن لا بأس
 ان يصل عليه بنسبة القرية فيصل على الاحوط للدلالة على الصالح عليه و
 ان وجد ان عظام الميت كلها فلا كلام في انه كالميت بل يظهر من كلام
 المحقق للعامة انه ان وجد اكثرها فهو ايضا عندنا في حكم الميت والله
 صلواته والبك من الحي كالبك الميت على الاظهر خلاف بعض اصحابنا وان كان
 الميت في القبر على لغة في خرفة ودقته على المشهور بل يظهر من الحدائق في الخلاف
 التوضيع الرابع المرحوم يغسل ويحفظ ويكفر ثم يرحم ويصل عليه ويدفن بالاغسل
 وكذلك البرجومة والله حارسه لا خلاف نصاً وقولاً وهل يشل الحكم كل من وجب قبله

كما هو المشهور بل ادعى الاتفاق عليه لم لا يقتصر على مخرج النص كما استظهر في المتن
 من الاحوط ان يقتل ويقتل بنية القربة تبيينها اقول يومر بالنسل والخصية ووجه
 ظاهره في الحدائق تخصيص جوبا امر بما اذا كان بجمل لا بقل قال في الروض في
 قتله عليه والتخدير بينه وبين غيبه بعد الموت لقيامه مقامه نظر هذا بالنسبة الى
 الاخر اما بالنسبة الى الثاني فيجب عليه امتثال الامر وقال في الحدائق النص خال عن كسر
 بقا العكس اذ لا دلالة الخبر على تقديم النسل بل هو عزية او خسة وجهها اقر بها الله
 ولعله احوط ما اقول ظاهر النصوص الفتاوى هو كون التقديم غريبة فاعل الاحوط بالنسبة
 اليه والى الامر هو التقديم ج قال بعض الاصحاب ظاهر الخبر هو كون هذا النسل الذي يقدره
 مشتملا على الفسلات الثلاثة فيه بحث لانه احوط ان يدخل تحت هذا النسل
 مع تقديره شيء من الاعمال فيحصل به التداخل ام لا المسئلة لا يجلو عن
 اشكال وسبيل الاحتياط واعلم هم لو سبق موته قتله لم يقطع
 النسل وقالوا لا يجب النسل بعد موته هو الظاهر من النصوص من اجل
 يجب النسل على مرتبة بعد موته ولعله احوط ان لم يقل بكونه
 اظهر وجزم في الجواهر عدم وجوب النسل ح الظاهر انه لا يقدح في الحد
 الاصغر بعد ولا في اثنائه واحتمل في الذكر في مساواة النسل المجنابة وهو
 محتمل وكذا لا يقدح في الحد الاكبر بعد وفي اثنائه ولو كان جنابة
 وان اوجبنا الاعتسال اذا تحقق وجوب فانيه او مطلقا ط لو صدق قلنا
 بما اعتسل له الى اخره موافقا الاول حكوا القصاص عليه بقتل رجلين في احوط
 القصاص في غسل لذلك تم عفر عنه فاما الاخر او عا لفا لقتل والوجيم في الشهيد
 وجوب التقدير ولعله الوجه وقول الحق لما صرح به في حكمه من بعض اشراط النسل

يحقق الامر فلو اغتسل من امره لم يكن محرماً وهو لا يجلو عن جسديا يظهر عن الرض
انه يعتبر في الاحرام ان يكون الامام او نائبه وقوى في الجواهر انه لا يعتبر وهو المجلو
قد يقال اعتبار الامر من يجوز له التمسيل بعد الموت استظهر في الجواهر عدمه
وهو الظاهر **يب** لو ترك الامر لفعله فالظاهر وجوب التمسيل **يج** قال في
الجواهر اقتصار المص على ترك الغسل عن لبس طر كذا ذكر التمكن وعن الجامع
ترك التمسيل لكن الظاهر منهم ارادة الاغتصا اذ الرواية التي هي المستند مشتقة
ذكر الجميع والامر كما افاد **يد** قال في حقه ولم اجد احدا من الاصحاب يعرض لغسل ما
يجب منه الدم على الكفن ولا كيفية تكفينه ولعله يترك موضع القصاص
ظاهرا قول ولعل لا يحوط ان يظهر الكفن كما ان لا يحوط ان يظهر جسدا اذ لم
يثبت الاتفاق على عدمه كما ثبت على عدم تفسيه بعد الموت لكن على ما
في النصوص المتأخرة بما يجعل قرينة على عدم وجوبه وهو العالم بالاصح
الخامس المشهور بان الاصحاب ان الحرم اذا مات فهو كاللحم الا انه لا يقر به
الطيب فلا يحفظ بالكا في دونه غير عيشل انه لا يغطي راسه وهو ضعيف فبالا
الا فرق بين احرام الحج والعمرة مفردة كانتا ومتعابها الى الحج ولا بد من
موتة قبل الحلق او التقصير او بعد قبل طواف الزيادة واذا مات بعد ما نحن
العلاقة انه يحظر ذكره في الجواهر احتمال واد الحكم على الحلق والتقصير
ثروعه وان قبل اذ لم فهو محرم فلا يمسح مكان جسده والله يعلم ولا يلحق
بالحرم المعتد بعد الوفاة المعتكف من حيث تحريم الطيب عليها الطلان
القياس عندنا **ج** ان وجد بعض الحرم فهو كالحرم لا يمسح باليد **الثالث**
في الغسل ههنا سطر **الا** في اجر تفصيل المومر ما يقال عند الغسل فحين

الباق عليه السلام ايام من غسل مونا فادى فيه الامانة لا يغفر الله قنن
 كيف يؤد فيه الامانة وقال لا يجبر ايدي وحد الى ان يدين الميت قيل يجمل ان
 يكون حده الحرم من جلال المصدق وكيف كان جواز احوار بعد الا
 بالاراهة عقل اشكال واذا كان المقصود اظها شئنه فلا بعد التحريم بعد
 رمي عن رسول الله من غسل مونا فادى فيه الامانة كالكل شعر منه
 عتوقه ورفعه له ما منه صرحة قيل يا رسول الله كيف يؤد فيه الامانة ما
 يستر عورته وليستر شئنه وان لم يستر عورته ولم يستر شئنه حطحي
 وكففت عورته في الدنيا والاخرة وعن الصادق عليه السلام من غسل مونا
 يقول رب عفوك عفوك الا عفو الله تعالى عنه وعن الباقر عليه السلام كان
 فيما ناجى الله تعالى به فقال له ان غسل الموتى قال رب تم اغسله من ذنوبه
 كما ولدته امة وعنه عليه السلام يقول القائل اذا قبله للوا اهل ابدن
 عبدك المومن فداخرته روحه وفقت بينهما ففوق عفوك الثاني فيجب ايام
 غسل ازالة نجاسة عن بدنه بالاحلاف ظاهر نصا وفقه ووجه ازالتهما
 مع بقاء نجاسة الموت هو التعبد الثالث عن ابي الصلاح يجب ان يتوضأ
 وضوء الصلوة امام الغسل وذكر المفيد وابن البراج الوضوء في صفة غسل الميت
 وعن الشيخ في اذنه ان توضأ كان حوط الا ان عمل الطائفة على ترك العمل به ورد
 فيه وعن كثير المتأخرين القول بالاستحباب استقر في الحدائق في
 بالتحريم وما استقر به اقرب لكن لا بأس بان يتوضأ بنية القرابة ولا
 نيوى التعبد هذا من التشريع الرابع وكيفية الغسل ومثله على الوجه للندوب
 والكرو اما الوجه في مورد ان يغسل ولا يماء المستحب بقاء الكافور ثم بالماء القراح

بلا خلاف فضاوتى على الله حكمه سلا لا كقوله فصل واحد عن ظاهره
 حمزة عدم وجوب الترتيب فيها وكذا قولين في غاية الضعف اختلعا
 فيما مضى من السرد الى الماء من جمع يكفى سنا وعن بعض ابيدوة عليه انه ما سدا
 وقدره المضيء برطل وارب البراج برطل ونصف وبعض الروايات سبع وقاتل في
 صحيفة شمس السرد وبنى من الكافور والطاهر جعلها كل قدر من سدا ويحصل
 التنظيف على قدر من كافور يحصل به رايها لكن مع ذلك لو لوحظ بقاء
 اطلاق الماء كان احوط وجمع قد اجازوا عدم بقاء الاطلاق ابرم وقد صرح
 العلامة باشتراط بقاءه وقيل انه الشهور ويظهر من كلام البهائي
 التوقف في اعتبار استهلاك ورق السرد سواء كان مطحونا او مرسا وقد سلا
 الكافور بنصف مثقال في بعض الروايات ان امير المؤمنين عليه الصلوة والسلام
 غسل رسول الله صلعم بثلاثة مثاقيل في خبة حبات كافور وفي اخر نصف حبة
 واطاهر ان الواجب ما ذكرنا ولا فرق على الظن في الكافور بين جلاله وغيره لكن
 عن ظاهر بعض القديس وجوب كونه من الاول المراد به قطع التكرار من الحام الغني
 لا يطعم قيل ولعل وجه عدم اجزاء المطبوخ انه يطبخ بليل الخير اقول لو لم ذلك
 ثبت لم يخير عند احد كنهه غير ان اصل الطهارة وقد يقال اشبه الحام بالخروج عساه
 الفخاوشبهة الفخا اول كلامه اول ما قال في الجواهر من ان الطاهر كنجاس هو المطبوخ
 غير ظاهر هو العالم بان يستعمله ابعاد اقال بعض اصحابنا وجوب السراغا هو سبع
 فاذا امكن من دون السرد فيجب ثقل السرد مستحب ان الحرام النظر المسئلة لا يطبوخ
 ولا حوط ان لا يترك السرد عليها في الطعم وقد يستثنى من ذلك الزواجا والحوط السرد
 ايما وعن المعتز علم وحسن الصبي الذي يجوز للنساء تفصيله حذروا عن بعض الناس

عدم وجوب ستر عورة الصبي الذي يجوز لفساء تفصيله محرم ولا حوط الستر
 مطامح الترتيب رتبة بالراس في الجائز ليس ثم لا يجرى الفسلا التثنية
 الاتفاق عليه وعن بعض التأخير يسقط الترتيب في الماء غسلة واحد ولاول
 مع كونه احوط اشهر اظهر ان يسيل الفاسل بلبنة الفرية ومن هو الصانع هو المشهور
 هو الاول واستظهر في الحدائق الثاني والاحوط ان يؤتى لهما كما قال اللسان
 المجلسي ان كان الفاسل على الظاهر الصانع الظاهر من الاخبار ارا اعتبر بالمالكة
 انما هو القلب والحق الا حوطية ايضا احتارها والظاهر انه انما للو عليه
 الفاسل بالانه قد يحصل الماء بتقريبه في ذلك فمثل ان يكون الفاسل الكمال فيكون الصانع القليل
 وقد خففوا في ان جعل في النية وكل الفسلا التثنية فيكون احوط في كل البعض عدم اعتبار
 المحقق في اعتبارها والاول مع كونه احوط اظهر هذا كما شرع من العبادات انما
 يجوز العقل الايمان بها سهوا وان كان مستبعدا عادة او لينة القرية والتعمد نحو
 على اعتبار ما ذكره او ان كان فعله الغنى والابا لنية فليس ما ذكره مبيحا على
 كونه النية عما عدا عن الحديث النفسى والتصور كما تصوره الحدائق فلا تغفل
 عنه ان الله هم ادا عدم الخططان وجب التفصيل في الماء الفراح بالاخلاق ظاهر لكن
 هل يجزئ عمل ام يجزئ مرأة قولان احوطهما الثاني لو وجد الخططان او احدهما في
 الدفن فالظاهر وجوب الاعادة وقد وقع في الحدائق وليس ينبغي ولو وجد بعد له
 وثقت بلبثية وتفسره ولو لبث لم يوجد فلعلى الاحوط ان يغسل ولو عدم السعة
 في تفصيله بما يتقو مقامه كما خط استشكل العلامة والظاهر ان الاشكال في الجواز
 للنقض عدم الوجوب كما انكادى الجواهر الاستقبال لميت حال غسل على قوله
 احوط والمشهور الاستقبال ويظهر من رواية الكاظمي وعبار ان الاستقبال

بها طهره الى العلة ونظمه من كماله لا يحاد يدرك ويدرجه عن التمر
 وجعل وجهه الى القبلة والاول مع كونه اشهر احوط تنبها لاخذ اللبس في التطهير
 على الاظهر من بعض الاماكن لكل غسلة صاعا وقيل غسل بشعة اطال في كل غسله
 واما للندوة فاشبه ان يغسل بها ما استور العورة على قول وعن ابن عمر غسل السنة ان يسكن
 قيمه وعن ابن عمر وجوب تنبيله حجر داوود والحجار وهو شبهه وان كان غسله عرايا
 مستورا العورة لا يخلو عن نجاسة وهو العالم ان غسل في قصبة فظهر من الغسل ^{بطلان} الغسل
 القبيح طهر الى البيت من غير عصاة خلاصه فباسم قضيتة والاوجب اناتها او لا وكذا الحرفة
 التي يضيها على فرجها والتي يلفها على يد فظهر من غير عصاة يظهر من كماله بغير
 احتمال افتقار طهارة القبول الى العصاة عند الاحتياج الى طهارة ما دام على يد البيت
 عدم نجس البيت وعن التهذيب وجوب العورة الا قرب ان يعصرها امكن فحجركا يطهرها
 ولا يوقف طهارته على النزوع بفق القميص والزرع من تحته ويظهر من كلام
 الاكثر استنباط ذلك لتفصيله عاريا ويستفاد من خبر عبد الله ابن مسكان انه يحرق
 اذا فرغ من غسله وينزع من جلبه والاولى ان يفتق اذا اراد نزع سوار بعد الغسل او
 قبل الغسل لكن يشترط اذا الوارد فان تعدل لصخرة او غيبته لرحم على قول
 قبل يجوز مطيما مع عدم تحقق النبي عنه والاول احتياط غسل اليد بثلث
 نصف الزرع والفرجين ثلاثا في كل غسله بما تم قبل الغسل ان يدل مع
 الحرج هو الاشارة غسل الرأس قبل الغسل برغوة الشاة وذكر ذلك بعض اصحابنا
 والبدأة في غسل الرأس والسترة بالشق الا من ثم لا يسير ويحتل استنباط ذلك مطر
 غسل كل عضو ثلاث مرات في كل غسلة ويظهر من الحديث ان الماء الواسع كالحمية
 يقع فيه من الغسل ثلاثا الا حوط التثنية مطح ان لا يقطع الماء في كل

غسله بهذه الغلات واجبة او مستحبة حتى يتم غسل ذلك العضو طرا فلا
الفاصل قبل التضمين كذا في بعض الاماكن ويظهر من كلام الغضائيه يستحب
الربيه وعن العلامة الحلي قبل استنجا الفسل التضمين للبيت فالتضمين قبلها وان لم
يمش بها ان يحصل مع الكافور في الغسله للثانية نهيه وعن التميمي انه في الطيب وهو
تضمين من الهند قال في طرايع القمي بعض القاد فقام الميم الشدة والجماد الحلة ابو نعم
القاد اسكان الميم وكان رجل من اهل البحرين جاء عندك في حديثي فسلط عنه قال هو
هذا وأشار الى شجر يقبل في الهند التمس بعض القاد المشاة وسكون اللام وكسر الشين
هو من اقسام الريان شدة يد الراجحة تعظم مشرك الهند ويفر سوبه في عابدهم يا ائثار
المكة اذا بلغ حقويه حال الفسل يب ثلثين صابجه ومفاصله برقوق كان امتنعت
عليه فليدها كويح في ذلك قبل الفسل وطرايع جميل انه نقاه مطايع الرقيق بجل
الفسل فلا يعصر ولا يفرز له مفصلا ليل وضع الخرقه على اليد حال تضمينه ما
سقى العورة ذكر بعض الاصحاب ما عند غسها في اجاب توقف التضمين على المس ويظهر
كوى التردد به ولا وجه له فيه تضمينه ثم السقف في هذا الماء الكثير في التضمين
روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اوصى على عليه الصلوة والسلام ان يغسله بنسج قهين
ان يدعو عند التضمين بالماء ثور وقد روي ان يوضع على ساحة والظان المراد بها هنا
سطح الخشب قال بعض اصحابنا وينبغي ان يكون موضع الرجلين انخفض خاضرا من اجاب
الماء تحت رايه بعض الروايات ان يقدم الميم الذي يغسل عليه اليه ولا يجل وهو
التي ذكره البخاري انه ان يجرد الفسل خفي وجعله في كيس يكون الخفي كالمقبلة ويظهر من الحديث
احتمال عدم ادخال الماء في الكيس للثياب في ان كان الخفي من القطن فيجوز ادخاله في الخفي القطن
وصا الفسل الذمير وعن سبلاره يوضع القطن على دبره وعن ابن عمر بن الخطاب خلفه الله

بألفاظ ولا يخفى في دبره ولعل لا حوطان يوضع على القبل والمدر من تحت من القطن
 مخافة ان يخرج منها شيء ولا يجلب في الدبر والقبل شيئا كان للبيت حرمة كما لا يخفى
 الفاسل على عيبه ذكر جملة من الاصحاب والمنصوص على جوازها كجسم تظنه انهم
 المسلمون الاولين حارقيان لم يكن جلي لا يسمي الثانية فان خرج منه من بعد
 الفسل فينوي ولا يبيد الفسل على الاشهر الاظهر خلافه لا يرعيل حيث لا جلا دة واما
 لما اخرج في ثناء الفسل من المشهور عدم الامادة ولا رافق على نص في ذلك سبيل جلا
 واضح واما الجلب فقبل لا يخرج كما وجوب بل قيل لو جحضت غشيرة امه وبظهور
 الجواهر استجاب تلك السهم مع الرق ومع الغضف جوبا والاول مع كونه احوط محذور
 ان ينشف ثوب بعد الفسل كما امر ارايلد على حمل الميت واما المكروهات فمخافة
 اشياء هذه الميت على الاشهر لاظهر بل لا اعرف فيه محالنا لان الحق في ظاهره في
 ثبوت الكراهة وما ورد في الامر محمول على القية وقاية حرمة جلق راسه وما
 ونسب الحية وقلة اظفاره على المشهور وحرم ابن حمزة ونقل الشيخ الاجماع على حرمة
 قصه اظفاره وتنظيفها من الوسخ بالحلال ونسب الحية وفي الحسن او الصحيح لا يمس الميت
 شعر ولا ظفر فان سقط منه فاجله وقته والقول بالحرمة مع كونه احوط لا يخاف
 قبح ولا ظهور وجوب جله سم الميت فنهه ولعله لا مشهور ولا يحتاج الى بيان الماء في باطن
 لاظهاره ولو اوصى بذلك فله المقتضى لا يفتن وصيته واما على المشهور بغير المتأخر في فلا
 اعرف ليل على وجوب اظفاره وما وجد في كتب الاصحاب لا يشعر بان ذلك
 كما عني العلامة مد ظله ليجل عن جلد العلامة اعلم الله في دار الكرامة نقاة
 عن بعض علماء العراق انه حكم في رجل اوصى بطلقة عامنة بالنورة ان يفتن
 وصيته وهو العالوج غسله بالماء المسخن بالتاسر عن الشيخ لو خشي من البر

انفتحت لكراحتها قول ولا اشكال في الخشية وعن القيد فليس في قيد لا وفيهم من
 بعض المراسيل استجاب التحريم مائة في المال الميت عند جرم متوفي ماله في القيد في نفسه
 فدية بالقائه الامور سهل وجعل الميت حال الغسل بمرجلية وعند الضرر في لباس
 هم الدخلة مسائل الحدود وغيره من خلاف من تغيبه من غير جلد كالحرق في جميع
 بالاحراق ان لم يكن تغيبه بالصبي وان مرار اليه ولا غسل ويظهر من المبدأ ان
 في وجوب التيميم في جميعه وصحة عبد الرحمن الحجج عن الخشب في الجنابة والمحدث
 والمتيمم اذا احتضر الصلوة ولم يكن معهم الماء الا بقدر ما يكفي احد ثم قال في غسل الجنابة
 ونذر الميت بتيميم وميتيم التيميم على غير وضوءه لا الغسل في الجنابة فريضة و
 غسل الميت سنة مع اداء الجنابة او التمسك او الحائض والجنب المتكسر في غسل الميت
 على المعروف بغير الاصحاح لا يجزئ غسل مخرجه لا يتجرب الحامل اذا ماتت الولد في فاشي
 بطنها من الجنابة لا تسر فيخرج الولد ويحاط الموضع واما لو مات الولد ومحيته يدخل الموضع
 يدعي في فحها وقطعة واخرجه قلنا وعن الحق وقان لم يدر المواتة قال رجل من الحكماء
 ما لم يفسر جازان يتوكلونهم اقول وان قيل بتعيين الشيم القائل المحرم مع فضان المساء
 كما جسد لا يجزئ جميع القائل على المحرم لغیر القائي واذا مات الولد ايضا دفن معها الا
 اذا خرج بعضه من العلامة انه يخرج ويغسل ويكفن ويدفن وان لم يكن اخرا دفن مع آت
 وغسل الخارج وهو الوجه هم قال الشهيد لو بلغ الميت ثلثمائة فمات فعل يشق جوفه وحده
 احدهما وهو الذكورة في النكاح سواء كان له اول غير لقول النبي صلى الله عليه وسلم
 ميتا كحرمته حيا والظاهر في الاستبراء المال عن العلامة ان كان له لم يشق بطنه
 ويقتل ان يقال انكاح شبرا اجاز الشق واخرجه ولعله حسن ان كان غيرا فان كان
 بأذنه فهو كماله وان كان غيرا ذنه فيقتل ان لا يشق بطنه ويؤخذ من تركه ويقتل

بشق بطنه اقول والمسئلة لا يتلوع اشكال وعنده لو كان في اصبع الميت خاتم
 او اذنه او يده شيء من الخلق وجب اخذها وان لم يمكن ذلك بجزء غير غشيل للبت اقول
 وهو الوجه وارا يستلزم التمثيل فالأحوط للورثة الا ان ياخذوا فان مقتضاها المسئلة
 موضع اشكال هو العالم المقصود الرابع في التكفير لا خلاف في وجوبه بتركه
 المسلمين ومكفر مؤمن كان فمكفر كسب ال يوم القيمة ثم بعد ان الباقى وعن
 الشافعية عليه السلام مكفر مع كفره في بيته لم يكن من القاطنين وكان مكفورا
 كلما نظر اليه وههنا مسائل الا في التكفير لا يجب فيه لنية منه يتوقف استحقاق الثواب
 على نية التقرب يظهر من الروض لعنتها والنية فيه واحتمال تحقق الاثم احتمال لا يجب
 هو في غاية البعد الشامية المشهور بتركها ان الكفر كفر فقلت ان اوله من
 وقبيل من انزل الميز بكسر الهم والحركة الساكنة واطلق عليه الاخر في اللغة والاعمال
 ويجزي منه مما عرقا على الظاهر هذا بعض ما يستمر ما بين المسترة والركبة معلا ان
 المعفو منه وعن الراسم ما يستمر من سرته الى حيث يبلغ من ساقية ويجعل الاكفاء غيره
 بما يستمر القوة قبل استمران يكون سائر ما يبر صلبة وقد له قال بعض المتأخرين وبعض
 الزائدة عن الوجه ان يكون باذن الورثة او وصية النافذة وان فاقض في بعض ككفة
 والوجوب من قبيل من ساق على الظاهر والمعتبر انه هو عرف زمان الشارع فان حصل فالعمل
 بالا حيا لعله لا يرم وقد يبر بعض ما يصل الى نصف الشا واحتمل الاكفاء به وان لم يبلغ
 نصف الشا ويحذف ان القدام بالشرط المقدم بل قيل يستحب ويعتبر في الاثر ان ينيل جميعه
 طولا وعرضا بالا خلافه هو لا يستحب بل لا بد طولا بحيث يكسر شدة من قبل لاسه وجزءه
 كما عن بعض من يجب كبحر التمهيد للثمة المسئلة لا يتلوع اشكال وسبيل الاحتمال واضح واما
 زوده عرضا بحيث يوضع احد جانبيه على الآخر فمن بعض المتأخرين القول بالوجوب

وعن جهم القول في الاستحباب في الأول الحوط وهو من الاستحباب لا كقصاصه في أحد اختيار أهل الفضل
 أمهاتنا والمذكور في الأخبار إنما هو ثوبان وقصيص وثلاثة أبواب والمبتدأ ومنها نحو غنم
 لجميع البدن واختاره جملة من متأخري المتأخرين والأول مع كونه مشهوراً يدل عليه
 صحة الخبر الاختيار بل عليه جهم عليه بين علماء أخبار الثالثة لا خلاف بين أمهاتنا
 في أنه عند تعدد القطع المشكك بحجها مكره وإن لم يتيسر شيء من تغييره كان الرابع معتزلاً
 الجنب القول بالتخيير بين التيميم والثلاثة الثانية وإن كان التيميم أفضل واختاره بعض
 المتأخرين والقول للشهور احوط الحائسة احتياطاً المستوفى كل ثوب مع كونه
 احوط محتمل من بعض الأخبار داخل المشبهة بالاكفاء نحو الرأى البدن بالثلاثة فلو
 كان بعضها كرقيةاً بعيدة لا تسير للعودة ويجوز البدن الحائز مع حصول السر بأحجبه ونظيره
 من الخلق عدم اعتبار حصول السر بجميع أعضائه الساسية الطاهرة لا خلاف في عدم
 جواز التكفين بالحجر المحض لفظاً لأنه لا فرق هنا بين الرجل والمرأة بل ادعى التمهيد اتفاقاً
 عليه وعن العلامة احتمال كراهيته للمرأة وفي المنهج باعطن الأشهر يجوز ولعل لا حوط
 أن لا يتفرق في شيء غير القطع إنما اختلف في الخبر الكائن **ك** ابنه إسرائيل لا يقنون
 به والقطر لا يهين ولا يشعر بما ذكره الخلاف في جواز التكفين فيه وعن الصدوق أنه لا يجوز
 التكفين في النكاح وهو احوط قيل وفي جواز لا بالجواز تردد أقول والاحوط بل الظاهر
 هو القول بعدم الجواز وفي التخيير من الشعر والوبر لعل المشهور الجواز ولا حوط عدم التكفين
 وأما إذا كان الشعر شعر نجس العين فلا حجباً لزوم وهو المعمول به لا يجوز التكفين بالنجس إجماعاً
 وكذا بالمغتصوب وهذا كله مع الاختيار أما مع الضرورة فلا ريب في اتفاق على عدم الجواز
 بالمغتصوب وأما خلع من الحر والجد والنفس فوجه ثلاثة المنع والجواز وسبب العودة
 لا خير حالة الصلوة ثم يرفع ولعل لا حوط أن يدل في غير كراهية ويسر عورته حالة

السائق للصخر أو تراب أو شيء مما يتسرى أن كان مما لا يجوز التكفين به وهو العالم
 انما يتكفن بالثياب التي فوق عاتقه ولا يجب على احد من المسلمين ان يكفه بل ينبغي على من
 بل اذ على الاجماع عليه هم يكفن من بيت المال وجوبا واستحبابا على اختلاف القولين
 الشافعية يوجبون الكفن من اصل تركته دون ثلثي مقدما على الديون والوصايا
 على الاشتهار لا يظهر بل اذ على الاجماع على كل ذلك وفي نقدهم على حق المؤمن
 المتخلف عليه تردد والظاهر قد يرد على غير ما للمفسر المتأسفة فيا يرد في الكفن
 استحبابا بانفسه ان يرى اهل الحل على المشهور بل قيل اجماعا حبره بكسر الحاء وفتح الباء
 وهو ضرب من البرود تصنع باليمن المشهور ان يكون عبرة بكسر العين قبل او بعدها
 نسبة الى بلدنا اليمن او جانب اذ يشترط كونها غير مطبوخة بالذهب او بالحرير او بالفضة
 الزيادة جمع من اثنان آخرين ويظهر من البعض ان المستحب ان يكون اللقافة التي من اجزاء الكفن
 الواجب جبرية والاول مع كونه اشهر لا يجوز عن قوة نعم الظاهر لواقعه المفضل من كمال
 ان يكون اللقافة حبرة ويظهر من الجواهر عدم البأس من النظر في كبره لا يبعد استحباب الزيادة
 للراية ايفه بل بما لا يرد على الاقواء عليه ايضا ويظهر من الجواهر احتمال استحباب كون الحجر حمر
 ولا يخلو عن تأمل وعرض الصلوات ان شاء الله تعالى يجعل البرد معه حتى يدخله في قبره فليلقه عليه
 ويظهر من صحيحه في عمدة عبد الله برسبيل استحباب زيادة برد لا يلف به ولكن يطرح عليه
 طرعا فاذا دخل القبر وضع تحت خذ وتحت جنبه ولعل من استحباب الثلث لاجل كونه
 جمع من القسماء عد منها كفنة الله في قبره ثم استحباب الثلث هو الاظهر وبسطها
 تحتها وعاء ريشة لها حوط ولعل مستحب لاحتمال ان يقتصر على اللقافة الواجب وحدها
 فان بون استحباب الرائد مع الرجل والمرأة يخلو عن شوب سكال وهو العالم فان لم
 توجد الحبرة من جمع يتوجب لقافة اخره عن بعض ان كان ثوبا من ثيابا كان احسن لا يجوز عن

منه خربة لظفره اجماعاً ونصاً وقولاً قال في الجواهر لا فرق في استحباب الخفين
 الرجل والمرأة وعن الحق صواب الاستحباب بالنسبة اليها ويستحب ان يكون لهما اثنتا
 اذرع وثلثا عرض شبر ومنه العلم للرجل اجماعاً وصريح جماعة بان يعقبها بالنسبة الى الطول
 ما يوجب الهيئة التي سببها في بيان كيفية التكفين ان شاء الله وفي العرض ما يطلو عليه سم
 العلم وقيل ان ذلك مستحب في مستحب وجعل المدد اربعة اكال الترتيم ينبغي ان يكون لها خات للشم
 عن هامة الاثر والظاهر ان الترتيم في كون الخربة والعامة من الكفن خلافاً
 يظهر الفرق في هذا الكفن المستحب ومنه لفائدة الترتيم للمرأة على الاشياء لظهور توقف فيه بعض منه
 الغلط للمرأة كما يراه الخبر للرجل وعن جميع استحبابها مع العربة فيكون لها حركت لثلاث لثلاث
 الوجوب من العجب البصيحاً قد مر انكم وجود قائل باستحباب الترتيم وظهر من كلامهم
 من قدامه بصحاح استحباب اربعة لكن يمكن تأويله وينافيه ما ذكرنا من انه خمسة فهو مستحب
 والمشهور عند اصحابنا ان الغلط بالخرجات في خط طمعة الزينة فان لم يوجد جعل
 بدله لفافة على الاشبه ومنه قناع المرأة بوضع لها بدل عن العامة لا خلاف اجاب عن ذلك
 النسخة المشكل لا جبر في الدنيا الاستئناسا فنعاء وعدم العامة وهو جسد عورت وفي الاحكام حكمه
 حكم المرأة ولا يخلو عن جبر في الجواهر لعل الاحكام في تحصيل مستحبها بالتمام والقضاء وهو انما
 بل لا يبعد ان يقال ان الخط بالنسبة انه ان لا يتم ولا يملك استئناسا فنعاء لعل الترتيم مع عدم جبر
 في ذلك العاشرة وكيفية الترتيم المأمور ما اكبر الاستقبال عن الترتيم في الاجماع عليه انما يبيّن في
 بيته ما بعد وضع القطر في الميت قبل المرأة وقد ذكر الحق في هذا يشهد طرما على خروجه بقبالة
 منها في زناه فاشد وعن الروضات خط احد طرف الخربة على وسط الميت ايا بان يشق راسها او يحل فيها
 خيط او في الشق لعله او يتم داخل الخربة يد في ذنبه ويضمها عونه خاشعة الوتر حجامته الشهاد
 الكلد على وسطه ثم يلف خروجه ويخذه بما يتبعه فاشد يد فاذا اتتمت خط فها هي الخربة التي انعت

اقول ولعل لاقل ان يقال واذا الف التحذير الى الركبتين فلينجس راسها من
رجليه الى الخائبين ولينجس ما في الموضع الذي لف فيه الخرقه ويظهر من الجواهر
السنة بشدها من الخوض فيها على التحذير بآية وجه اتفاق ولعله الاقرب و
ان كان ما ذكره حوطوا او قال فيه المراد شد هاتحي القميص لركبتيه الباسه
اي الاستسقاء في التحفظ من اكتشاف عورتهم وميل عليه في بعض الموقفات ولا
يبعد القول بالخبر مع رعاية التحفظ من اكتشاف العورة وان كان الاحوط انما المشهور
وهو العالم وبعد التحذير عليه كما يوزن في ثوبه ليسه القميص ثم يعم تحتها واشتبا
التحذير متفق عليه وينجس طرعا هو في فضل الشئ لا بغيره الا لا يبرأ الا بغيره على الايمن
ليتمكن على صدره على المشهور بل ظاهر البعض في اتفاق عليه وفي بعض الصحاح وبرد
فضله على وجهه وهي اما مطروحة او ماله بان المراد من فضلها على الصدر فانه يجب
الوجه وفي رواية طرح طرعا من خلفه ولم اعثر على عامل بها الا انه قال وتكشف الثام
يمكن التخييل بينهما وبعد ذلك يبلغه اللقافة ثم الجبة ولا يتحقق الجبة فوق اللقافة
متفق عليه وفيه من بعض الاخبار انه يوزن فوق القميص وهو المحكم عن ابن الفضل
ولعل رعاية المشهور احوط وفي موقفة عامر تشد الخرقه فوق القميص ثم الانزاع
الخرقة ثم اللقافة والمرأة تكفرك بما يكفى الرجل غير انه يشد على نديها حرة
نضم اليد الى الصدر ويشد على ظهرها ويصنع لها القطع اكثر مما يصنع الرجال ثم
لها بدلا عن العمامة والقناع والظاهر انه يستر عاها كما يقع المحي ويقيم كلام
الصدوقين كون المنطوق الجبة ولم اقف على السند لكن لا بأس به بل دعاية او
احوط وهو العالم بالحاجة عمنه في التخييل وهو واجب على المشهور بل
متفق عليه بين اهلنا وخلاف سلاسه لم يثبت وهل هو قبل التكفير كما

عن العلامة اوبعد النكفين كما عن ظاهر الصدوق او بعد النازير سمانين -
 حنيفة وجع او غير هذا القول وان كان لا لا قد يرد على النكف كما اختاره الجوهري
 لعل الاول لا يخلو عن قوة وهل يجب السمع كما صرح الجوهري ام يخرج في الوضع وهو سانس
 كما عن العلامة او يخرج في هذا ويستحب السمع كما عن ابن حمزة وادعيح الراحة ووضع على سائر الناس
 وعل الاول مع كونه احوط لا يخلو عن قوة والمصحح هو المساجد السبعة وادعي الاتفاق عليه
 فليل ومنها طرف اجماعي الرجلين ولعله جرم اليه ما قيل ويمسح طرف اصابع الرجلين كما
 ما حل عن الشيخ ميسم ظاهر اصابع قدميه وعدا العلامة وجع من المساجد طرف الاثني
 ايقنا والظاهر عدم كونه منقطعاً عن الصدوق ومجمل الكفاية على نصه واقفة في مساقفة
 وكتبه ومفصلة كلها وهو ضعيف ما يدل عليه من الجواز اقرب مما له ائتمية وفيل استحقاق
 نظيف صله وظاهر النكفين ورسالة وحنيفة وصدوق وعقده والفرع موضع السترات من القبلة
 وباطنها والفرع وقد يقال استحباب تطيب المسامع والبصر والوجه والتخفيف والفرع عنه
 حشوه هذه المواضع بالكاغور في الوضع عليها واستحب تطيب المواضع الاول ان كان بخلا لا يكون
 يخلو عن اشكال اما تطيب هذه المواضع فاشد اشكالا وعل الاحوط ترك تطيبها فابتدا
 الميت الحرم لا يقرب الكافى واد الشيخ اجماع عليه انه يفعل باعد ذلك جميع ما يفعل بالكلال
 ويعطى راسه ولا يطيب من المنيضات لا في روف في وجوب الخيط بين الرجال النساء سبعة
 للواتر الكافى على الاستحباب اقرب لميزية صد اسم السهم به والاحوط ان لا يكون من متقال
 ظاهر الصدوق ثلثة عشر درهما وثلث في روف في روفية متاويل فان تعدد متقال وعن الشيخين
 متقال وعن المفسد درهم وعن الجعفي متقال ثلث متقال في الخط بزيادة الحبيب عليه المصلو والسلا
 في الشهور بين اصحابنا بل قال في المعتد لا اعلم في روفية خاتمة ان نقل السهم من كافر محظوظ
 درهم وفضل منه اربعة دراهم واكمل منه ثلثة عشر درهما وثلث من البراءة انه قد تكرر

بثلاثة عشر مما وصف قول الحق هو لا نظير له لا أن يحيد بالمثل بالدرهم ولكن عينا
 فالنظر فيه بحال النصوص الأقل مقدار مثقال وقبل المواد بالمثل للدرهم ولو ثبت
 هم من يجب استيعاب المجد بالمعنى لا ذهب إلى الأول أو الشهيد ولا الثاني لأنها وقوف
 المتأخرين ولا وقع كونه أحوط لا يخلو عن قوة وظاهر أكثر وصرح جماعة أن كافور
 أسهل غير داخل في هذه التقادير وما لم يضر المتأخرين إلى أنه وحذر بكافور الحق وطردوا
 الثانية عشر في سائر متجها هذا المقام وهو أشبه الأول بتشيف البيت بعد
 الفصل في طوطى فعل الأول في تشيفه أن يجعله في ثوب ويجففه أو يطرح عليه
 يجففه الثاني قال غير واحد من أصحابنا فيفضل الغاسل قبل تكفينه ويتوصلوا لجمع
 للمتأخرين أنه خلاف ما يظهر من الاحتجاجات أنه على أنه فيفضل بعد التكفين فقال الحق فيفضل
 أو يؤخر أو يجمع جمع بأن هذا الفصل عمل للرحمة عن الذكوة والفرقة وظاهر الوجه أن العمل
 المسوون للتكفين وعن الفتية يستحب غسل البدن من الموفقين قبل التشيف ثم الوضوء والفصل
 بعدة أقول الأقرب أنه يتم له أن يفضل من العائق ثلثة مرات يكفيه ويجزئ الموفقين
 الغير أن يعمل عليه حال الركوب ولا بعد أن يتكلم استحب الفصل مسألة في من أجل تكفينه مسوون
 الكفن هو الغاسل أم غيرهما كان الأقرب استحسان غسل المس ووضوئه بعد التكفين وتمامه
 للجواهر المراد الثاني الثالث وضع جريدتين خضراوين مع الميت اجتمعا نصها وقول الشافعي
ويجب بوجوب طير العامة في فصل التخصيص مسألة في ما لا أنهم لم يرد نصهم على شيئا في
 خلافهم فذكروا أكثر ما روي من مراعاة التسمية حيث ألهم بواظن عليه السلام ولو كان العمل
 بمحاكم الجزار الواردة في فضلها صحى في رواية عن البكره إرثيت الميتة أم لا يعمل
 منه الجردة فقال نجاف عنه المذاب والحنابلة ما دام الحيوان وأما الخنزير والحمار في يوم
 واحد فيسأ واحد قد ركب من حل بغيره يرجع الغنم وإنما جعلت السجدة ذلك فلا يصيبه عند

ولا حتماً بعد خوفنا قولاً والجبرية في الجود في غير ذلك عندنا كعلم الخوض فيه فإنه مع سخطنا والواجب في
 الروايات كلها الموصوفات الجبرية ولا يبعد إطلاق السمع هنا على الجبرية توسعاً وحكم على العلم استصحاباً جبرية واحدة
 وهو كمال المتواتر ما علم من الشئ من غير أن يثبت أن الاستصحاب جبرية واحدة الجبرية أن الفضل كما هو مقتضى
 الجمع بالروايات كلها هو مرادنا من ذلك إخراجنا من التأخير عن مجازاة مقتضى الأصل لأنه تشييع قولنا
 لا خلاف بيننا كما أن الاستصحاب الجبرية من النجاة إنما الخلاف في بدلها وقد رتب قيل على شجر بلدي
 الشيفر فاحتمل به السد ولا يضر شجر بلدي عن الحق هو السد على الخلاف قد رتب على الشجر الرطب عن
 الشؤيد لم يوجد الخلاف قال الزماني لا خلاف الرطب قيل بالتخدير أقول لو قيل وإن لم يوجد
 الفخلة فمر السبد والزماني يفتيد بينهما فإن يوجد فمر الخلاف كان لم يوجد من الشجر الرطب كان
 وربما يظهر من البعض مع عدم وجود الفخلة عدم مشروعية غيرها وكذا في جميع المراتب فيه
 تأمل واختاروا فمقدار الجبرية في الشهور أنه قد عظم الدائم وعن الصبد في أن كانت قد
 لزم أقول فلا تيسر أو قد شد فلا يسهل على عقل القاصد لكل واحدة من أربع أصابع إلى
 ما فوقها ومنشأ اختلاف هذه الأقوال اختلاف الروايات التي لم أطلع على مستند المعاني
 ولعل العمل بالشهور أو حرانته هو أن لكل حسن جائز وربما يظهر من كلام نادر السنة
 بما كان أقل من أربع أصابع أو طالع من النسخ وهو ما كان محتملاً لذكر المختص فيه حالاً بـ
 اختلاف الأصابع في علمها فاشهور أنه يجعل أحد عشر الحائز لا يمين من رتبة ما ينصفها بجلد واحد
 من الحائز لا يمين مكن بين القميمص والآخر وهو لا يوافق الجمع جل القميمص مع رتبته ينصفها بجلد
 واحد عليه فيصير والبشر عند ذكر كبير القيمص ولا يوافق الجمع أحد عشر الحائز لا يمين ولا يوافق الجمع
 مما كان الساق ونصفهما إلى الفخذ والآخر النصفان أحدهما واحد نصف الحائز لا يمين من رتبة عن الخفق في
 رتبة المصنة بوصفها معاً والآخر في القبر في صورة شاة والعمل على الشهور ولما كان
 جرحاً طلاقاً واحداً وكلام الأصحاب يقتضيه عدم الفرق في استصحاب الجبرية من الميتة

كونه صغيرا وكبيرا عاقلا ومجنونا وقد صرح الجواز وضع الجريدتين مع الصغير والمجنون
 الشهيد. وكيفية تأمل انما الرض العدل والعتا ولا عدل ولا عتاة تغير الكل. قد صرح الشيخ
 بأنه لو كان الحال حاك تقية وضعها حيث يمكن. روي أنه ان لم يكن وضعها أو كفنه وضعها
 في قبر وفي رواية فليستين بهما لا يراها يجهد في ذلك جهدا. روي ان رسول الله صم مر
 على قبر يعز بسلمه فذعن بجريد فشقها نصفين وضعهما على القبر جعل واحدة عندهما
 والاخرى عند رجليه ولعل الاصول ان وضعهما على القبر ان لا يحالف المأثور وان يحفل
 الجريد مشقوقا هم اطلاق اكثر الاحكام والقوا يفتقر ان يكون الجريد غير مشقوق
 وقيل باستحباب الشق ولعل الظاهر الرابع ان يطوى جانب اللقافة لا يسير على الايمن
 على اليسر نظرا من الصدوق استحباب البداية بالشق اليسر وقال ان شاء الله يحفل الجريد
 معه حتى يدخل قبره فيلقيه عليه وفي رواية ابرسبكا البركة يلقى لكن يطرح عليه
 طرعا واذا دخل القبر وضع تحت خده وتحت جنبيه وقيل لا يبعد التمييز بينهما **الحاكم**
 ابو كهرار الصناعات عليه السلام كتب في حاشية كتابه اسمعيل نفعه ان لا اله الا الله وذكر
 استحباب استحباب اذ كان على الحجرة واللقافة والقبص العامة والجريدتين وزاد ابن الجبنة وان عمدا
 رسول الله صلى الله عليه واله ولم يزل الشيخ وابن الراس يسميان النبي والامير وظاهر دعوى
 الاجتماع عليهم وذكر ان الحكمة تكون بترية الحسين عليه السلام ومع عدما طين
 ومع عدما بلا صم وعالم في هذه بالترية ابو غيرهما من الطين ليعين ابن يايويه ما يكتبه
 واشترط جملة من اصحاب التائيد في الكتاب لانه للقوم منها اول مراتب الترجمة
 الحسينية اشرف وافضل فان لم يوجد فمما يفسر غير السواد فانه يكره او مطلق الصبح كذا في
 الجواهر والمجلد تقديم مطلق الطين على غيره ورويان يكتب على الجوش الكبير على الكفن
 روي في القبر ابو من جعفر ما كثر يكفر فيه جبر استعملت له تبلغ الطين خمس ما به دينارا

قوله وعن السيد الربطوس انه قال في فلاح السائل ان حرمه ورام ابنه فامر قدس الله
 روحه وهو من قبيل بني اسرائيل قد اوصى ان يجعل في نفسه بعد وفاته فرض عقوب عليه اسماء اثنتي عشرة
 ذكر الله تعالى ذلك اذا عرفت هذا اسلم الى الله فاعلم حرمه الله تعالى انه لا يري في ثبوت
 مشروعية الكتابة على الاكلان بل استحبها بها كما عليه الاشياء وانما ثبتت عباراتهم
 فيما يكتب في كتب عليه وعن الشهيد التوفيق في ذلك لعلها وجه له ولكن مع ذلك لا يحاط
 بل الاردم المحدث انما علم ثبوته بالخفاصة لا بحالة كما يدعي في بعض الامراض فيجب
 الكتابات في مواضع يدرجها فيها اهانته وشماته كالجليل انا وصيالي سلمك الله
 اربعة ذلك مع وصية الركن في قطع يكون عليها القرآن كله انشاء الله وان اهل
 الاجل احد ينسب الكفر في جوارحه ما انشأ الله وارسل في طلبه هذا قد
 في جنة الله الى الله في دار الكرامة مقامه عند جل جلاله الملائكة المبررة قدس الله
 روحه عسى ارجو الرحيم الكريم على يوكده جوارحه ولكن لا تدبر نفسيا في اخره
 وقال المحقق للعاصم في الجواهر لعل الكتابة على شيء ليست صحيحة مع المبتدئين بحيث لا يصل اليه
 شيء من القذارة اول قول المرافضة وجه الاول في ترك الكتابة على الاكلان والحدول
 في الكتابة الشيعة ليست صحيحة معه فانه انما يعلم التلوث بالقذارة عادة فالظن هو
 لزوم ترك الكتابة على الاكلان فان احترام المحرمات وتكريم القبان من لوازم الايمان السيد
 مدارك اهانته والاستغناء على عجز النية وان ذهاب الجوارح من حيث يشهد به العرف وانما
 لم يعلم التلوث فيجوز احتمال له مع ثبوته عادة لا يصح ان يكون موجبا لولوية ترك ما
 ثبت اولوية من الروايات المتقدمة بالشهر بدليل الصحاح اي شتمه حتى اجمع من
 احاد مشايخ الطائفة الاتفاق عليه المشايخ ان يكون الكفر قطعا بل هو الاحوط
 خروجاً خلاف الخلاف كما عرفت المسامح ان يكون الكفر قطعا بل هو الاحوط

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في حرقها ومنها يظهر استحباب كونها حرقا الشا من
 يفيق الكافر ويبدى ويجعل يا فضل عن المساجد على الصلوات على المشهود ويدرجها
 التاسع ان يحاط الكفر بخيوط منه وان لا يبل ارض على المشهود ويدرجها
 يا سعة الظان بل بغير العاشر ان ينذر على الحجرة واللقا والقتيل على
 سائر الكفر فيسرى بل على القطر الذي يوضع على فوج الميت وعملها شدة
 استحبابها على اللقا الطاهرة وعن بعض علم استحبابها على مسك الحجرة واللقا
 في تفسيرها اختلاف كثير فتبين انها ضلالة بمعنى فحولة وهي لا يذرع على الشجر ولا بدح
 ان قيل بغير ما ذكره تطيب التربة بالمسك والتعبر عن جمع من القادح هو الطيب
 ويحتمل حملها على المعنى الاول كما يحتمل ان يكون المراد المعهود بل اعلم المتبادر من
 عباراتهم وعن الضعفاء طيب باليمن فيجملون اخلاطاً من الطيب يسمى لها ذرية
 وعرب في الياء اللورد والسبل والقرنفل والقطر والاشبه ويجعل فيها اللادن
 ويدق وعرب طيب مخصوص معروف بهذا الاسم لا في بغداد وما والاها وعن
 المقنعة انها الفحة قال في كرهة هي بضم القاف تشديد للميم المفتوحة والخط المثلثة
 او فتح القاف والتحفيف عن الراوند فيقول انها حبة تشبه الحنطة التي تسمى بالقمح
 تدرك كالدقيق لها رائحة طيبة وقال الحق للمعاصرة الجواهر ما ذكر ما ذكره وقاسم
 اخرها القول بانها صنف شامل لجميع ذلك بما تقدم فليس في كل طيب مسحوق شخص
 خاص لا يخلو عن قوة وفيه نظر بل الظاهر اولوية الذكر في صورة عدم خصوصية في
 الحادي عشر التكفير بالحديد وادعى عليه الاجماع وقد روي عن الصادق عليه السلام
 او ما في قتال اشترى ابراً واحداً وعمامة واجدها في ثوبين يتأكلها انهم ولا
 يستحق ان يكون الاكلان من ثمن الشارب احسنهما من الصادق فيقولوا او الاكلان فكم

تبعثون بها وعن أبي الحسن الأول كتبت أبي في رحا الشترية بأمر من جدي كان
اليوم سيكوا أربعين دينار الثاني عشر الخط التربة الحسينية على صاحبها
التحية بخط الثالث عشر تلكمها في شيئا أن يكفر بالسواد
ادعى العلامة الاتفاق عليه ويظهر من النصوص كراهة كل مصبوغ كما ذكر
الشهيد ومنع ابن البراء التفسير في المصبوغ وهو احوط وإن يكفر بالمتنجس
أوله طاهر من جرمه منع ابن البراء والجواز مع كونه اشهر اظهر لكن إذا انقطع الكفر من القوم
ألا فلا حوط الذك لكن إذا استحال القطر لظ لزوم الترشح القيصير المبدأ للفقير
إذا خيط وضع بين البرج وهو احوط أن يكفر بالمكان بل ترك احوط هم الطيب مسكنا
أو غيره على الأشهر لا يظهر عن ظاهر الصدوق الجواز بل الاستحباب وإن يجزى كراهة الكوا
ثر أن تشيع جنازة محرقة أن يوضع على النعش المحنوط ط أن يحل القيصير المبدأ
أحكام وإذا كان ليس ألا يقطع منها إلا الأثر وكان مكفوقا فلا ول أن يقطع منه
في أن يحل المحنوط في سمع وبصر ودخل أفقه على الشهور واستظهر في القوم
وهو احوط يا أن يكتب على الكفن بالسواد ذكر جمع من أصحاب بيت ابن الرقي
قال في غير ذلك الشيخ ومات لا صحاح تحت نو بونه وقال الشهيد وأما بما في غير الرقي فظاهر
علم الكراهة يجب قطع الكفن بالجدي قال الشيخ سمعنا مذاكرة من الشيخ وكان علم
عليه خاتمة تشمل على المسائل أو خرج من الميت نجاسة بعد الغسل وجب التماس
الأشهر لا يظهر لثبوتها ولا يعم الغسل والخارج جديا وأما لو أخذ في ذلك فخر عجل استعمل
به الغسل والشهور علم كراهة وهو أن كان يظهر لكن لا حوط إلا عادة ولو خرج منه
نجاسة بعد وضعه في الجرد فمثل الظاهر من كلام الأئمة اعتقادها وعن ظاهر الذكر في
الأثر أنه أقول لا حوط أن يدخل في القبر بها وإنه للعسا ونظرها في فارغ وفي

ارا انها على خروجها منه فنظاها الشهيد وجوب الزلزلة واخراجها منه وعن الحق الثاني
 عدم وجوب الاكل كما في من هلك الميت واذا فيه له والمسئلة على ذلك ولا يبعد ان
 يكون اخراجه من القبر نظيرة احوط وهو العالم وارا انك الخاتمة الكفن قبل اقباض
 والحق على عمل على الاشهر لا ظهر وجوبه عن ابن حنبل استنبأنا وانك انما يصعب فيه
 فرض على المشغولين الاصل في هذا التوبيخ على الآخر وعن الشيخ يقرض في
 فريضة في القبر ليس مطلقا وعد البني مائة كسرة في القبرة التي يتكبر من القبر فيه
 ويظهر من الجواهر الخيام في القبر والعسل والعمل بما كان امكن واسهل ولا يخلو عن جه
 ولو نجح معظم الكفن بحيث يقرض لم يبق سائر القلح وجوب نظيرة بالماء ومقتضى
 ابد الله على الواو لم يثبت والظن انه لا خلاف ان كفن المرء في جها سواء كانت
 ام مخنونة صغيرة وكبير حرة او امه مطبوعة او ناشرة وخلاف البعض فيها ضعف
 لكن في مقول الحكم لا تمتع بها تردد وسبيل الاحتياط هو والمعدة الرجعية في
 حكم الزوجة على ما ذكره الاصل في صرح جميع ما يجب بان طاف مؤن القحمة كثر البسطة
 والكا فور ونحوها انما عليه ج لا يلحق بالزوجة غيرها مما يجب النفقة الا الملوكة ونحوها
 الاصل في الاتفاق على الحكمين في لافق بين القرن لمدد برام الوندو منهن المشروط والعبء
 ان لا يفر منه شيء وان تخلف بالنسبة ما ذكر وجوب الكفن في مؤن القحمة
 عليه مشروطا ببقاء ولو بارقه من تركه كذا لو لم يتركه لا يفصل له عن حق نعيم وبيته
 وما يستثنى في الذرية كفت من تركها ان كان لها ما من ج به العاتكة وغيره ولو عسر
 البعض اكل من تركه كل ذلك مع عدم وصيتها به اما لو صيت سقط عنه ان فلت
 هم في الدنيا بواحد السبيل استأذنه تسبغ وبقي الكفن كان للورثة الا ان يكون
 تبرعه رجل فانه يعطى اليه وهو حيد وانما الاشكال في كفن الزوجة فهل يعود الى الزوج

او يكون ميراثا لو شرها احتمل ان يقول لا يعد رجلا ولا وان كان النسبة الى الزوج الثنا
 ارجح واحوط وينبغي ان يكون الكفن من خالص اموال وطهوها فقد روى السيد
 قال لا يبي الحسن وشي احب تدعى اكنة فقال انا اهل بيت مهود نسائنا وكفنا
 من طهور اموالنا وفي رواية للفقيد عنك كفة المقصد الخامس في
 الدفن وهو فرض على الكفاية لا علم فيه خلافا بين العلماء والقرض فيه موارد
 في الارض على وجه يكفر حثته من السباع ولا يمد واربعة على جنبه الايمن وجها
 الى القبلة فان في بر عليه اجماع المسلمين النبي امر بذلك ووقع على القبر وضله
 قال بعض الامم والوصفاة لا تترك ان لا يكون في جوارحه ما يذنب الاخر وهو انما الاخر وادعوا
 عليه الاجماع لكن في الجواهر قربة الاجزاء مع الدفن فلا واسم كونه ظاهر حوط ويتعين الحضر
 اختصارا لا يخرج الميتا بوجوب الكفن على وجه الارض ان تعدل الحضر لصلابة الارض فظا هر
 الاختصاص اجزاء النبأ عليه بما يحصل من الوصف وان يفسر شي من ذلك في موارد كفاية يمكن
 ولو في التلج على قول افرح حوط ويظهر من الحكم عن بعض التأمل في الوجوب ثم ولو امكن
 نقله الى الارض يمكن حفرها وجوبا للحكمي عن كرمي وغيره وقال في الجواهر فمضى الا انتظار
 به الى وقت الامكان لم اقف من اخبار الباب كلام الاحتياط على تحديد الامكان فهل
 هو محقق تقبر وظهر ارجحه وحصول العسر والشقة او غير ذلك كذا الكلام بالنسبة
 الى ساير الاجسام من الكافور والغسل والكفن ونحوها عدا ما في كشف اللثام حيث قال
 ووقعت الحضر وامكن النقل الى ما يمكن حفره قبل ان يحدث باليت شي وجبا نقل ما
 ذكر من التلج لا يخلو عن قرب هو العالم قبل ولود فن يابا بوقت في الارض حاضرة
 ان الشيوخ نقل الاجماع على كراهته والمسئلة لو لم يكن اجماعية محل نظر والاحوط
 ترك جعله فيه وعن الشهابيين والعامة وغيرهم حرمة دفن غير المسلمين في

مقبرة المسلمين لئلا يتأذى المسلمون بمذابهم وادعوا على ذلك الاجماع و
 مقتضى التعليل ان تم لا يدفن غير المؤمنين في مقبرتهم ويمكن ان يكون مرادهم من
 المسلمين المؤمنين بالشهادتين لا من غير المسلمين في مقبرة المسلمين كما في قوله وكما بالثلاثة فانه
 كما هو ظاهر ولو كان غير ممكن لكان من اللازم ان لا يدفن في مقبرة المسلمين الا من كان مسلما
 لهم وقوله في غيرهم فانه لا يجوز في جواز النيشح ان دفن باذنهم فمقتضى التعليل
 جواز نيشحهم نعم الذمية العامة من المسلمين تدفن في مقابرهم احتراماً ولو لاها لكان
 خلاف الجدل الا انه يظهر من الحكم عن الحق الرد فيه وعن الغيد عدم اعتبار
 مو الوالد بعد ولوج الروح خلافاً للحكمي عن ظاهر الشافعي وقوى في الجواهر الاول يظهر
 من فحوى بعض العبارات عدم الاكتفاء بخلق الحمل ولو قيل تماميته واستظهر في الجواهر
 والتفريق بين الصوتين مشكل الاول ان لا يدفن في الصورتين في مقابر المسلمين
 لا في مقابر الذميين وهل الحمل من ذناب المسلمين كما لا يخفى في الجواهر الثاني ولعل
 الاحوط في هذه الصورة ان يدفن في من علحده والا قوى الحاق طي الشبهة
 بالاحال وظاهر عدم الفرق بالذمية والشركاء بل هو معقد اجماع الخلاف عن
 ظاهر جمع اختصاص الحكم بالذمية والاول لا يخلو عن قوة ويظهر عن الحكم عن المحقق في بر
 عدم جواز دفن المسلمين في مقابر اهل الذمة ويظهر من كلام بعض المتأخرين الرد
 فيه وعدم الجواز بلاذن منهم انهم اظهروا عدم الاستئذان وحصول الاذن احوط واول
 اذا عرفت هذا ايد الله فاهم وفقه الله ان الكيفية المذكورة في الدفن لا يتغير فيها
 خلافاً لاعين بن حمزة حيث يجب الاستقبال الاستقبال يظهر من الجواهر ان الرد في
 وجوب الاستقبال بل في الاستقبال ايضا والاول مع كونه اظهر من مقتضى ظاهره ولو
 راعى الميت والجسد الباقي من الارض والصدق فيجب الاستقبال ايضا ولا يخلو عن قوة وقيل

كما يجب جمع الآخر مع التكن بحيث يلتم منه شخص مستقبل القيلة وهو احوط
 ويستثنى من جواب قبيل المجعل للذين مواضع اذا تعد معرفة القيلة في
 تعدد الاستقبال كما لو كان يدور وتعد اخراجه وصرفه الى القبلة ^ج ركاب البحر على
 قول فانه اذا مات يفسد ويحط ويصل عليه اجزاء وية قل الى الذين امروا بقوله
 قصروا من قبابه ونحوها مما مر يجب الماء كما يستقر على وجه الماء كما لم يند وقوسه
 ونشد راسها ويلقى في البحر او يثقل بالمرس في الماء ثم يلقوه وعن ظاهر جمع جوارك
 وان لم يتعد البرو اعلم ايدي الله ان ظاهر جمع التخييل بين صورتين جمع قسم على
 ذكر القائل الى الله بعض المتأخرين بعض الاول هو الاول بل احوان امروا بغيره
 بحيث يستلزم ادخاله فيها كمثل حمة تقطع او كسرة تحصى والافا لظاهر اولوية الصوة الثانية
 بل لا بعد القول فيها من وظاهر كلام الجواهر عدم اعتنا باستلزام ذلك ان ^ج من
 وهو مستبعد جدا وانما هذه اقصية اطراف الاصحاب المتأخرين في الباب
 يظهر من بعض الروايات انه لو خيف من النيش يذنب في البحر عن ظاهر العلامة
 وجوبه وقيل ظاهر الرواية الاستحباب في الاول احوط وهل يجب الاستئصال بحال
 الرعي ^ج من الجنين او لا يجب كما قوية في الجواهر الاول احوط وقا عليه: لا يخفى ان
 الكلام في الوعاء والله الشفيل بالنسبة الى خروجهما من اصل للركن او الثلث كالكلام في
 غيرها من من الجنين يظهر كونهما منه وصرح في الحديث بعدم لزوم ^ج من
 راكب البحر مترد في ذلك بعض المتأخرين وقال في الجواهر لا قوى الوجوب كما لو
 علم التكن وجب قطعاً ولعل ما افاده احوط ^ج اذا كان الميت امرأة غير مسلمة
 فيستهبرها ليكون وجه الولد الى القبلة وظاهر اصحاب الاتفاق عليه ^ج لا ان
 الحديثان توقف فيه وعلى المرام على جانبها الا ليس يكون المحجب ^ج على جانب الامن ^ج

واطلاق الكثير الاستعبار من غير تقييد بكونها على الجانب اليسرى يكرهه على ذكره
 اذ عرفت هذا ايلح الله تعالى علم سلمك الله ان للدفعين ادا باذكرها في مطالبة
 المطلب الاول في اداب التقدمة عليه وهي امور **الاول** التشيع وهو من
 المندوبين والى ذلك دليلها المستفيضة روي عن الاصمعي بن ميناة قال قال علي بن ابي طالب
 صلو الله عليه من شيع جنازة كتب الله له اربعة قاريطات بائنا عترة و قاريطا
 عليها و قاريطا بالانظار حتى يفرغ من دفنها و قاريطا بالعترة و قد ورد في الروايات ان القبر
 جبل احد وعن الباقر عليه السلام كان فيما نأخى به موسى به ثمان ان قال يا رب لم تشيع
 جنازة قال وكل به ملائكة من ملائكتي معهم رايات تشيعهم من قورهم المنيعة
 وعن الجابر عن الباقر قال اذا دخل المؤمن قبره نودي الان اول جبال الجنة الاول
 جبار من ابواب الجنة والمعروف بهذا الاصطلاح سنة التشيع هو للشيعة والاهل الباقين
 جانبها وعن العترة ان قد رآها ليس بكرة بل سباح وعن كبري كرامتها ماها و
 عن الامام الاكبر وعن غيره من العقيل في التاخر خلف العادي في القبر لما ورد من استيعاب
 ملائكة العترة اليه وعن ابو الجهم في حديثه ما لم يأت في بين يديها والباقيون ورايتها لما روي
 ان الصالحين قد قدموا سرراية اسمعيل بلا خلاء و قد روي القول المشهور هو الاظهر ويحتمل
 رجحان الشيعة خلف السمر عن الشيعة بين جنس السمر في تقليد كراهة الشيعة امام ائمة اهل
 وعن العلامة التشيع ان يتبعها الى المصلي فيصلي عليها ثم ينصرف او سطر الى النقص
 واجله الوقوف بعد الدفن ليستغفر له وانظر في مراتبه ما يحصل به مسما
 فوالله ان الظان استحباب التشيع انما هو اذا كان محل الدفن محتاجا الى النقل والاحلال
 اخراجه ونقله للتشيع ثم ارجاعه الى المقام كما ينبغي عند ذلك فعل امير المؤمنين عليه السلام
 في دفن السيد مكران في الجواهر قول ولا يبعد ان يقال بكونه من النافعة لتجمل المستر

إليه **ب** لعل جنة من جلد موته فعله القول بجوازها فالظان متابعها كادخاله
 في التشيع المستحب على ان جملة من الاجار قد اشتملت على مطالعها التبعية فخر المرسى عن
 امير المؤمنين فصفت لسته على الله الحجة رجل خرج في جنة رجل مسلم فاما في الحجة
 ح. يكثر الركوب في التشيع في محهم عبد الرحمن عن الصادق **ق** ان كل رجل لا يفسد امره
 رسول الله فخرج رسول الله **ع** عتيق فقال بعض اترك ركوب فقال ان اركب المسكة بمشون
 قال في الجواهر والظاهر المشي مستحب في مستحب او شيعي مواكبا او جرد وهو جيد **و** من قول الكرا^ه
 مع الحاجة ان الركوب عن البلاد لا يجمع عليه **د** يستحب المشي في التشيع ولا تقاطر البو^ه
 كما يذكره الفيل ولا شغل اليد لا هي فقدم **هـ** عن الصادق **ق** ان لا يركب الصالح **ي** ان يركب
 اذا انت حملت الجبابة فادكر انك المحول كما انك سئلت الرجوع الى الدنيا فاعلم انظر
 ماذا تشاء ثم قل عجبت ليقوم حبس العلم عن اخرهم ثم نوذ فيهم بالرجل وم بلعون ورويات
 عليا شيع حارة فمع رجلا فيضلك فقال كان للوت على غير ما كتبهم **ق** ان على ان يركبه في
 سرائره اياك ان تقول ارفقوا به او ترهوا عليه او تصب يدك على فخرك فيخط ارجلك
 وعن الصادق عليه السلام عن ابياته **ق** ان رسول الله **ص** ثلثة ما ادرى ابيهم اعظم حرم الذي مشي
 مع الحجازة بغير رداء والذ **ن** يقول فتقوا والذ يقول استغفر الله غفر الله لكم **و** الصادق ثلثة
 لا ادرى ابيهم اعظم حرم الذي مشي خلف حارة **ف** مصيبتاه بغير رداء **و** والذ **ن** يركب المصيبة
 والذ يقول ارفقوا به او ترهوا عليه **ج** حكم الله **ا** قول اما النبي عن قوله ارفقوا به **و** حرموا ما ي^ه
 فعل ذلك لما فيه من شيعي **ال** الزحم **و** الرق **غ** غير الله سبحانه مع الله اعد عنهم وافترس
 الي رحمة الله فالا يترجم له الا منه ولا رحله **ج** الا هو واما النهي عن قوله **ف** فتقوا لانه
 من التجهيل الندب **و** وهو العالم **و** يستحب ان يركب من الله حتى يعرف **و** في الجواهر
و مقتضى التعليل تغير هيئة اللباس **م** يما والبلاد التي لا يفتاد فيها البس الرداء **و** قال

من مرسل الفقيه وضع رسول الله ﷺ في جنازة سعد ابن مسافر فبذل عن ذلك فقال
 اني رايت للملائكة وضعت يديها فوضعت يديها فوضعت يديها فوضعت يديها فوضعت يديها
 الا وليا والعلامة اقول لعل ترك النزع في مصيبة غير مطاع واول لموم قوله
 ملعون ملعون من وضع الرذالة في مصيبة غير من قال في الجواهر يظهر من بعض
 الروايات استحباب التخييل في المصيبة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المصيبة
 التي في المصيبة لا كراهة في ذلك بل استحبابه لا الجواز اتباع الجواز وما لا يخرج
 عليها فاعلمه لا بأس به لما روي انه خرجت طهر ونساءها وصلت على اختها ربيب
 يظهر من الحديث استحباب التشيع بالنسبة الى النساء ايضا وانما تشابة هي بكثرة
 بالجماعة وعن الشيخ الاتفاق عليه وعن ابن الحنفية يشبه بها جنازة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وهو موافق للعامة الثاني في التبريم وهو مستحب في جميعه او لما حمل السرير باربعة رجال
 وثلاثة حمل الواحد كل من جوانبه الا ربع ففي الخبر انه فقيرا له اربعون كبيرة وفي الاخر انه
 يخرج من الدنيا فانه من اخذ بقائمة السرير غفر الله له خمس وعشرون كبيرة وقيل
 الافضل ان يركب فيه بمقام السرير الامين وهو الذي يلي امر الميت فيصنع على ما تقتضيه
 ثم يدور من رايته الى الجنازة ليس كان يضعه مؤخره الامين على الامير والايسر على الايسر
 حتى ينتهي الى المقام الايسر فيضعه على الايسر قبل وهو المشهور بين الاصحاب واصحاب
 الشهداء الثاني ان المراد من جانب السرير الايمن الذي على يسار الميت فجعله ولا يركب
 ثم يليه حتى ينتهي الى الجانب الايسر الذي يلي يمين الميت وذكر العلامة الصور الاول
 الا انه قال يحمل الامين باليسار والايسر باليمين والصورة الاولى هي الاولى والثانية
 ان يعلم المومنون بموت المومنين فيعلموا الاجابة والاسراع ففي عن عبد الله بن
 مسعود عن ابي الهيثم عن ابي الهيثم عن ابي الهيثم عن ابي الهيثم عن ابي الهيثم عن ابي الهيثم

عليه ويتغفر من له ليكتب لهم الاجر ويكتب اليك الاستغفار ويكتب له الاجر
وفما اكتسب لهم من استغفار في جنة من جنة من استغفار عن الجنازة يؤذن لها التراب
قال فهو ظاهر استغفار ذلك حتى تغفر له الرواية الثانية الرواية الاولى وعن الجحيم يكره فيه
الا ان يرسوا في المصيبة امر يخفف به لعل مراده كراهة الشيء بعد الله الرابع
ان يقول المشاهد الجنازة الحمد لله الذي جعل من السواد المحترم والسواد النجس
والمراد ههنا الجسد ومنه السواد الاعظم والتميز بين الجسد والالهة ولا ينافي هذا
لقاد الله لا يعجز عن حال الاحضار معانية فالحج بك وبنا عن الحقائق وروى
العامرة عن النبي مراراً الله احب لقاءه وكره لقاء الله كره لقاءه فليلقوا النكارة
الموت فقال لا يدرك ولكن المؤمن اذا حضر الموت بشهره صون الله وكرامته
فليس شيء اكره اليه مما اكره الله وكره الله لقاءه وكره الله لقاءه وبقية عمر المؤمن لنفسه
فقد روي لا يتبين احدكم الموت لا يدع به من قبل ان ياتي به انه اذا انقطع عمله و
انه لا يترك المؤمن عمرة الا خيرا ثم ينبغي له ان يمشي للموت على قدر ان يكون عمره مستقراً
لنفسه ثم قال ولا تاتوا بالشيء في دعائكم من الاحلاق اللهم عزها ما كان
الشيء طاعة فانك تحب من تاملت طاعة فاقض اليك قبل ان تسبوا منك الي او
يتحكم غضبك على الخامس يقول الذي يحل الحنازة يوم الله وبالله
وصلى الله على محمد وال محمد اللهم افقوا المؤمنين السادس روي عن النبي
انه دعى الى اجازة ووليتهم الجنازة فانها تذكر الاخوة السابع روي عن
النبي انه قال ليس لمن تبع جنازة ان يرجع حتى يدفن او يؤذن له ان يذبح له
والاول الاجم وان اذن له العذر كما هو اليه بعض الروايات الشاغل المشهور

انه ذكره محل ميتد على سرير جلين كانا امرتين او رجلا او امرأة وعن ابن
 ابراهيم عدم الجواز وانه بدعة ولا يبعد جحان القول بالكرهه الا ان جواز
 حمل رجل وامرأة صليحان لا يخلو عن اشكال وان احتجج اليه اضطر فلا بأس
 التماسه الاتباع من فقد روى ان النبي صلى الله عليه وسلم ان يتبع الجنان يجره ولو كان يبلا حاد
 المصباح فقد روى ان الفاطمة لما قضت بحرها وهم في جوف الليل اخذت على فجاءها
 فسأعته واشغل النار في جواريد الحمل ومثله بالجنان مع النار حتى صلب عليها
 دثها العاشق بسبحه القيام لمن مرت به الجنان الا ان يكون مسادا راحلا
 او نبيها نعم مجمل استحب القيام اذا طرأ نبي لو راسه جواره غير المؤمن الحاد
 عشر مخرج جملة من الامم اياه يستحب النحر هو من يالميت اذا كان عليه فاذام
 يكن عليه فمهره يتأكد للنساء وروى ان لول نكح الحرة في الاسلام نكح فاطمة انها
 شكت شكوكا التي قضت فيها قالت لا سيما في نكحت ذهب لحي الجليلي شيئا
 ليس في قلبها اسماء اني اذا كنت بارض الحبيشة ترايتهم يصنعون شيئا ان كل قد عت
 اسماء بسيرة كنية لوجه ثم دعيت بها انك فتدق على قوائمهم جللته ثوبا فقال
 اصنع لي مثله استرني سئل الله من النار وفي رواية ان فاطمة قالت لعل لي عمل
 لعمري ربي المثلثكم صورته افعال عليه السلام لها اربع صور كيف صورته
 فادته ذلك كما وصف لها وامرت به الثاني عشر ان يحفر القبر قد روى
 اوال الذرق وادعي غير احد لا تواف طلبة الا ان الوارد في النصوص ان حفر
 الى الذرق الثالث عشر ان يحمل له الحرافة افضل من الشئ مع صلابته
 الارض وفيه عنه الخلاف بل ادعي عليه الاجماع وادل عليه بعض الصحاح واما
 ما ورد ان ابا جعفر اوصى ان تشوله في د في بعض الروايات انه انما اوصى به من اجل

انه كان اذا نما فظهر الجذون من ارجحة الشوكة لا وجهه فهو المخرج الجذون من ارجحة
 انتهي الى الارض الفخيرة في جاكنا ناي وضع فيه الميت ينبغي ان يكون واسعاً بقدر ما يمكن
 فيه الجولوس ليسهل عليه الجولوس من مكانه وتكون الافضل ان يكون دراهم شاربول وشوق
 ان يجتر في قبره شبويه النهر ووضع فيه الميت فيسقف عليه الى العرشين ويوضع
 دون القبر يديا بين اثنتي هندية مما يل بجليه ان كان جلا ومات القبله ان كان امرئ
 الخامس عشر ويوم في العليل اذا انيت لميت لقبر فلا تقصد فان للقبر احوالا
 عظيمة ونفوس من حول الطامع ولكن وضعه قرب شقير القبر اصبر عليه هنيئة ثم قدم قليلا
 واصبر عليه لياخذ هنيئة ثم قدم الشقير القبر فيثقل الوضع في النقل الثالث الزول و
 طافها يقضه فميم الحكم بالنسبة الى الرجل والمرء ومن يقال في الجواهر حصصهم
 هذا الحكم به واما غير جملة اقول واني وجدت حرية في كتب بعض اصحابنا تدل على
 ان الاهمية انما يحتاج اليه للرجال فو النساء لرسوخ في الاعمال ولا يكتفي لا يحتفظ
 لان زناها وكبر مع ذلك لعل الاول التعميم لعدم الاحتياج لا يستلزم الاختصاص
 بالجمع يكون الحكم بالنسبة الى الرجال وكذا انظر بعض اصحابنا استلثت الموضع وهو غفلة
 المطل الثاني في الامور الباردة وهي امور ان يهر من البيت القبر في ساقا بله ان كان جلا و
 عضوا وانما امرأه فيك في خلع تغية لا خلع لا علة لا حرام ولا فاسق ولا فطير وانما امرأه
 ج ان يقول انظر القبر لكم اجله ورضه من ارضه وانه لا يجله خمر من جفر النكد اذا دخل القبر
 فليست من الشيطان الرجيم وليقله ام الكتاب المعوفتين وقال جوالله احدوا اليكم كرسى
 فاذا توسط في القبر فليقله كرسى انما كرسى ويقدر منها خلفكم كرسى وقدر كرسى
 ومينها خمر جكره قاسم اخرى واذا تناول الميت يقول يسبحو يا لله في سبعين الله
 وروي ان علي بن الحسين كان اخذ دخل القبر القيمين الى الجبال من عنده ومعد علما

ولقد هنتك رضوانا هم اذا وضع اللحد فلجل عقل كفته وفي رواية بشق الكهف
 هم على الكفة لما عليه الاصحاب يمكن ان يراد بالشق التفتيح ويضع حوله بارض ويظهر من
 الكثر الروايات ان يكون ذلك في تقبيله او في السارية وان لم يكن فليغوص الى عقل
 الناس وكره عند اسمه وبذكر اسمه وفي رواية اسم الله ويصل على النبي والله وتو
 من الشيطان ويقراء ام الكتاب المعوذتين وقل هو الله واية الكرسي وقول بسم الله و
 بالله وفي صيل الله وعلى صلاة رسول الله اللهم افعل في قبي والحجج بنبينا ثم يقول
 اللهم ان كل محسن اقره واحسانه وانكار سيئا غفر له وارحمه وتجاوز عنه وفيه
 الرضوخ اذا وضع حذاء على الزاوية لئلا يخرج الارض حبيبه واصعد اليك روحه و
 قد هنتك رضوانا ثم يدخل يد الغني في جيبك الايسر يضع يده اليسرى على منكبيه
 الايمن ويحركه تحريكا شديدا فيقول فلان ابرق لان الله ربك ومحمد نبيك كسلا لم
 دبلك على ذلك اما لك ثم يسمي الائمة واحدا بعد واحد فيعيد عليه المنفذين من آخر في
 وضع عليه يقول اكر اني وحشتك وصل حلقه برحمتك ارحم الراحمين ثم عبدك
 بعبدك نزل بساحتك انت خير من عليهما اللهم انك احسن اقره واحسانا وانكار سيئا
 فتجاوز عنه وانحرف الله انت الغفور الرحيم ويظهر من رواية انه يضع عند التفتين
 يده على اذنه وفي رواية يضع يده على اذنه وفي رواية يدافقه من اذنه وفي رواية
 اسحق ابن عمار يضع يده اليسرى على عضد الايسر ويحركه تحريكا شديدا ثم يقول يا
 فلان ابرق لان الله ربك ثم يسمي الائمة واحدا بعد واحد فيعيد عليه المنفذين من آخر في
 وعلى امامي حنة يستحق الائمة ثم يعيد عليه القول فيقول انك انت يا فلان قال فيكون محجب
 يقول نعم فيقول بتك الله بالقول الثابت بعدك الله الى المرام مستقيم عوف الله مستدين
 اوليا كلك في مستقر من رحته ثم يقول اللهم اجعل الارض حبيبه واصعد روحه اليك

ولقنه منك برحمتنا اللهم عظم عفوكم ثم يضع الطين في اللبن ولما دسست اللبن
 والطين يقول اللهم صل وحدنا وانس وحدتنا وامن وعدتنا واسكن اليه رب جنتك
 رحمة نفسه عن جنته من سواك فتمارح جنتك للظالمين ثم يخرج من القبر ويقول يا الله و
 انا اليك واجتوبك اللهم ارفع درجة فاعلى عليين اخلف عقيبته الغابر
 عندك فحسنه بار العالمين وقال مولانا المجلسي في زاد المعاد الا ان يدخل في الجنة فحس
 منكبه الايسر يضع يده اليمنى على منكبه الايمن ثم يحركها كالحركة المستمرة او يلقنها قوله
 ولعل الاوان يدنو فلهذا اذنه الاضواء قال النلقين الجامع اسم افهم اسم افهم اسم افهم
 يا قارون في الجنة هل انت على العهد الذي افترقا عليه من شجرة ان لا اله الا الله وحده ملك
 له وان محمد عبده ورسوله وسيد النبي وخاتم الرسل ان حيا ام امير المؤمنين جليله وصديقه
 امام اقرض الله طاعته على العالمين ون الحسن والحسين علي بن الحسين وعجلان
 علي وجعفر بن محمد وموسى بن جعفر علي بن موسى ومحمد بن علي وعلي بن
 محمد والحسن بن علي والقائم للجنة المحدثين صلوات الله عليهم ائمة المومنين وحجج الله
 على الخلق لجمعين وائمتك وائمة الهدى ابراهيم فلا راي فلا راي فلا راي اذا انتك
 المملوك للمقران رسولين مرعيا الله تبارك وما قال وسألك عن ربك وعن ربك
 وعن ربك وعن ربك وعن ربك وعن ربك وعن ربك وعن ربك وعن ربك وعن ربك
 جل جلاله ربي ومحمد نبي الاسلام ديني والقرآن كتابي والكعبة قبلتي
 واما المومنين عليهم السلام ائمة الجاهلية والحسن بن علي المجتبي امامي الحسين بن علي
 الشهيد كبري الامامي وعلي بن ابي طالب عليه السلام ومحمد باقر علم النبيين واما جعفر
 امامي وموسى الكاظم امامي وعلي الرضا امامي وعبد الجواد امامي وعلي الهادي امامي
 والحسن العسكري امامي والهيبة المستظرة امامي واولاد صلوات الله عليهم اجمعين

وسنان وقادى وشققا بهم انولى من اعدائهم اقبل في الدنيا والاخرة ثم اعلم
 يا فلان ابن فلان ان الله تبارك وتعالى اقبل الربان محمد انهم الرسول وابن امير المؤمنين
 علي ابراهيم ابى لاده الامام الاحد عشر نعم الانه وان ما جلد به محمد صلى الله عليه
 وآله حتى وان الموت حتى وسوال منكم في الفجر حتى والبعض حتى والنشوة حتى
 والصراط حتى وللزبان حتى وتطائر الكتب حتى والجنة حتى والنار حتى وانك اعلم
 انية لا ريب فيها وان الله يعيث من في القبور ثم يقول انهم يا فلان في التواتر
 انه يجيب فعمل ثم يقول ثبثك الله بالقول ان انا ب هـ ا ل الله ال مهلا مستقيم حتى
 الله بينك وبين اوليائك في مستقر من رحمة ثم يقول الامام في الارض جنبه وبعده
 رحمه اليك لقه منك برهاك اللهم عوف عوف قال في الحديث وهذا هو التلقيح
 اليك اذا التلقين الاول عند الاحتضار كما مروى عنهم جله ثالثا باعتبار استجابة التلقين
 عند التلقين لم اقف على مستند اول لا يثبت لقه بينة القربة وان يجعل الله وسادة
 من تراب يجعل خلف ظهره مدقة لثا لست في ذلك بعض احكامنا من ان يوضع الرأس
 الحسينية على مشرفها افضل الصلوة والتمجيد معه واحتلف موضع جعلها في الغيبة
 يوضع تحت حذاء وعن الشئ بلفاء وجهه وقيل في كنفه وعن العلامة الكل جازم عند وفاته
 ان امرأته قد ضا القبر امرأته كانت تهنه وتحرف اولاحها وان احاطت القبر بذلك
 فقال انها كانت تهنه في الله بصلوا معها شيئا من التربة فيستقرت انولى مودود في
 رهايات الامروضع التربة ومن لم يطع عليها انكر وجود المستند الذي ورد في جنبها
 هو صهرها بلفاء وجهه فيها ولا يضعها تحت اسه وفي الفقه الرضوي في كنفه
 احكام للبيت امرأة فلا بد خلها في قبرها الا رجها وها رها او الساء فان قصد رجها
 صالح وان كان شيخا فهو اولي وان كان رجلا فالاول والاني خل في قبره لانها واما الذرول

في القبر وكشف الوجه فلا يتولد ذلك في المرأة إلا من كان بها في جنونها فانه
 فائسك ولا يتولد ذلك إلا جانب في الرجل يقول ذلك اولى الناس به الا ان في من
 اليه ولا يتولد ذلك للنساء سوى ما يتوهم الخلط بين السبايتين في كلام الفقهاء فلا فرق
 بين النزول والاختلال فلا يتفعل له عند الله وبعد ظهور المقام عرفت على ذلك جوهر الكلام
 والمجرد مثل الوقت ط قال حج من اوجع استحب تنطيه في المرأة حال اللذون ومن جميع استجاب
 في الرجل ايضا وانكر ان يزدبر فيها والقول الاول غير بعيد يظهر من رد الاستحباب بسط
 على ذهاب المرأة بعد الدفن ايضا دون ظهور الرجال وربما وقع الخلط في كلام بعض
 بين الامرين يعني ان يتوضأ للميت اذا دخل القبور ^{يكون} لانه لا يفرش القبر بالسج إلا ان
 ندبة وفيل يجوز بلا ذكر اهات مطوفيه بعيد والاوتر كسب القطيعة ^{اذا} اذا كانت
 الارض نلثة لكن لا بأس بسبب طهارة تطرح عليه في خد وحديه اذا دخل القبر كما مر ذكرها
 وفيه انه يجوز ان يطبق على الميت السج قبل الدفن او تطيق السج عليه جملته في جوار
 كانه وضع وقابوت قول الا باس من ان اجتماع اليه في محل الجواز مطو المراجع مطالع
 يات القبر بما عليه جملته فلا يدخل ولا يخرج الا من قبل الرجلين ^{فيل} فيل لا يدخل من حيث شاة
 ولا يخرج الا من قبلها وكل من الجنبين في المرأة يخرج من عند اسها ^{فيل} ففيل تسريح الجنان بالآراء
 الطين وهو بآراء وتنفيذ على جهة يمنع دخول الجنازة ^{فيل} في ان قيل لرسول الله صلى
 مات معذاب معاذ بن عظام ^{فيل} وحقابه فلما ارسله وكهز وجل على سريره تبعه رسول الله
 فكان ياخذ يمينه اليسرى مرة ويسرى اليسرى مرة حتى انتهى الى القبر فزار رسول الله حتى لحده
 وسقى عليه اللبن وجعل يقول اولوني حجرا فاولوني ترابا كما رطبنا يشد ما بين اللب فلما كان
 ورج وحش عليه الذرا في سق قير قل لي لا علم انه سيجل وكذا الله يحج عبدا اذا
 علم عملا فاحكمه ويقول عند ذلك كمر من لفيفة الرصوي قال العلامة يقوم مقام اللين

فاجتمع من قولك في الزرابي كالحجر والحب ان اللب اني اقول ولا ريب في انه المنحرف
 وللتعريف انما هو حال عليه الدنيا وطعم القبر ولا يطرح فيه من تراب غيره فانه مثل على الميت
 ومن طهره لا يزيده على ذلك اكلت بدعو هذا منسك الذي اهدى والى الصافي يطرح
 التراب على الميت فيسكه سقاوين ثم طهره ولا يزيده على ذلك اكلت فضل غز ذلك كقول
 ايماننا في تصديقنا بعثنا هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم
 انما ايماننا وتسليمنا ونظير من روايات اخر ان يقال للزباب فيظهر لك صريح به جملة من كذا
 وعن ابن الجبنة يعظم من تراب القبر وقت اللدف ولا يكثر على يعظم بعينه هذا ويكره اهالة اثار
 فان ذلك يورث القسوة في القلب من قسا قلبه مدعونه به ياله اذا خرج من القبر
 ان الله واما الله كرسوا واما الاحاب للتلخ في اوصاف امور ان يرفع القبر عن الارض
 ليحرم وينزع وحده مقدار اربع اصابع مضمومة او مفرجة جميعا يبرأ الجند واقصرت يدي
 على المضمومة والغنيمة وجمع على المفرجة ووصف يدي هرة فانه خير من اربع مفرجة والشبر يلد
 على الشبر يحفل حله على القبة وان يرفع للقبر لقوله القبول مرفع ولا تنم والمراد بالرفع ما
 له اربع زوايا فوام لا يرفع للساد الاضلاع ومنه يستفاد استحباب التسليم بالركعة
 الستم حراما ان تسلم بعصد المشرع ارجو صيب على القبر المأقود وى كانه يتجاوز عنه العدا
 ما دام المأقود في الدنيا وفي كذا الروان اطلق الرشد والصيب ظاهر استحبابه اذا كان في قبر
 وظاهر الامتنان بقيد الاستحباب قبل اسه ثم يبدو عليه مع اخذ اليد في
 التقدير ولكن قال في الجواهر وغيره او قطعاً عنهم يستحب في مستحب قول الصاق على الارض
 في رواية من السنة في شالاء على القبر ان يستقبل القبلة وتبدأ من عند الرأس
 عند الرجل ثم تدور على القبر من باب الخشوع ثم على وسط القبر منه يظهر استحباب
 استقبال القبلة والقبلة وحينئذ ايضا ان لا يقطع الماء وظاهره انما يدل على استحباب الرشد

سورة القبر لكن روي **عن أبي بصير** الرضا اوصى ان يرش قبره اربعين يوما
 او اربعين شهرا كل يوم من والشك وقع من الاربعة ويظهر زيادة الاستحباب اليه وضع
 اليد بعد على القبر فخر بالهاشمي واما مطرحة او مالة وان يوضع اليد على القبر
 راسه بعد رشها الماء مفرجة الاصابع غامرا بها حتى يبلغ الكوع ويقول خمدك من
 الشيطان **ان يد حلتك** وينادي استجب الوضوء لمن يحضر الصلوة ولا يجردان يكون الوضوء عند
 الراس العز سحبا في مسحة فستجب الوضوء عند غير الراس كوضع عند بغير تغيير الثياب
 غير واعجب ان زيادة الفرج في يبلغ الكوع بغير الهاشمي ويسحب الاستقبال لم ويتح ان يقول الله
 ارحم غيبة فوصل حدة والروح حشة وامر في عتبه وافضل عليه من رحمتك **اسكن**
 من روح عطف وسعه غفرانك رحمتك يستغنى عما عن رحمة سواك واحسنهم مكان
 نبينا وروى في غير فادع بهذا الدعاء وانت مستقبل القبلة ويستحب ايضا ان يقول
 في الارض عرسه واصعد اليك روحه واقه منك ضواتا واسكن قبرك من حبك
 ما غيبته عن رحمة سواك هم وهل يستحب وضع اليد كلما زاد القبر او يخص كل الدفن بل
 لفظ هو الاول للمكرمي عن الرضا من التي قبر اخيه ثم وضع يده على القبر فراء انا انزلناك
 مراة من يوم العرض الاكبر وعنه ما من جسد اثار قبر مومن تقبل انا انزلناك سبع مرات
 واجتبا القبر يستحب استقبال القبلة عند زيارة القبور قال في الجواهر من حبان الاستقبال
 بفرق به زيارة المعصوم وقبره فيجعل القبلة بين كفتيه في المعصوم وفي وجهه خذ
 ثم ذكر عن بعض اصحابنا انه قال ايتني رواية ان زيارة غير المعصوم مستقبل القبلة وزيارته
 مستقبل ومستند بها وقلت لكن النعم عليه العمل اوان في زيارة النبي وعلى النبيين
 رضوان الله عليهما انهم يزادون بخوارق المعصوم لا هم لبسوا كغيرهم ولذا لم يرا احدا
 عاملاهم بالسببية الى زمانه القاضية وانا انزلناك معاطة غيرهم مع اعتناء مقابلة الزائر للورد

وهو لا يخلو عن قرب الحق وأوليقيه بالآثار بعد تصريف الناس عنه وهو الغني
 الثالث به يندفع سؤال المتكبر فكيف كانت في حجة ربي ان يضع فيه عند الله
 يقول كان ابن فلان أو كان بنت فلان هل الله على العهد الذي فرتا عليه شهادة أن لا إله
 إلا الله وحده لا شريك له وإن محمد عبده ورسوله سيد المرسلين وأمين المؤمنين وسيد
 الوصيين وإنما جاء به تخرين وولن المتخين واللعثمين وإن الله يبعث من في القبور
 قال فيقول متكبراً كبيراً انصف بنا عن هذا فقد تخرجنا في برائة بعد شهادة الرسالة
 وإن علينا أمية المؤمنين أو أمك ثم تذكر أنه لا همس سلام الله عليهم فيضرب عنه ولا يدخلان
 قال في الجواهر الظاهر عدم الالتزام بالآثار وان كان لواحد كما أن الظاهر التزام كونه
 من الجواهر الظاهر كفاية عن أي من الولي الآخر وهو عقد لجام الذكوة والجزاء بالتباعد
 لا دليل عليه أقول لا يبعد الإجزاء كما في الحديث والجماع يفتي بالولي في غير ذلك بل يفتي
 بأمره صريحاً أن لا يفتي به فتية ولا منخرعاً في استقبال القبلة والعقب للقبول أو استدراجها
 واستقبال الميت في الأضحية أن لا يفرح فيه في استقبال القبلة لكن الأول أن يفتي به عند الله
 ويقض على الذر بكنهية قال في الجواهر لا يجدان يكونان شرطاً لاصطاف الناس ووضعهم
 عند الله للقبول والأمر كما ذكرنا ذلك في محل يلقن الطفل قولاً أو جملتها أن يلقن إذا كان ثبوتاً
 وخصوصاً المراهق وهو العالم فإن يصلي ليلة الدفرك يثبت في الأولى لله رتبة الكبرياء والثانية
 لله والقداسة فماذا سلم قال لهم من علم حججهم والبعث ثواباً بأقرب فلان في رواية أخرى
 بعد الحج والتوحيد الأول والثانية المسك الثمانية عشر ثم الدلالة المذكورة لا يصليها أن يترك
 على القبر لا الجواهر عليه ولا يضره ولا تطينه ولا الصلوة عليه ولا الضحك
 بين القبور قال الشيخ وبكره غليله والمشي عليه ولكن رتبته عن الكاظم عاره قال
 إذا دخلت المقابر فقل للقبور ما كان موتاً استقرح ذلك ومن كان منافقاً

الله وحل على العاصم في بابه ثم حيث لا يتوصل إلى قبره إلا بالمشي على حزن وقيل خشن الأكرام
 بالقبور وادعى الشيخ الإجماع على كراهة المشي عليه وذكر أبا كراهة الاستئذان
 على عياض عليه الإجماع وعلى الجنب لا يحسن ويقصر ولا يخص ذلك فينية ولا بالنساء
 عليه وضرب الغسل للصورة أقول قيل القنصن تخصن بكرة التخصيص لم يندأ أو
 بعد الاستئذان كما في ظاهر الأكرام وقيل يخص الكراهة بالأعداد كما عن الشيخ لما في
 إذا كان لم ير بعض مواليه تخصن قبل بئنه ما ثبت بالقيود هو فسد الماشية وتكليفها
 على وجبة القبر وقيل في كراهة تخصن القبر جواز تخصن الطاهر وقيل يجوز تخصن
 بهم وبأولادهم وقيل يحتمل أن يكون المراد بالتخصن تطهير قبر طين قبره أو تطهير
 إذا كان مرطبه وقبل الراد بالنساء على القبر فيجوز عليه بيت أو قبة قال العلامة في
 الكراهة بالمواضع المباعدة المستلزمة وأما الكراهة فلا وفيه نظر بل لا يبعد الكراهة
 بل قد يكون البناء في السبل القبور محرماً ويستثنى عن ذلك قبور الأنبياء والأوصياء
 عليهم السلام بل العلماء والصالحين ذلك تعظيماً لشعائر الإسلام ولما فيه
 كثير من الصالح الدينية طهر في مير المؤمنين مرجح قبره أو مثل من لا يخرج
 عن الإسلام قال في الفقيه اختلف ما بيننا وهذا الخبر فقال محمد بن الحسن الصفار جاز
 بالجيم لا غير وكان شيخنا أحمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد يحكم عليه أنه قال لا يجوز
 تحديد القبر وتطهير جميعه بعد مرور الأيام عليه وبعد ما طين في الأول لكن
 إذا تميت فطير قبره في آخران يرقم سائر القبور من غير أن يحدد وذكر بعض باب
 عبه الله أنه كان يقول أنا أحد قبور بالحاء المملة يعني به من لم يقبر وذكر
 عن البراء أنه وجد قبراً ففسر الحمد بالقبر فلا يدرك ما عني أقول لعل مراده بنسب القبر
 لا جعل دفن ميت فيه مرة ثانية كما قال شيخ الطائفة ثم قال ذلك إذا نزلت إليه جاز

بالجهم ومساكنه بنش من ينش قبراً بعد عدة دوايح الخيل به ثم قال ان جميع ما ذكره داخل
 في معنى الحديث ثم ذكر معنا انه من فعل شيئا من ذلك بل عتقه خرج عن الاسلام
 وقال الشيخ في باب بعد ذكر ما ذكر من جرمه لا خلاف في كان شيخنا كهم ابن نعمان يقول
 انه بالخيار البجعة والدالين الخ هو الشق فليحتم عنه هو الشق اما ليد فيه او على حتم
 النش وقال وكذا ذكرنا من الروايات محتمل والله اعلم بالمراد الذي صدر عنه الخبر وبعض
 الصحابة منع الخبر قال لا ضرورة الى التمسك على تحقيق منه والشهيد في الخبر صحيح الرواية
 بالخيار البجعة واعلم ايديك الله ان المشهور كراهة الخيل به بعد الاندلس استدلوا بالخبر
 قال في بره هو غير بعيد ان اشترطوا بانهم في قوله لا يخرج عن الاسلام كذا ما
 للكره ما يماجد في حقها بالقرآن تأكيد في الزعم والتمسك بما يكاد في خطا في خبر الواجبات
 الصيحا قول اختلاف في قول الاجلاد وهذا اللفظ مما ينعكس اعتماد على الخبر اللهم
 الا ان يكون الاختلاف في رواية اللفظ لا في تعيينه فانه ج بصلح ان يكون
 مستند الجميع ما ذكره ولعله مراد المصدق وان كانت العبارة فاقصرت عن تأكيد المراد بل ظاهره في
 المراد وهو العاري وضع الحصار والمحاصر على القصر لتكن جردا كذلك عليه
 ابن يا فتى انك توضع عند ابيه جردا ولا تتركه اذ يترجم عليه واركتب عليه
 كان افضل ثمرة ظهرت تشمل على مسائل **الاولى** في رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم
 لا يغير عند القبر وسائر الجحيم في الدنيا قبل الموت لا قال الشهيد ولا مراد في الآية
 على الفضيلة الصلوة وللشاهد القدسية الشريعة فلا بد من القبول فيها يدل على النبي
 عن الصلوة فيها ولو يظهر من كلام بعض اصحابنا ان المنع عن بناء المساجد في المقابر
 هو اذا كانت موقوفة لاجل الدفن فانه لا يجوز التصرف فيها على وجه يمنع من تحصيل
 الغرض المقصود وبناء المساجد يمنع من الدفن الذي هو الغرض المترتب عليها اقول

يحتل كراهة بناء المساجد عند القبو اذا لم يكن مجبوساً أو مملوكاً للغير لا حرم الثانية
الشهيرة كراهة دفن ميتين معاً في قبر واحد ولو اجمع الضرورة من قول الكراهة اقول اهل
ما زاد عن الاثنين كالاثنين في الكراهة ونزولها عند الضرورة واما لو دفن ميت في قبر
فهل يجوز بنشه ودفن الاخر الظاهر المحرم بل عن الشهيد عليه اجماع المسلمين عن النجاشي
لو حفر فوجد عظام لم يدفن فيه شيئاً ويظهر من كلام بعض المتأخرين عدم ثبوت
حرمة الدفن اذا لم يستلزم النثر في كل اذ وقع النثر في علوه الوجه وقال في المدلل بالجمع
اما في السرم النجاشي طرأ في ذلك لا يخلو عن توقف وقال في بوق عندك هذه المسئلة بجميع نسخها
توقف الثالثة الظاهر خلافه لا يصح في تحرير النثر يدل عليه بعض الروايات
مضافاً الى اجماع واستتد صواباً قالوا اذا وضع القبر كالهية وان قل ولكن بذكر الاجل ^{القبول}
ولا يجزى قبول القية ^{الملك} قالوا اذا دفن في ارض مخصوبة او مشتمكة بغير اذن الشريك فان
والشريك نفعه ولا يجزى قبول القية وان كان لا فضل للمالك تركه خصوصاً القربة وقد
يقال ان الوجه مع تعدد الدفن في غيرها ولو دفن في ارض المالك جاز له الرجوع عليه بطم ابعده
قال في الجواهر في القية تلك النفعة وجه قربة وان كانت الميراث للخاصة كساقوي
الحاق مكان ابتداء وضعه فهو شرعاً لا وجه على الاستدانة ويحمل الجمع بين المحتج
بالروايات القية اذا حصل العلم والقطع بأنه لا يلبس صاير مما ولعله لا اشكال فيه
لعدم ثبوت تحقق النثر ويذهب استثناء قبول الانبياء والاوصياء لا يبعد الحاق قبول
العلماء والعلماء والشهداء وقالوا فلو نثر وجد عظامه دفن وجوباً ومتى علم
صديقه ربه لم يجز بقوله بصور القبر في الارض المسبلة والتعليل جليل اذا ثبت
مضون في العلامة بينه وبين الدفن في الارض المخصوبة فقال هنا جميع القية
والشهيد منفع الفرق واحتمل في الصورتين حرمة النثر لهم لشهادة عليه عية

لا ثبات لاسم الترتيب على موته ولو علم قبل الصورة بحيث لا يعرف حرمه وإذا دفن في غير
 أو صلى أو غسل أو إلى غير القبلة فطعن فيه بعدم النباش لاجل الفصل وعن العلامة
 نقضه إذا لم يوجد الفصل واجب كذا في الدفن إلى غير القبلة وظاهره أن
 على عدم النباش في الكفن والصلوة مائة في أرض فريقت من التيمم في طيه لم يجز
 نظر منها والأصل تركه وعن الفصل خروج النباش ولعله لا ظهر في كل في الحدائق بعد ذكرها
 الصور والمسئلة بجميع شقوقها وفروعها لا يخلو عندكم من الاشكال وعلى الأمر كما ذكر في
 في صورة صيد في مرسيا وقد ادعى بعض الأصحاب إجماع فاسق الصورة السابعة ولم يثبت
الرابعة المشهور أنه يحرم قتل الميت بعد دفنه إلى غير الشاهد الشريعة وأدعج جمع
 الإجماع عليه واليه على المشهور وعن جهم المجاز وتفيد الروضة استلزامه حكمه
 مثله وعن ظاهر بعض الكراهة ولعل الأول مع كونه أحوط أمّا ما نقل قبل الدفن
 فإذا لم يستلزم حكمه ومثله فلا بأس بل النقل إلى المشاهد المقاسة أفضل بل يجوز
 النقل إلى مقام العلماء والصلحاء لئلا يتركهم وأما إذا استلزمه القول بالتحريم فظاهر
 هو العالم وقد استنبج جمع الشهادتين الأولى فذهب مصارعهم إلى ما سقى قد صرح جماعة
 من الأصحاب بتحريم شق الثوب لاجل الإباحة وقيل يجوز ذلك للنساء وطعن في
 التحريم مظهره من كراهة بعض المتأخرين الميل إلى الكراهة واحتل في الجواهر استحباب
 الشق عليها والقول الأول أن كان يخلو عن قوة لكن كراهية الترك مطعدي عن
 رسول الله ليس منّا من ذهب الخذة وشق الخيوب وعما جاء في قوله تعالى
 ولا يصليتنك من دون الله مرفوعين كأن يشققن جبيا وباطن وجهها ولا يدعونن ولا
 يستن من ذلك مولاة أو أمه الله فضيلة معونة الصادق في كل الخيع والبيضاء
 مكره ما خلا الخيع والبيضاء لقول المحققين وروى عن جابر عن الباقر أن الخيع الأصغر

ذلك الكسوف والتضرع فقد شوه ان بعض الناس مع فقد الاستطاعة قبل
عدم القدرة على اتفاق من لم يلزم اتفاقه فيتقربون ويبدلون وذلك فيضيعوا
في الاتفاق بل يخبرون عنه اذا عرف هذا ايد الله تعالى علم افعال الله ظاهر الادلة
عدم الفرق في استنباط التقرية لكل مصدا ذكر واثني كبير وصغير ولو نبوع من التباطؤ
اذا المقصود من التقرية نسأل الصائغ امكن وقيل بكرة امة تقرية النسبة الشاكا
لوجل وقيل لاسنة في تقرية النسبة وقيل يستحب على وجه لا يخاف منها الفتنة ويواجه
هو روى عن رسول الله - انه قال من مع على ارض يقيم ترجمته كتب الله بعد كل شهر متر
عليها ابد حنة وعن الباقر اذ اذكر السيد له العرش فيقول الله تبارك وتعالى
مر هذا الذي ايك عبدك شقيقته ابوه فوغرته وجلالته وانفاج مكان لا يسكنه احد
الا وجبت له الجنة وغل يستحب التقرية لاهل المراء بعضهم بعضا في صلي اليه تقرية ليل
عيان بعضهم انهم اهل المراء لا يستحب التقرية لاهل الدار اهل الدار والذمة وغيرهم وكذا
الحالين في ذوق كذا السبيل كما او كما في كراهة تباح حكم التبهيد ام كما في ظاهر
الحق لعل الاول الشبهة وكذا البحث في العبادة واذا دعيت في كلام في الجواز بل في جعل
الحل الوجوب كلي فليحرم اذا استلزم مودة او صداما لم يمتنع قيل فينبغي ان يكون دواعي
حيث ينافي الفائف التوافق امل الصلوة بالاجر ويجوز لهم الدعاء بالبقاء ووجه نظر الظاهر
الجواز لا عند الضرورة واذا كان في قتال منفعه للمؤمنين فليس هو لا جلال ذلك كما في الجوزان
يقول لذلك اخلف عليك لا تنصرف من حيث يكون مقصود كثرة الجارية مع يتن
في التقرية ان يراء صاحبها طم افضل التقرية وابتنها كما ثور روي ان النبي لما توفي
جاسر بن ابي العيص في البيت وطلحة والحسن والحسين فقال السلام عليكم واهل بيت
الرحمة كل تقرية المودة واما ثور في جوار يوم القيمة الا ان الله عزاء من كل

حياتاً ولا خروماً فكذلك ما كملت محسن جاتراً ما الخيول الألهة والصلوة وروى بطريق
عديلة عن الإمامة يقضي غسل الميت بالماء والصور والعتق وفعله الحسن وروى من عمل من
المسلمين عملاً صالحاً عريت أصعب الله أجره وروى ربيعة عن مالك بن أنس عن رسول الله
فقال يا رسول الله ان لي ادركته فريضة الحج شئاً من هذا لا تستطيع ان تخرج
عنه الله يفعله ذلك فقال لها ارايت لو كان علي ابيك دين فقتلته اكان ينفع
ذلك فقالت نعم قل فدين الله احق بالقضاء وروى ان صفوان بن يحيى وعبد الله
بن جندب وعل ابن نعمان نقلاً عن ابي ببيت الله الحرام مرات منهم يصلي من يقصم
ويصوم ويحج عنه ما دام حياتاً من اجاب عنه صغول وكان يقي لها ذلك فيصلي كل
يوم خمسين مائة ركعة وهو لا مرعيان مشايخ اصحاب الامم والرواة عنهم **الفصل**
السادس في غسل الميت وفيه مسائل **الاول** المشهور رواية وثقوي
الفصل على من سب ميت الا تشاء بعد بره وقيل تطهيره بالغسل كما روي ذلك العامة
والخاصة اما ما روي من طهره فكثير مستفيض اما ما روي عنه ما فسد الجسد او
في باب الغسل للجمعة عن عائشة انها حدثت النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من اربع من الجنابة
ويوم الجمعة ومن الحجامة من غسل الميت الرقعة انه يستحب وهو ضعيف قد صرح جملة
من الاصحاب بانه لا فرق في وجوب الغسل للمسلم بين كون الميت مسلماً كان او كافراً و
احتل في الكافر عدم الوجوب الاول مع كونه اشهر لا يخفى عن قوة وفي التيميم بد
الغسل احتكاماً لا حوطاً بالنسبة وفيمن غسل قبل موته كالمرحوم ومن غسل مع
فقد الخليل طين فجمع القول بالوجوب بالصورة الاولى اقرب في الثانية احوط وفي
استقرب الشهية عدم الوجوب وجوز في حق الوجوب المسئلة لا يخفى عن اشكال الثانية
لومسه قبل البرء يجب الغسل بلا خلاف فهم قد اختلفوا في ثبوت النجاسة في الشهية

الشك في ثبوت النجاسة والتنجيس عن جمع الطهارة والتحلل الاول حوطا ووجه الشك
 في موضع كل غسل فهل يجب الغسل بماء لا يحوطها الوجوب هل يظهر من
 الحديث بما يفهم من الحديث انه من المصلحة عندهم لكن المسئلة لا يخلو عن تردد الرابعة
 في قول ظاهر كلام جماعة من اصحابنا ان من السب من جعل لا حاشا الموجبة لغسل الطهارة المتو
 ارفاعها على الغسل اما خاصة كما اخبرناه او مع الوضوء على المشهور وعبر برك الله
 توقفت في كونه ناقضا والاول مع كونه شرا حوطا اظهر ان المسئلة لا يخلو عن تردد
 المسئلة في الوجه لا يوجب الصوم ولا دخول المسئلة في الاقرب قول وما استدل به قس
 المسئلة المشهورة بل الجمع عليه وجوب الغسل عن القطعة المباحة في العظم من جني
 او ميت وقد توقف الحق في وجوب غسل الاستحباب والاول اقرب لمحل يجب الغسل عن العظم
 المحجر متصلا او منفصلا في ان حوطها الوجوب ويظهر من البعض التفصيل في الانصاف
 الوجوب في الانقضاء عدمه ووجب الغسل عن شعره وظهر ايضا على اشكال الكلام فيه
 مجال قيل وينفرد على وجوب الغسل عن العظم والوجوب في مقبرة فان كانت مقبرة للمسلمين
 الغسل جلا لافعال المسلمين على الصلوة والكانت مقبرة للكفار وجب الغسل الاول ولا
 يخلو عن علة اذ العمل على الصلوة لا يوجب وقوع الغسل الجواز للذين عند الصلوة
 بلا غسل فلا يبعد ان يكون حكما حكما وتاويله عليه الفريقين ولا ريب في الاحوط
 الغسل والله يعلم **المطلب الثاني** في الاغتسال المستحب وهو كثيرة قد افاهاها مؤلفنا
 بحر العلوم في المصالح الكثر من ثمانية عشر وقال هذا في الثابت من النص في
 واما ما لم يظفر على دليله في تقرب من مائة وهاتين كرجلة واقفة منها فيقول غسل
 الجمجمة على الاشهر لا يظهر معنى المصداق في التكليف القول بالوجوب ويحتمل حمل كل
 على الذنوب وقصا في التاكيد لا يكد حتى ويرى الامر بالاستغفار من تركه وفي خبر لا يصح كان

امير المؤمنين اذا كان يوجب للرجل يقول والله كانت الايدي من التمارك غسل يوم الجمعة
 وانه لا يترك في غسل الجمعة الاخر وفي رواية العلل في تمديد في طهره وقتها ما بين طلوع
 الفجر الى الزوال للتطهر عن ظاهر على ابراهيمية لم يختره ولو بعد الزوال عن الشجر في احد
 ثوبيه الاربعون الجمعة وعن المحققين لم يدر بما قبل الزوال عن بعض احتمال استحبابه
 الغروب والاخطى ان يكون الفرائع قبل الزوال بعد ذلك الفريضة لا يوجب كذا القضاء
 بل يغسل بنية قربة وان كان لا ظهر قربة بعد الصلوة وقد صرح جماعة من الاصحاب بان
 كماله من الزوال كان افضل ثم اعلم ان في تمديد على هذه الحكمة فم يظهر من بعض الروايات
 الصحيحة ان افضل اوقاته القربة الى الزوال منه قال بعض اصحابنا كما صدق للشهيد
 وغيره ما في المرسى من اغتسل يوم الجمعة ثم يكره ويستكره قيل الجمع بينهما ينزله الاول على
 ما لم ينسأ الله التكبير والتأخر على من ينسأ له وقبل ذلك من يأتى من استحبابه فخير من كل
 ايه يرجع ما وعرف القاسم من استحبابه فبهم الفصل لزيد البكور اقول ومصحح زيدا عن
 وينبغي فراغك من الغسل قبل الزوال فاذا زالت فتم ربما يدل على ان المراد بالتكبير
 هو عدم التأخير عن الزوال وهو العالم ويحوي تعجيله يوم الخميس لمن خاف عجز الماء
 على الاشد كما ظهر لكن يجوز ذلك اذا احتاج التواتر لعجز الماء كما عن الشيخ وغيره
 كما عن جمع المسئلة لا يخلو عن اشكال في تخصيص الخبز شيئا بعد ايام جوازها في غيره
 وعار فهدى وظاهره اشبهوا اربابته كيومه ولا يخلو عن نظره يظهر من كلام جماعة من
 تقدروا التعجيل على القضاء عند القارض هو وان كان انظر الى نسبة القضاء ما بعد يوم الجمعة
 لكن قد عرفت ان قضاءه يوم الاثنين المسئلة عن تأجيله وانما حكم الغسل قبل الزوال عام على الظاهر
 يظهر من كلام البعض التردد فيه وجوبه بجمعا وقد مضى يوم الجمعة بعد الزوال على القول بتوابعه
 فانما في يوم السبت الرضا وبعد من الايام فان في الجملة لا يكره ولا يرد وما قيل في السبت فظهر

[illegible]

المسجد **صل** غسل دخول البيت **لش** غسل يوم التوبة **ك** غسل رضى الله عنه
ك غسل مسجد النبي **ك** غسل زيارة النبي ولا يبعد الاغتسال بغسل دخول المدينة **م** من
 الغسل اذا لم يجد وكل ينحب الغسل لزيارة النبي **ع** الا شهرك غسل الولود على الاشهر
 قبل مجيها **ح** ان يغسل جبر الولادة **و** احل جواز التاخير **ك** دام يحتج معه غسل الولود
 وقد ورد في رواية اغسلوا امينائكم والغمر فاف الشيطان **لش** الغمر ففريغ الصبي العر بالقرميك
 سج اللحم **و** ما فعلوا باليد بن منعه **و** يظهر **ك** لام جمع **م** لا يجزئ ان لما مؤبه فيها
 غسل **لش** الغسل **ك** غسل صلوات الحاجة **و** صلوات الاستحانة **و** يظهر من الغفر الرضوي
 استحبابها **لش** الاستحانة **و** الحاجة **ك** غسل صلوات الاستحانة **ك** غسل صلوات الشكر
ك الغسل لاحت التربة الحسينية **ك** غسل قبل الزرع **ق** في الجواهر والظاهر متساوي
 وروى من قتله كان كمن قتل شيطان **ل** غسل من البت بعد قتيله **ع** على قول **ل** ارادة **لش** الغسل
 او تغسله **ك** في الشهد **لش** الغسل **لش** التوجه الى المسجد **ع** بعض اصحابنا **و** اما سفر **ب** اية الحسين **ف** جده
 مرويا **ع** ابي عبد الله عليه السلام **لش** غسل التوبة سواء كان عن فسق او كفر **ل** غسل
 المفطر **و** صلواته **ك** في المصنف مع احتراق الفرس **ع** الاشهر **ق** قبل **ل** غسل يوم المباحلة
و هو الرابع **و** العشر **ق** في الحجة **ع** على المشهور **ل** الغسل للمساكلة **ل** غسل يوم النذر **و** روى
 غسل يوم الغدير **ل** غسل ليلة الاصف **م** شعبان **ل** الاول **و** ما يغسل الغسل **و** كان **لش** الغسل
 عليها **و** ما يتبع الزمان **ك** في بعد دخوله الثانية **ل** في الجمعة **ل** في الجمعة **ل** في الجمعة **ل** في الجمعة
 نية **ل** في الجمعة **ل** في الجمعة **ل** في الجمعة **ل** في الجمعة **ل** في الجمعة **ل** في الجمعة
 مريد **ل** في الجمعة **ل** في الجمعة **ل** في الجمعة **ل** في الجمعة **ل** في الجمعة **ل** في الجمعة
 في الشريعة **ل** في الجمعة **ل** في الجمعة **ل** في الجمعة **ل** في الجمعة **ل** في الجمعة **ل** في الجمعة
 للوجوه **و** الغسل **ل** في الجمعة **ل** في الجمعة **ل** في الجمعة **ل** في الجمعة **ل** في الجمعة **ل** في الجمعة

الشيخ ومعه من الله الصبر والبرهان انه قد يدرك في التوفيق بين الاخبار المختلفة
 على سبيل الاحتمال كدريد هـ اليه احد فبقا كما كان عليه ابن ادريس في السرائر واصل ذلك
 احكامه على فقه النافذ الصبر انه يحتمل لا يحل ما قاله المذهب الطائفة على النسخة انما عرف هذا الذي
 الله مع فاعلم ارشاد الله انه يجب الطلب من الماء ولو اخل بالمع التمكن لم يفتد به وهو لا
 علمنا اجمع واما الرواية الدالة على عدم الطلب في هذا وعملوا الخوف وقد اختلفت الاخبار
 في عدم الطلب من الشيخ بطلب قبل تقضي الوقت عن جميع جوانبه رمية سهم او سبعة
 به لا يجوز له التوجه في اخر الوقت لا بعد طلب الماء وعن المغيرة رمية سهمين من كل جانب
 اذا كانت الارض مغلقة ورمية سهم لثا كانت حرة وادعى ابن زياد عليه السلام اجماع
 عن الحق الوجه ان يطلب من كل جهة سرجوا الاثنا ولا يكلف ثلثا بعد ما يتوقف
 الدلائل المعتدلة الطلب من كل جهة يخرجها الاثنا بحيث يتحقق عرفا عدم وجدان
 الماء وان قيل في توقع حصول الماء وجب عليه الطلب ان يتحقق الوقت في اربعة احوال
 تقصر للطلب من كل جهة بما في وسعه كما جرت له في علم المالك في جميع الجهات
 سقط تكليف الطلب لو تيقن عليه في جهة سقط الطلب في ابل خلا على الظواهر الطريق
 مقام العلم في ان احوالها عدم سقوط الطلب في جميع وجود الماء فلا يجب في انانه يزعمه
 السمع البه ما دام الوقت في المكنة حاصلة فروع اعلا من لو طلب قبل الوقت
 لم يعتد به اذا امكن تجدد الماء في موضع الطلب لم يحسن قيل يجوز الاستنباط في الطلب
 ويشترط عدالة النائي والمسئلة لا يخرج عن اشكال نعم لا يمكن الاستنباط مع اعتبار الطلب نفسه
 بل حكم القول بالوجود فيه اشكال لا يفتوا اذا ثبت الاستنباط في الاخر وعلى القول بالوجود فظاهر الاستنباط
 في الخارج لو كان بالطلب من كل جهة كما كان في سبعة شهود سقوط الحق والوجود عن التمسك به
 التوقف في القول بالسقوط على تقدير التضرر وهو الوجه لو خاف على نفسه او ماله

أو جأله بمقدارة وصلاته في الطلب فلم لو اخل الطلح ضاق الوقت ثم تم وصل
 فقام ثم لو كان مع تيممه وصلاته على الظاهر لا شرع عن الشيخ عدم لصحة ولو اخل الطالب
 وضاق الوقت فتم وصلته ثم وجد الماء فاشبهه وجوب القضاء وعلاجه بميل الصحة
 ولعله الموجه والأحسنى القضاء شرع المقتضى لو شق الماء في رجله وصله بالتميم اجزاء
 وعن الشيخ انه ان اجتهد في طلب الماء بعد وهو لا يظهر ذنبه بالحد ثيب الي وجوب الاعادة
 مع سعة الوقت طلب الماء لم يطلب وهو أحسن من كإعادة ماء فارقه قبل الوقت أو
 مر بآء قبل الوقت فلم يتطهر ثم لم يجد الماء تيمم وصله ولا إعادة عليه اجزاء وانما بعد
 دخول الوقت فالظنية انهم هو عدم الاعادة واحتمل الشهيد الاعادة ط لو كان الماء
 موجوداً عند فاخل باستعماله خوضاً والوقت من استعماله في العلاء انه تيمم ويوجب
 في الحق يتطهر ويقضي واحتمل الحق الثاني انه فرق بينه وبين وجد الماء حيث لم يمسح اليه
 خرج الوقت فوجب في هذه الصورة التيمم والمسئلة محل اشكال ولعل الاحوط ان
 يتيمم ويؤد ثم يتطهر بالماء ويقضي وهذا الحكم اذا لم يتسع الوقت لزالة النجاسة في
 صرح جمع من الأصحاب بالانصراف في حدث ما يكتفي للوضوء وقضاء الصلاة في تيمم يد عن
 الفصل على المشهور من وجوب الغرض عليها وهذا الحكم انما يكون التحليف بطهارة ثين يا
 لو وجد من الماء ما لا يكفي للطهارة لا يخرجه بالمضاعف لوجه لا يسلبه الاطلاص
 فلا تسببه وجوب المخرج والطهارة كما مرو عن الشيخ عدم الوجوب وجواز التيمم لو كان على
 بدر المصلي او ثوبه نجاسة وكان محبلاً ومعه ماء يكفي لحد الطهارة ثين يتطهر عن النجاسة
 تيمم وادعى الفاضلان عليه الاجماع ونكهيك فيها مشأهد مير علي الدين والعجب من
 المحدث الجرجاني انه اوجب الاحتياط بان يتطهر بالماء ويصل بالنجاسة مع اعترافه بعدم
 نص في المسئلة وبانه انما يتيمم عليه قال والتيمم عندهم مخصوص بوجود ما يتيمم به و

والايجاب لوضوء عبد الماء والصلوة بالنجاسة ومصرحوا ايضا بتقيد الحكم بالنجاسة
 الغير المعفوعة ويكون الثواب كالتنجاسة فيه فيما ينصير السبب والجميع مما لا شك
 فيه على القول المذكور لا مرأى لعدم الوصول الىه والبحث هنا يقع في مواضع الاول وفي
 عدم الشك لا اشكال في صحة التيمم وفي حكمه اذا وجد الماء بشره غير نجس له احوال الشرائع
 قبل وغيره للتبديل لم يضر بحال الحكم حال الشراء وفيما بعد لا يخفى عن قوة فان لم يضر بحاله
 وجب الشراء على الظاهر لو ما كان في علقه من جنس من سوانع التيمم اذا كان غلبا التيمم
 ويصل ثم يبيد بعد وجوب الماء والشهيد ايضا جعل لا يخاف ان يكون سوءا للتيمم
 العلامة وفيه اشكال والنظر اعم من العطش مما يشق ولا يخل عادة وبعض المحققين
 خص الاول في قلة الالة ففي صحيحه عبد الله بن عوف وعسبة ابن مصعب عن الصادق
 اذا التيمم بالبر وانما جفت كاد لو لا شاة تقرب به فتيمم بالبر بعد ذلك بالبر
 الصيد لا تقع في البر ولا تقسم على القوم ما تم واعلم ايها الله تعالى ان هذا هو الحق في القول
 لا يشقة لا تقبل عادة وفرضه هو الاوجب للظاهرة الثانية ولو امكن كان لا يشاة وجب على
 الشرع لا ظهر لوبذل الماء والالة ثم لا اجل يقيد عليه عند الحلول فمن المحال ان يوجد
 الشاة واستشكل بعضهم ولا ريب في انه احوط ولو امكن الماء او الالة بالاستيناف
 لو امكن عادة الالة فمن المشهور انه لا يسوغ له التيمم ولو ذهب الشرع
 القول عن الشفيرة انه اوجب القبول هو احوط الثالث في الزحام
 المانع يوم الجمعة او يوم عرفة عن الخروج للوضوء ولا بحث في جواز التيمم
 في هذه الصورة لكن هل يجب عادة حكم عن الشفيرة وعقبه ام يستمكن
 جمع من المانعين لا ولا يخفى عن قوة الراي في الخوف ههنا مسائل الاول
 في خوف السبع والخنزيرها كافر في جواز التيمم به في خوف على نفسه

او على انه بلا خلاف ظاهر فمما استشكل بعض المحققين جواز التيمم في صورة الخوف
 على المال خصوصاً اذا كان كل الغيرة الخوف بعض الاصحاب الخوف على العرض والبضع وتو
 في ذلك لرجل والمراد وكذا ان يقال ان اهل البيت مضمون الماء لصدا وهو الاظهر وجزم
 في المتعبد بان الخوف المحاصل بسبب الجبر كالباب ونظرية العلامة وهو المشهور والمقتضى
الثانية في خوف المرض سواء كان خوف حد وبها ونزادته او بطوره بربقة سواه
 كان المرض عاماً يجمع البدن او مخصوصاً ببعضه او اذ عرفت سلك الله هذا فاعلم
 حرسك الله ان المشهور بين الاصحاب عدم الفرق بين متعل الجناية وغير وعن
 الشيخين من اجنبية تارة المجرم التيمم واخاف التلف الاول هو الاظهر على
 المختار هل تعاد الصلوة بعد الفعل وجوباً او استحباباً؟ لا بد من الاول التيمم فاحد في
 رصيح بالثاني بعض الاصحاب وهو محتمل والظاهر القناعة والنصوص بالاجبة
 الجناية يخرج استشكل في جواز بعد الوقت قبل فعل الصلوة فمن العلامة في
 المسئلة لا يخلو عن اشكال **قواند** يعتد في المرض الميسر للتيمم امران
 احدهما عدم تمكن الطهارة المائية بالمسح على الجبهة وثانيها المشقة الشديدة
 في معيشة نزاره قل سالت الصفاق لمحمد المرض الذي يطر به الرجل يدع الصلوة
 من قيام فقال لا تسألني عليه فحسبه بغيره هو اعلم بما يطقه والمراد بالطاقة ما
 يحتمل عادة بلا مشقة شديدة اذا التكليف انما يتعلق بوسعة بمعنى لا مشقة
 شديدة فيه دور الطاقة كما نذكر عليه الروايات المستفيضة واما عند سهولة
 المرض فلا يجوز التيمم وادعى عليه الاجماع ويظهر من الذكر تعليق الجواز على
 مطلق المرض لعل لا حوط الجمع بين الطهارة بين وقد رصيح جمع بانه لو خاف شيئاً
 جازله التيمم ولا فرق بين شدته وضعفه ولم اقف على المسئلة نعم اذا كان مما

بوجوب الاذى والمشفقة الشديدة فلا يجتنب جواز التيمم والظن ان الماء في شرب الصبح
 على طهارة سواء حصل من بحرية او اخيار جارف او خيره صبيبا كان لو فاسقا قبل وانه
 كان ذميا وبظهر من المنتهى عدم قبول قوله ولا يبعد ان يكون مراده عدم قبوله اذا
 كان متهما في الذر فانما لا يحصل الظن من قوله وهل الشك ولو هم القريب الذي
 لا يستبعد العقل الا كالمظن استقر به تيمم المصنف المعاصر في الجواهر لعلمه الموجه
 لكن هذا انكار الشك والوهم معمول به عند العقلاء واهل الجرح موجه للتوفي
 والا فلا عبرة به وكان البناء على الظن والعلم ج اذا توقف استعمال الماء على التيمم
 وجوب احتياج الشارع لطب استيفار من يتحقق وجوب المكنة اذا استوعبت
 الجبابرة والقروح العضو المغسول او المسوح فلا حوط الجمع بين الطهارة والله
 سبحانه هو العالم الثالث لو كان الحكم هو التيمم وخالف المكلف وتوضيحا
 او اغتسل فهل يجوز ام لا لعل التامع كونه احوط واجه الامر الثالث خوف
 العطش ولا خلاف بين اهل العلم والاشغال الى التيمم وكان الحكم اذا خاف
 العطش الى رفقته او دابة تضرب بعونها او لم تضرب خلافا للثالث الجرح في
 صورة عدم التضرب ولو كان معه مكان طاهر نجس فخشى العطش لمحققاته
 تيمم او يستيقظ الطاهر شرابه قال في المداين وهو جديان ثبت فحرم شرب النجس مطلقا
 وهو مؤخر بالنسبة في التيمم والاول واجه **الفصل الثاني** فيما يجوز التيمم به
 وما لا يجوز وهما مثلان انهم من طلاق كتابهم كثيرا يجوز التيمم بكل ما يقع عليه به
 الارض ترابا او حصى او ركاما وسر السيرة غير انه لا يجوز الا بالتراب هذا
 القول مع كونه احوط لعلمه لا يخلو عن نفي نعمه ولو لم يجد التراب لا القباير الا حواتيم
 بكل ما يصدق عليه اسم الارض وجوز ابن عقيل التيمم بالزنج والحلل ايضا لانه نجس

على كراهة على المشهود وكذا الرمل وعلى الجملة المنع من التنجس والمسئلة
لو لم يكن إجماعية فالنظر فيها كحال يد أيكة التيمم بتراب طوي عليه به قبل
يجوز التيمم بالارض المستقلة ويجوز اختيار بعضها بل لا أقول بأس على ذلك عند الضرورة
والا فالمسئلة في شكل ثم اذا اتى التراب في جف فلا بأس على الاظهر بالتيمم بغيره
يجوز التيمم بالتراب المستعمل وفسر بالمسوح به والمسح على الضرب ولا الضرب
عليه فانه ليس مستعمل إجماعا كيزا اذا احتج بما يعين التيمم به بغيره اعتبر الاسم على
الظاهر عن الشيخ لا يجوز التيمم به سواء على الخطيئة او لم يندب لم يحكم خلا
بين أصحابنا في عدم جواز التيمم بالرماد سوى رماد التراب فالعلامة جواز التيمم
به وعن جج اناطه الحكم بالاسم وذهب بعض المحدثين الى عدم الجواز ولا
يخلو عن قبحه لو فقد ما يجوز التيمم به لعقد او حبس في مكان فحذر
من ذلك فمن بعض أصحابنا وحوالته صلوة اداء وقضاء وعن المعتمد انه يكره
في اوقات الصلوة وعن الحق غير سقوط الاداء والقضاء وعن السيد جوب
القضاء وعن الشيخ رحمه الله بعد الصلوة والاعادة والتأخير المسئلة على التمسك
والاحوط ان يصلي بنية القربة ولا ترقى بقضى الفصل الثالث في كيفية
لتيمم وبيان افعالها وهي خمسة **الاول** النية وما عرفه عينه الا انه لا يجوز
هناك في الرفع بل ينوي في الاسماحة فقط على المشهور ومنهم من اجازوا النزاع
عنده في سبب النزاع اللفظي اذا عاين قسرون المحرك بالنامع والجوزون
بالتنع وارتفاعه مسلم عند الكل فلا نزاع وهل يجب بنية البدلية مطاعن
الشيخ ر او اذا قلنا بالضرورة في الاضطرار والاضطرار في الاكدر كما عاين بعض
ولا يجب مطاعن عامة التأخير من اجله لا يخلو عن قوة لكن الاول احوط واو

وعلى القول بنية البدلية يستتبع تميم الصلوة على الجنازة والتميم للووم لمسلم
 فيها مع كمال الطهارة المائية وكانت التيميم للخروج من المسجد بريناء على من
 من ينعمه انه شرع له وان امكن البسمل وأصل حرسك الله ان الظاهر انه
 لم يزم ان يكون الضربة بنية التيميم فلو احدث بعد الضرب قبل التيميم
 بعيدا عن منه في احد قوليه انه لا يلزم ان يكون الضربة منه في
 حارجة عن حقيقة التيميم ومنهما منزلة اخذ الماء للطهارة المائية وهو ضعيف
 ويجوز استدالة حكمها حتى الفراغ الثاني في الضرب باليد يعجل الارض
 اجمع الاصحاب على وجوبه واشترطه فلو لصق الصعيد بيد المصوب
 الرباح المحبذ ذلك وهل يمكن الوضع مطاوع التيميم ام يجب الضرب الذي هو
 الوضع باعتماد كما استقر به الحديث في التيميم الاول لعله لا يخلو عن قبح كساد
 عليه موثقة سبعة وغيرها والثاني في احوط ويعتبر الضرب ان يكون بساكن
 الكفين قال بعض الاصحاب في نقد كمال الجواز بالطلوع لحوطج ان لا يعتد
 المصنف في حمله لا عواضدة البه فوائدا أقل بعض الاصحاب لا يعتد في
 يضرب عليه كونه على الارض ولو كان التراب على توبه او مدنه اجزاء وعن
 السيد في ترك عدم الاجزاء وقال في لو كان المراحاة يصيب على التراب الذي
 في موضع السجدة ويحتمل بذلك كالتحريم في حجه وان كان المراد انه يضرب عليه
 عليه لم يرفع يده ويمسح به فالتحريم لا يمنع عنه اقول اما الصواب الاول في لعله لا
 في عدم جواز اجزائه واما الثانية فكل صدق الضرب على التراب كالتحريم
 حجره لا يضره على الظاهر الا عند الضرورة وظاهر الاخبار وكذا لا يضره
 انه بشرط في وضع اليدين يكون قد فعله فلو ضرب احد يده ثم اتبعه بالآخرى

به اسهول يدر ايجابنا انه لا يجب علوقه من التراب عن ظاهر
 ابن الجنيده وصح جمع من متأخري المتأخرين وجوبه وهو موقوف
 محلده قال جمله من اصحابنا ان قطعت من الكفيرا وكف ضرب بما بقي وان لم يبق
 شيء سقط الضرب بهما والواجب هو مسم الجبهة بالتراب عن الشيء سقط
 التيمم والصلوة وتوقف في يمينه والاول مع كونه احوطوا شهر لا يخلو عن
 قوة ومثل ذلك لو كان في كفيه فروع يمنع من الضرب لو كان كفه غيبا
 بخامسة يتعدى مع تعدد الاثر انه يضرب بظهر الكف واحتمل التولية بالخط
 الجمع بين المسم بالظهر ووضع الجاهل المسم عليها وان لم يمكن اقتصر على مسم الجبهة
 ثم بعض من جهة الفرية والاحوط ان يقتص في الصلوة الاول ايضا هم اختلف
 الاصحاب في عدد الضربات ففي الشيخين واكثر المتأخرين ضربة للوضوء وضربا
 للغسل وعمر السيد وابن الجنيده وابن عقيل والفقهاء واحد قوله ضربة في
 الجميع واخراجه جمع من المتأخرين وعن ظاهر علم ابن بابويه وثلاث ضربات
 ضربة للوجوه وضربة للثمن وضربة للسر والاحوط بل الاخرم كاستماع
 الجناية الجمع بين الضربة والضمين ان كان القول ان لا يخلو عن قوة وهو
 النكاح او عن بعض اصحابنا وجوب التيمم في غير الجنب سواء على وجود الوضوء
 من ذلك وما ذكر من احوط وان كان يجزئه تيمم واحد على الا الثالث
 مسم الجبهة وقد اختلف الاصحاب هنا فالشهور مسم الجبهة مقتصا الشعر
 الى طرف الاذن اعلى من العبد من مسم جنبية وحاجبيه وعن علم ابن بابويه
 يمسح الوجه بأكمله وعن بعض المعتدلة مسم الجبهة والجبين والحاجبين خاصة
 اقول اما مسم الجبهة فلا يحن في وجوبه فانه مشقوق عليه والاحوط فتم

الجند بن بل الحامدين انهم واحتل الفضل استجاب مسر الوجه بمسائل ا
 يجب اليه اذ في السمع بالاعلى الاشهر لاظهر بل لا عرف فيه خلافا
 انه يظهر من بعض المناظر التي حذفت وب يجب للسمع بالكفين معاً على الاشهر
 الاظهر خلافا لابن الجندية حيث اجزاء باليد اليمنى ثم يجب استيعاب
 المسوح بالاخلاق فضاوفاً وهل يجب تجميع الكهين لعله احوط استنظم
 جميع علم وحويه وهو كخلفه عن قوة الارباع مسر الكهين على المشهود
 وحدهما من الزند الى رءوس الاصابع والزند مفصل الكهين والزند يسر
 الراس من الراد ثم السيد المعلقة ثم السيد المعلقة وعن الصابرين من المرفقين الى
 رءوس الاصابع وقيل انه مستحب من بعض اصحابنا من اصول الاصابع المرفقين
 الاول الاظهر ولربيت استجاب السمع من المرفقين مسائل ايجيب اليه من الزند على
 المشهور بل لا عرف فيه خلافا الا ان في بن تامل في وجوبه وب محل السمع
 الكهين ظهورهما لا يطوقهما على الاشهر لاظهر بل شرف عليه عند الظالمين
 السمع بواجب بغير الكف دون ظاهرهما الا ان يحصل السمع من السمع فلهذا
 المشهور وجب جواز السمع بالظن واحتل التولية الاحوط المحسوس بل السمع بالظن وضع
 المحب ان كان السمع عليها ولو كان على اعضائه جباراً ثم سمع عليها لم لو كانت الموضع
 المسوعة بغيره فيغذد تطهيرها فلهذا وجوب السمع عليها بل قال في بن لاخلاق فيما
 اعلم وكذا لو كانت النجاسة في اعضاءه المأخوذة واذا كانت النجاسة مستندة
 فعل يقط الغرض فيجب عليه حكمه فاد الطهور كما استظهر في الحديثين او
 غيرهما كما احتله هو فيه او يضع الجبان ويقيم عليه كما اس في ذلك والله اعلم
 احله الله في دار الكرامة مقاماً عندنا لا في القبر مع اوجهها و احوطها الاصل

ويجب سبباً المسح كما تقدم وأطلاق كراهتهم يقتضي عدم الفرق
 بين أن يكون الإحلال به عمداً أو سهواً ولا بين القليل والكثير
الفصل الرابع في بيان سائر الواجبات ودراسة الزنثي والظاهر يفتق
 عليه عدم الاحتياج بالمشقة اتفاقاً ولو قدرنا ظاهراً جواز التولية بل الإحلال
 فيه لكن هل يضر بالثواب بعد العليل على الأرض ثم يرفعها ويمسح بها وجهه
 ويديه إن أمكن أو يضرب يديه بنفسه ويمسح بها وجهه وكفيه أم لا
 لعل أثرهما الأول كما صرح به جمع ولا بد للريض من أن يتوضأ ولو لم يكن
 ج الملوكة وظهر من كلام جمع دعوى الإجماع عليه إلا أن بعض المتأخرين
 قد تأمل في وجوبه الأول الظاهر أشهر صرح جمع من أصحاب جوبه بأنه
 مواضع التيمم ويظهر من بعض دعوى الإجماع عليه وعن جمع عدم الوجوب الأول
 أحوط هم اتفقوا على أنه لا يصح التيمم للقرينة من دخول الوقت وأنه
 يصح مع قضائه وأنا الخلاف في أنه هل يصح مع صفة السعة أم لا في المبدأ وفي عدم
 جمع الجهة وعن المشهور أنه لا يجوز إلا في آخر الوقت وقبل أن يعلم أو ظهر عدم
 وجود المسألة إلى آخر الوقت حاز التقديم والإحلال والقول الأول أن كان لا يخلو
 عن قبح لكن العمل بالقول الأخير أحوط بل لا يزم وعلى القول المضائق أنه لا يخلو
 مع السعة إذا دخل الوقت وهو متيمم ولو لم يخلو فاية خلافه شهيد حيث توقف
 في الفوائت المحكي عن العلامة حيث أوجب التأخير ط ويظهر من إطلاقه محكية ج
 وغير ما هو من المأثور أن التيمم قبل دخول الوقت إلا أنه حكاه أحد الإجماع
 على عدم جواز ذلك كما عرفت اعانك الله لكن مع ذلك قد صرح جمع
 يجوز أن يكون على الطهارة قبل دخول الوقت واجازة الدخول في الصلوة به

وهم فسق الاجماع هو عدم جواز التيمم قبل الوقت لذات الوقت ويظهر من البعض
 احتمال الجواز للتأهب للفرس وفيه تأمل وعن الموالى ^{الشيخ} أنه اوجب التيمم اذا
 علم عدم التمكن من التيمم قبل الوقت وظنه فوائدا قد مرح حكمة من الاحتياط بانه
 يجوز التيمم النافذة الرتبة بدخول وقتها ولا غير الرتبة عند اداة فعلها ومنهم
 من قطع بعدم الجواز في الاوقات المكروهة وهو ضعيف ويصير الدخول باب
 في الفرائض **باب** ظن ضيق الوقت في التيمم وصلى ثم انكشف فظانته عن التيمم
 وجوب الاعادة وعن المحقق عدها وهو استسبج عن الشهيد سيلاية يجوز لها
 الجواز في محضها الى ان قال ويمكن دخول وقتها بتفسيره بل عني انه لان
 الموجب للصلاة وسبب الاستسقاء باجماع الناس في المصل ولا يتوقف على حفظ
 والا قرب جوازها بالخروج الى الصحراء بل يمكن بطول الشمس في اليوم الثالث
 قال بعض اصحابنا لو تيمم المسح او قلة القرآن في الظاهر استباحة ما يتوقف
 ما يتوقف على الطهارة صلى الله عليه وسلم كما لا قول وقد مر من بحث نية الوضوء
 تفصيل ذلك **الفصل الخامس** في الاحكام وفيه مسائل **الاولى**
 قال غير واحد من اصحابنا ان التيمم ليس تيمم ما يستبجى من تطهر بالماء والطاهر
 منه كما صرح به جمع كالتيمم لان وغيرهما ان كل عاية منع الحدث
 اصغرا او اكبرا استباحها ولو كما لا وكان الماء حيا في ذلك الموضع والتيمم مقارنا
 عند تعدده فيجوز لوجوب تلك العاية وسندب لندما حتى الكون على
 الطهارة فتم يستثنى من ذلك التأنيب للصلاة والتجديد بأكمل بعض نظير
 من كلام البعض دعوى الاجماع على هذا التفسير وهذا هو الاشبه
 لكن لا ريب ان المراد ما لو كل مسوغا التيمم موجودا في كل عاية غائبة من الموضع

فأرشد بعد التمكن تيمم ثانياً قل في ركعة وإطلاوك اللهم يقصه انه
 لا فرق في ذلك بين اربعين من الوقت مقدار ما يسع الطهارة وعدمه وهو
 مؤيد بعد مشروعية التيمم عند النسيق وقال في الجواهر انه لا ينفذ في جلد
 مع النسيق اقول مع امرأة السيد الى الاحتياط يثبت وقد مرث المسئلة وثانها
 ان يحيد بعد الفراغ والمشهور بل النفي عليه انه لا اعادة كما مر لكن ينقض
 تيمم وثالثها ان يحيد بعد الدخول في الصلوة ^{فصل} الحقيقيل وغيره يرجع ما
 لم يرجع وعن الشافعي في احد قوله لم يحركه الرجوع ولعله المشهور عن مالك يرجع
 الا ان يتركه وعن ابن الجنيده فليقطع عالم يرجع ركعة الثانية وبعد ركعة الاولى يقطع
 الوقتان خالفوا في وقت قبله لا بد من قطعها وعن جعفر يجب قطعها مطلقاً مع ظن
 سعة الوقت والا لم يجب ويستحب الرجوع وعن العبدول الى
 النفل قبل وهو ما تقدم به والقول الاول لا يخالف عن قوله وان كان الاحتياط
 اتمام الصلوة ثم الاعادة وهذا كله مع سعة الوقت ولو كان مضيقاً لم يضر في
 صلوة ^{فصل} النسبة الى الصلوة انما هي كما علم من الجواهر ولعله الظاهر
 على مذاهب الشافعيين لا يجوز العدول عن هذه الاثنية ساكنة عن الشرع
 حكم النافذة حكم الفريضة وعن ابنه يحتمل قويا انتقاض التيمم فيها مطلقاً و
 هو احوط ^{الرابعة} لو احدث التيمم في اثناء الصلوة سهواً وجب للناقص
 الشيخين بطلان يمينه وقيل بطلان هذه المسئلة من فروع مسئلة وقوع الحدث في الصلوة
 سهواً فاعلم ايده الله تعالى ان المشهور لا يبطال طلقاً وانما لا فرق بين العمد والسهو و
 قيل بطلان يمينه وعن الحق وخبر ان كان دخل في الصلوة يتيمم ثم سبقه الحدث فاصح

ما يتوضأ منه وان كان خل فيها موضوع ثم سبقه للحديث يتوضأ ويستأ والقول بالاحاد مطلقا
 مع كونه احولا لا يجوز عن قبح كذا لا يمنع قطع الصلوة اذا دخل فيها بالتميم مع سعة الوقت بل
 يظهر منهم ثم يبيد مولعا بالخاصة قال بعض اصحابنا اذا اجتمع ميت ومعد وكان من الماء
 ما يكفي احدهم خاصة فان كان للاحد ثم خص به ولم يجر له به لغيره ولو كان ما يحتاج من سبق
 اليه ولو كان بقية اشتركوا ولو كان ملكا لهم او ملكا لك ليس به فلا مال لك
 الخيرية في تخصيص من شاء انما الكلام في انه من الاول من هو كذا من اشتمل به
 اولوية وعنه في احد قوله يغتسل الجنب ويتم المحدث ويتم الميت ويظهر
 عن ابراهيم بن ابي نعيم ان يغتسل به الميت اذا ارتعيل اداء الصلوة الخوف فاما وكذا
 ان امكن جمع الماء ولم يجالطه نجاسة عميقة وحكة تشميل الميت به مطلقا
 اغتسال الجنب اشبه فوائدا وامكن الجميع بجمع الغسالة وجب على النول بطهونه
 المستعمل في الحديث الاكبر ولو جاء معهم ذات دم او ما من ميت والعطشان
 فقيل التحذير حسن استعماله الفرقة اول اقول يقدم العطشان ان خيف عليه
 الا فلا شبهة تقديم غسل الجنابة فانه الفرقة ومساواة من الاعمال منه وان
 لو يكن فيه جيب او كان اثنا عشر الفرقة اول ب لو كان الماء صابا وجب
 على الجميع المأدرة اليه فان انفقوا جميعا اشتركوا ولو تغلب واحد على
 اخر في حياذنه بعد استوائهم في السبوت للميت فلا خلاف في انه باثم ولكن يكره
 هو ومن الاخر لا فتقار ذلك المباحات المحمودة وعن الشيخ الاستشكال
 في تلكه وتوقف في رواية تحقيق ذلك انشاء الله تعالى في محله
 قال الحق هل يجوز ذلك الماء ان يناله لغيره مع وجوب المصلود والظهاره عند
 الوجه لا اقول وهو الوجه السادسة الظاهره لا حاد ولا فاضل

انه متى وجد الماء وتمكن من استعماله تنقض تيممه كما أمر فلو فقد
 بعد ذلك وجب عليه إعادة التيمم وعدم التيمم ديمم العذر الشرعي
 من مرض خوف عطش هل يعتبر معنى زمان يتسع لفعل الطهارة المائية ثم
 لا قولان احوطهما الثاني ولو تمكن من ماء صالح لا وضوء او اغتسل لاهلها فتنقضاء
 معاذ ذلك او ما يخفى من المكلف منه لا تقره اوجه احوطها الاول السابغ
 الشعير بل ادعى عليه الاجماع ان المخلط في مسجد الحرام ومسجد الرسول لا يجوز له
 منه الا تيمم ولا باس بالمرء في غيرهما من السابغة غير جنة استحباب التيمم وهو ضعيف
 فواتداً هذا خالف الاصحاب في فتيان الغسل في الصلوة المذكورة لو وجد الماء في
 المسجدين فغسل الواجب التيمم وقيل ان يمكن الغسل مساوي زمانه زمان التيمم ونقص
 عنه وجب يظهر من كلام بعض المتأخرين الميل الى لزوم الغسل حلقاً وبيع
 من كلام البعض انه لو يعرف بتعديده مطلقاً فائى قول تعديده مطلقاً
 حصل الا من مررت به الجائز الى المسجد اشبهه وقد عرفت ان الله في امر ان
 الفتوة لبني مع عدم الظفر فائى به مع انه راجع في عمومات الادلة ونحوها
 حيثما كان مندرجاً تحت عمومات الفتاوى ايضاً لا يستلزم قاله الاصحاب
 ولا باس به وكما له من شواهد من مسائل عديدة وان شنع به بعض
 القاصرين وخفف امره على غير المتأخرين بمرجع جمع من الاصحاب بان لا
 يرفق في هذا الحكم من المخلط وبين ما جنب فيه عمداً او دخله جناباً ولا
 فيه بعض المتأخرين والمسئلة لا يخلو عن اشكال هل تلحق بالجنب المحذور
 صريح به جمع بعض اصحابنا وهو محتمل ولكن كانت المسئلة موضع تردد وامر

المحقق في الأشهر الأظهر أنه لا يلحق بالسجدين غيرهما من الساجدين في مشروعية
 التيميم وعن الشهيد أنه استقر استحباب التيميم فيها وهو متعين لهم فلا في الحدائق
 يظهر من كلام الأصحاب أنه لا يتوهم في هذا التيميم البدلية عن الغسل إنما
 ينوبه نية استحباب المروء فلا يكون مبيحا للملوثة ونحوها ويجب عليه التيميم بغية
 فصل ويختار أقرب الطرق وعن الشهيد الثاني إن كان الغسل ممكنا في مسجد أو بقعة
 بجوارزه فلا إشكال في عدم إباحة هذا التيميم غير الجواز وكذلك لو كان في مكان
 في خارجه وإن تعذر في الخارج إتيان الوجه كونه بمسجد أو مكان حسن إلا أن في
 طائفة الصور الأولى نظرا ذمها لكونه مستحبا مع التعذر في خارجه على
 القول بعدم جواز فيه مطلقا وإن كان الاحتياط في الإعادة مطلقا
 الشا من المشهورين الناخرين تحريم الطهارة وضوء أو غسلا وتيمما للكن
 المنصوب ادعى على ذلك الإجماع بل عن الشهيد الثاني أن الحكم بالسجدة البتة
 اشتمل على فعل كاد أو الزكوة وقراءة القرآن المنذرة واداء الصوم
 فقد قطع الفاضل بجواز واستشكل في حقها بغيره عن جمع هذه الطهارة وفساد
 الصلوة أقول في القول بالبطلان فيما سوى الصور مع كونه أحوط لا يخلو عن
 قبح إلا أنه في الزكوة محل نزاع وإشكال التأسع عند الظاهر أنه لا خلاف
 في استحباب التيميم للزوم ولو مع وجوب الماء ولكن يظهر من الرواية مشروعية من
 في الوضوء ثم ذكر على خلافه ويظهر منها أيضا جواز التيميم من الدثار كما إذا كان
 العاقل المشهود مشروعية التيميم لصلوة الجنازة مع وجوب الماء وعن المحقق مشروعية
 إذا خاف فوات الصلوة وسمايته أحوط الحادية العشرة هل ينبغي
 التيميم في كل موضع يستحب فيه الغسل أو الوضوء عنه فقد رخصنا له

أشبهه رصيف في الشوارع لا أشكال في جوارحه أي كان المدل منه رافعا و
 اما في غير فوجها و يستحب له لا عن غسل الاحرام مع تعدد غسل القبول يرفع الشك
 المندوب لحدث كما ذهب اليه المرتضى لا اشكال في الاستحباب ان يكون سجدة
 الثانية عشرة المشهورة بل المجمع عليه انما اذا اتسم الجنب لا عن الفصل
 ثم احدث اعداد التيمم عن الغسل سواء كان حدثا أصغر او اكبر عن المرتضى ان
 الجنب اذا سبغ لم يحدث حدثا أصغر في جده ما يكفي للوضوء تؤذنه الاول
 أشبهه وهو العالم الباب الخامس في النجاسات احكامها وما يتعلق
 بذلك وفيه مطالب الاول في ذكر النجاسات فيه فصول
 الاول اخلاف في نجاسة البول الغائط من غير الطائرين حيوان يكون
 لحمه وان كان ذا نفس سائلة والمراد بها الدم الذي يجب جمع في العروق والى
 الطائرين من الشهود انه كغيره ويظهر من اطلاق عبارة الصدوق وجمع
 القول بطهارته خسر الطائرين وبوله مطلقا واستثنى الشئ منه النجاس
 فاف في نجاسة زرقه وبوله وبعض المتأخرين استظهر طهارة زرق الطائرين مط
 وتوقف في البول والقول الشهود لا يخلو عن قبح وعن المحقق التردد في جميع
 ما لا نفس له كما ذكرنا في النجاسات الاظهر كاشهر الطهارة وذهب جمع الى طهارة
 بول النجاش وحمل بعضهم الامر الوارد في غسل التوب عن بوله على الاستحباب
 وانول بالنجاسة غير بعيد فواتر اعراب الامم لا فرق في غير ما كحل اللحم
 بين ان يكون لحمه اصالة كالمسد وبين ان يكون لحمه كالحلال
 المستله ولو لم يكن اجماعية فللنظر فيها مجال ببول الرضيع على الاشهر
 لا ظهر عنه خلاف لان ابن الحميد رحمه الله خرج الدجاج والحلال الطاهر في المحكم

عن الجعيد لا د احوال الخيل والحمير والبغال وارثها طاهرة على الاغتر بظهور
 خلافها لا الجعيد والتخيز في احد قوله نعم القول بالكره اذ اقرب عن
 بعض المتأخرين التوقف قال بعض المحققين في نجاسة احوال دور
 الارواح الفصل الثاني لا خلاف في نجاسة مني الانسان وكذا
 من غير الانسان اذا كان له نفس سائلة الا ان بعض المحققين قد توقف فيه
 واما مني مالا نفس له فظاهر حمله من الاجحاب لطهارة والمسئلة لا يخفى
 اشكال ومن ثم تردد فيه الحق واما ما يدل من الاخبار على طهارة مني الانسان
 فاقرب مما كلفه الحقيقة مستقلة المشهور بين الاصحاب انه ليس بشيء مما يحرم
 عن الذر نجس سوى البول والمني وعن ابن الجعيد ان المني اذا كان غصيب
 سهو غسل منه الثوب الجسد هو خلاف المنفق عليه وكان كليا
 يخرج من القبيل والذبا فهو طاهر على الولد الغائط والدم والمني الفصل الثاني
 اجمع الاصحاب على نجاسة الدم قليلة وكثيرة اذا كان من ذبيحة نفس
 على ابر الجعيد فانه قال اذا كان سبعة دون درهم وسعته كفلة الا بها
 الا على لم يخبر المؤيد اما ما يدل على طهارة الدم من الروايا فاما موله او مطروحة
 قال بعض اعلام الدم اما ان يكون دم حيوان ذبيحة نفس سائلة والا ولا
 اما مسفوح او غير مسفوح وغير المسفوح اما ان يكون مضافا للذبح الشريعي
 او غيره والمختلف في اللحم بعد الذبح لها ان يكون دم حيوان كقول
 اللحم او غيره وغير ذبيحة نفس سائلة اما ان يكون دم السمك او غيره فمستة
 اقسام وتفصيل القول في ذلك ان الدم المسفوح اي النصب من العرق نجس
 لا خلاف بين علماء اهل السنة قيل ان دم هو ل الله صل الله عليه وآله

وسلم ظاهره كذا بوجهين أقول ولا حاجة تدعو إلى البحث عنهما وإنما
 المتخلف بعد الذبح إذا كان دم ما كوال اللحم فهو طاهر جلال من غير
 خلاف يعرف واستثنى من المتخلف ما يجذب به الحيوان نفسه إلى باطن
 الذبيحة فإنه نجس حرام وأما إذا كان دم غير ما كوال اللحم ما يقع عليه الركوع
 فظاهر أصح ما يجب نجاسته إلا أن بعض المتأخرين قد توقف فيه ولم يذهبوا
 وأما ما يخرج من ذي النفس السائلة بلا قوة وانصباب كسهم الشوك والعشرة
 فظاهر أصح ما يجب نجاسته على نجاسته إلا أن ظاهر العلامة طهارته أول
 كلامه غير مبرم قابل للتأويل على تقدير تسليمه فلا ريب في نجاسته
 الضعيف أما دم السمك فلا ريب في طهارته أيضا وعن ظاهر الشيخ نجاسة
 دم السمك والبق والبراغيث ولم تثبت أما دم غير السمك مما نفس له فلا
 أشكال أيضا في طهارته والخلاف لم تثبت فروع الأول عن الشيخ
 العلقمة نجاسة وأدعى إجماع الفرق عليه واستنظر فيه في المعالم وعن المحقق
 أن الصلابة التي توجد في بيض الدجاجة وشبهه أيضا نجاسة وقال في
 المعالم إلى الطهارة والقول بالنجاسة مطمع كونه أحوط لا يخلو عن
 رجحان الثاني من وجه دما في بدنه أو ثوبه ولم يعلم كونه من
 الدماء الطاهرة أو النجاسة فالوجه الطهارة والأحوط الاحتياط هكذا
 الحكم في كل شيء له أفراد بعضها طاهر وبعضها نجس كذا قيل والوجه
 عند توقف الحكم على عدم كون الأصل به النجاسة كما في الجلود
 هكذا الحكم إذا استتب دم معفو عنه بفيل المعفو الثالث عن
 الشبهة طهارة الصدبة وعن المحقق نجاسته قال لأنه يقال دم يسير

ولو ظهر ذلك لم يكن نجسا خلافاً مع الشيئ قول الى العبد المبرأ من ذنوبه في هذا الفصل
 وما ذكره شبه الرابع المسك ظاهر لا خلاف انه احب الطيب للنبينا محمد عليه
 الصلوة والسلام الفصل الرابع الميتة خرج في الفرس التي مأكول اللحم كان ميتة فخرج
 بلا خلاف ما توقف بعض المتأخرين في نجاسة جلود الميتة من شئ النفس غير الاذني ليس
 ويظهر من كلام ابراهيم وجع من الزوايا عدم جواز شئ من شئ من اجزاء الميتة في حال
 احيائها ذلك الاجماع وعلى الطيبه جواز استعمال الميتة للقطعة في الامتصاص ولا يخلو
 عن قوة والا حوط ذلك مسائل لا يخرج في نجاسة ميتة الانسان بمد يد ياكلوت
 وقبل ظهوره بالفضل وما قبل البرق فهل يلزم غسل ما اسباب جسد الميتة كما
 ورد في بعض الروايات ام لا يلزم لعل الشهود يلزم انهم على قائل بلزوم الفصل
 من احكامه كذا قبل القول بالنجاسة وان لم يرد كما عن العلامة وغيره غيره وحمل
 النجاسة عينية محضة فيجب ما يلاق الميت برطوبة كان او سبوسة ويتعدى
 نجاسة الملاقاة الى ما لا فاه برطوبة او حكيبه بمعنى انه انما تتنجس بما يلاق الميت
 ولورط بادون ما لا فاه او بمعنى انه لا يتعدى نجاسة ما يلاق الميت
 اجبا الى غيره وان صار هو متنجسا او انها عينية مع الرطوبة خاصة
 او مع السبوسة فلا اثر لها اقوال اربعة والقول الاخير لعله لا يخلو
 عن قوة لكن يحتمل استحباب الفصل مع السبوسة ومسبيل الاحتياط هما
 امكن لازم واما حمل الكشائي باجتماع نجاسة الميت والكافر على جمعتهما
 الباطن دون العنصر الشرعي الموجب لفصل الملاقاة لها برطوبة فهو منكر
 مذهب لطائفة النجاة ايدهم الله واما منكره الى الشافعي فرب عن الخبيث ان سبوسة
 ما لا ينقض له سائلة على طهرتها ومثله قال القائل وادعيا الاحكام عن التيمم نجاسة

صيته العقب والوزغ وانه عند فجر عين كالكلب الاول اشهر طهر
 حج عن الشيخ طهارة ميتة الضفدع واما يكل لحمه اذا كان مما يعيش
 في الماء وان كان ذا نفس لم يثبت الطهارة لا خلاف في كونه نجس
 بالوت اذا قطع مرجله حينئذ او ميتا فهو نجس قال العلامة لا قرب
 طهارة ما بمصل مرير الا لسان من اجزاء الصغير مثل البثور والشاغل و
 ما استقرية اقرب بل لا علم فيه فكيف وافق الاصحاب من غير خلاف يعرف
 على طهارة ما لا يحل له الحيوان وهو العظم والظفر والقرن والحافر والسرة والوبر
 وصف والرئيس والسر والناب المضر اذا اكتسب طهارة غلبا ولا نفحة وكذا على
 حل الانفة والبيض من مأكول اللحم من غير ان يترك اللحم طهارة الصوت
 والوبر والشعر والرش يترك كونهما مأخوذة بطريق الخبز والقلع وغيره الى
 الشجرة اشتراط الحجر والاول اشهر وظهر عن النجاسة ان به جل العسل
 مع الخبز الا حوط وهو ضعيف بغيره الغسل في صورة الخبز ايضا اذا فرغ من لاقته
 لجسد الميتة على القول بتعدى النجاسة مع اليسوسة والظاهر حكم القرين و
 السات الحافر والظفر والظلف حكم النعم واحتمل خلاف الشيخ هنا ايضا
 في اشتراط الكسرة والقطع بسكين ومحم عن الشيخ وانه لا فرق في الحكم
 طهارة هذا الاشياء من الميتة بكون الميتة ما يقكل لحمه لو ذك
 وبين غيره وعن العلامة انه في ما نجسه في بطن الجلال وما لا يكل
 والغول بالظهار كسائر بعض النجاسات لا ينجس عن قرب وغنه انه قال ما
 الانفة من غير الحلق الموطوء في طهارتها احتملان ادعوى هذا الية
 الله تعالى ما علم سلك الله ان اهل اللغة قد اختلفوا في الانفة من الميتة

الاثنية بكسر الهمزة وفتح الفاء مخففة ككسر الجمل والجر في صالحه كل
 وعن القاموس الاثنية بكسر الهمزة وتشديد الحاء وقد يكسر الفاء والهمزة والهمزة
 فيستخرج من بطر الحاء في المراضع اصغر فيصير في ضوئه فينظف كالمجنون تصير
 الجوهري الاثنية بالكسر وهو عن النهديك يكون الاثنية الاكل ذي
 كسر في كسر الاثنية الا وهو رضيع فاذا رعى قبل استكرش صعد
 الاثنية كرشا قول ورد اية الثاني ربما يدل على ان الاثنية هو اللبن المسخول
 لا الكرش كما في القاموس اذا عرفت هذا لم يمتك الله تعالى فاعلم
 اعانك الله في بعض المناخرين مرجح تفسير الاثنية بالكسر لان ذلك الماء
 وان فرض طهارة لكنه نجس بملامات الجلب الذي يحويه وكأنه رأى
 ان ذلك الماء النجس لا يفضل النظير لما فيه من الدهنية بخلاف الكرش
 الا ان كرش ايضا باقتضائه من اجزاء الميتة نجس ايضا وبعضهم احتل
 عدم احتياج الكرش الى التطهير لاطلاق النصوص عن الذكر
 انه حل تطهير ظاهر الكرش اولى وعي ظاهر المعص وجوب التطهير فيه
 عزمت سلمت الله انه ينسب كلام اكثر اهل اللغة ان الاثنية
 مخصوصة اذ المربع وعن الذكر الاثنية ظاهرة في الميتة والمذبوحة
 وان اكلت النحلة غير اللب اذ عرفت هذا وفتك الله فاعلم ان ذلك الله
 ان النبي اراه اوفى بالاحتياط وبه يمكن الجمع بين الادلة ان يقال
 ان الاثنية اي الشئ الجمدة في الكرش طاهرة في حد ذاتها لكن بسبب
 الملافة الجلب الذي يحويها يحتمل نجاستها فلا ولي ان يدفع منها
 ما اتصل بها ان امكن فانه يعلم ان يكون باسرها كلها واما الكرش فاعلم

بطهارة في غاية الاشكال والله يعلم حقيقة الحال **ط** قال بعض اصحاب
 طهارة البيضة نابتة وان لا قت الميتة بالرطوبة وربا لغزي الى
 الاكثر وعن العلامة **هـ** وجب القول بجاسة الملاحة **ج** وهو الاسد
 وظاهر اطلاق الفقه في طهارة البيضة **ب** بكتش البشر الا على وجه قيل
 ان الظاهر انه اتفاق وظاهر اطلاق **ك** الروايات التي منها الوثقة ان
 ومن ثم صرحهم من المنكر **د** عدم الاشتراط والقول الاول مع كونه
 احوط لا يخفى عن قوا وهل يشترط كونه صلبا كما صرح به العلامة
 في بعض كتبه ويدل عليه روايتون عجائب **ام** كما يدل عليه
 اطلاق الضأوى والروايات **ل** الثاني اقرب **الفصل الخامس**
 عن الشئ الذي في صنع التاء الميتة ظاهر وقيل انه المشهور بل عن ابن
 ودعوى الاجماع عليه وعن القاضيين وجمع الجاسفة بل عن ابي
 بحس بن عبد خلاق عينا للمقتلين من اصحابنا والمسئلة عند موضع توقف
 وسبيل الاحتياط واضح **الفصل السادس** الشهيد المشك طاهر
 اجماعا وقوله وان اخذت من غير المذكور وعن العلامة **و** **ف** **ل**
 المشك اذا انفصلت عن الظمية في حيوتها او بعد التذكية طاهر
 ان فصلت بعد موتها لا قرب الجاسة والاحوط الاجتناب وخصوصا في
 الصاوة الا عن البائة بعد التذكية كما يفهم من ظاهر صحيحه عبد الله
 بن حبه اذا يظهر منها كمن غير هلك النجس من عدم جواز الصلوة في الميتة و
 امكن ان لا يتم الصلوة فيه **الفصل السابع** المحرر **ج**
 في الشهر الاظهر بل عن الرضا وابن الاذرسي انه لا

خلافة في غايته بين المسلمين وقال الصدوق لا بأس بالصلاة في
 قوت أصابه خمر عن البحر قيل القول بالطهارة والقولان في غاية الضعف
 والسند ذوفي حجب كالحجر لا يذنب المسبكة عندنا وعن بعض
 المتأخرين القول بالطهارة واتباعها الاجتناب هو في غاية الضعف
 والظن اتفاق كلهم الا صحاب على تخصيص الحكم بنجاسة المنكر بما كان
 مانعا بالامالة وان عرض له الجلود وور الحامد وان عرض له الميعان
 مسائل **الاولى** القفاح خبر مجهول استصغر الناس واما علماء واما فهم
 مطبقون على حجب بل وعلى نجاسة ايضا الا انه ظم من بعض المتأخرين التوقف
 في نجاسته وقد يطلق اسم القفاح على كليس بمسك ولا مغيره والمراد من
 غلبانه هيجانه فهو ظاهر جلال قل بعض الصحاب ظاهر الغنا في
 الروايات انه لا يستدبر بلوغه حدا لا سكا ريل المناط العليا اقول
 ولا بعد ان يدعى انه بالغليان يصير مسكرا كما يظهر من كلام اهل
 الخبر لكنه غلبان خاص يحصل بالعمل الثانية التي جبر
 من الاصحى بالسكران والنجاسة العصار الغنية اذا غلا واشتد ولم
 يذهب ثلثاه وبعض على الحكم على مجرد الغليان وبعض على الاشتداد
 وقال المحقق اوجه الحكم بالتحريم مع الغليان في ذهاب الثلثان ووفق
 النجاسة على الاشتداد والمراد بالغليان انفلاجه وصدوره اسفله اطلاقا
 وبلا اشتداد العسل والثانيه وقال بعض الصحاب لا ريب ان التحريم يرب
 على مجرد الغليان بلا خلاف فضا ووفقا وبما يدل كلام المحقق على
 تحق الخلاف كما يمكن ان يكون ثانياه تغنيان وان غلا بنفسه او

وبالنسبة وقيل ان العلين يستلزم الاستعداد وحبل النجاسة
 والقهرم متلازمين كانه رعم ان الاستعداد هو مطلق النجاسة وان لم يدرك
 بالشك اذ اعرفت مداه علم ايدك الله ان القول بالنجاسة يبرى الى المشهور
 وعن ابن عثيم القول بالطمهارة والمسئلة محل توقف سبيل الاحتياط
 واخر الثالثة عصير الزبيب لا ينجز بالغلين بل اختلاف ظاهر
 ولا يلزم عند الاكثر فعله لا ينجز عن قح ولا موط الترك وكذا
 عصير التمر وما اذا اسكر فلا ريب في حرمة وكذا اسكر كغيره
 قتله حرام لكن اذا وقع في قلد شئ قليل من غير المانع بأكاله فله
 بحيث يستهلك فالقول بالجواز اشبه وربما يظهر من المقدس الادب على
 التردد فيه اذا عرفت هذا ايدك الله فاعلم حفظك الله ان العصير اذا طهر
 مع غيره فله القول بالنجاسة لا يعبد لزوم الاجتناب دام على القول
 بالطمهارة فلا يعبد حليته بعد ذهاب التلثين وبظهر من بعض المتأخرين
 لحلية مطلقا اعتمادا على رواية ومى فاصرف في دلالتها على المدعي
 الرابع اذ الخبز العنب فان خرج مائه وعلى فلا اشكال على الظاهر
 في تحريمه وان لم يخرج فاشبهه بغيره كلام وسبيل الاحتياط وانما النجاسة
 مقتضى الاصل والعصومات حل ماء الصبر ولا اعرف قتلا من اصحابنا
 سحر به الا ان بعض الاقاضي من المتأخرين قد ترك جعل استعماله قتل ذماب
 التلثين اولى الفصل الثامن المشركون نجس اجماعا وفي حكمهم
 جسيم اصناف الكفار قال غير واحد من اصحابنا والضايط من حرم
 من الاسلام مائة او اقله وحمد ما علم من الدين ضرورة واول تناكر

للتخاف ولا يصلح والمرئى الكتابي وغير الكتابي والثاني التواضع هم
 المعلمون بعد ذلك اهل البيت والخوارج والعلاوة وقد اجمعهم من اساطير
 عدائنا كالسيد والشيخ والعلامة الاجماع على ذلك وربما يشتم كل
 البعض بوقوع الخلاف في اليهود والنصارى ولورثت الامم من الجنية وقد
 بعض من المتأخرين والقول بما فيها استهوا الاظهر قد ورد الاذن في الواكفة
 مع اليهود والنصارى اذا اكل من طعامهم ولو اكل كل ما يطعمون وما يمل
 اليه ايديهم فانه يصير نجسا مع الرطوبة وكذلك الجوس اذا وضق واما
 قوله تعالى وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم والى اديبناهم يطبخ
 من الجوسيات اشياء مع عدم العلم بما شرع لها بالارطوبه كما يذ
 على ذلك الاختيار الصريح فواشد اقل بعض الاصحاح في الفهرست لا خلاف
 بين الاصحاح في نجاسة ما تحله الحيوان وما يحله من الكفار الا ان السيد حكى
 بعضها رتبة تحله الحيوان من نجس العين ثوب المشهورين من خروا الاصحاح
 طهارة الخافين وذبيح السيد وجمع الى النجاسة اقول ويرى
 انهم مثل اركفار عند وزنة النار كما انه لا ريب في نجاسة
 مبيع من رسول الله صلى الله عليه وسلم التصريح وصاية علي عليه السلام
 وثابت عند الضرورة ثم حذر فانه لا جرم من المفسدين الكفرة واما
 الذين نتكسروا بعد وقوع الفتن والفتن والفتن والفتن والفتن والفتن
 يحاسنهم على اشياء معلومة لا ثمة لهم بعد عدم ورود امر منهم بطلان
 ذوي اسرارهم بالفتن رة اذا اشرقت بهم بالارطوبه شمع عموم كلبون في
 يدل على انهم كانوا محكومين بالظنارة ومن شتم ثبوت طهارتهم جميع

ذكر الشيعة بطريق اول الامر اامة واحدة من بعد سماع النص من
 الامام الذي قبله بعد كونه حار فيه فانسيب سبيل من انكر امامته على
 عليه السلام بعد سماع النص عن رسول الله عليه واله وسلم والله يعلم
 وذهب بعض المحدثين الى فحاستهم ايضاً مطبوعاً في الاحتياط واخترت
 من الفلاسفة من يفضل علياً واطه عليها السلام على رسول الله صلى الله عليه وآله من
 نكلم بكلمة كثر لا الحاد حكم عليه في ظاهر الشرع بالانفراد ولا يجد صريحاً من
 التاويل كما يدل عليه اطلاق ما ورد في من قال لبي في الله قتل وغير ذلك
 والحكمة ما كان الجائزات التي ورد به الشرع او كان من الجائزات الشكسية او قام
 فنية واضحة عند الاطلاق على اداة الجازة فلا بأس بذلك ولا فهو غير
 جائز والقائل به محكوم بالكفرهم ظاهر جميع من اصحاب ان ولد
 الكافيين بهما والخجاسة الذاتية بغير خلاف واستقرب ذلك العلامة و
 القول بالطهارة عن عيبه وسبيل الاحتياط استقم مستقيم واما اذا شبهه
 المسلم فهو محكوم بالطهارة ونفى عن ذلك الخلاف الا ان بعض المتأخرين
 استشكل ذلك على القول بخجاسة ولد الكافيين يظهر من كلام الحق
 ايضاً التردد واما بوثب تبعيته للمسلم في اجراء جميع احكامه عليه
 فنحل خلاف والمسئلة موضع تردد وقد اختلفوا في خجاسة المجردة
 والجبهة والاطهر بخجاسة الجبهة واما المجردة فان عقد الجبهة صراحة فهم
 كالجبهة وان اكدوا ذلك والزم عليهم فحاستهم غير تأييد الفصل التاسع
 المشهور بين اصحابنا طهارة ولد الزنا اذ كان معتقداً لله تعالى طهراً وعن
 الرضا القول بالخجاسة الفصل العاشر خلاف بين اصحابنا في

نجاسة الكلب والخنزير البرين ولا ظهر الا شهر نجاسة الشعر ولا تحله الحيوة
 من اجزائها بل بلا خلاف في ذلك بين صاحبنا الا عن السيد قاله حكيمنا
 مسائلها اختلفوا في نجاسة المتولد منها اذا بايتهما في الاسم فمما يذهب
 التمهيد في النجاسة وعن سبطه في المدخل الى الطهارة وعن العلامة التوقف
 وذهب بعض المتأخرين الى القول بالطهارة اذا كان المتولد منها بمسورة جوتا
 طاهر المسئلة عنده عن توقف سبيل الاحتياط وافهم واما غيره فلا في
 حرمة وقال بعض الاصحاب المتولد من اجد هما وحيوان طاهر بتبع الاسم
 والمسئلة لا يخلو عن اشكال والله يعلم حقيقة الحال ح المشهور بين اصحابنا
 طهارة الكلب والخنزير البرين ولا يخلو عن حق وعن ابن ادم في نجاسة الكلب والخنزير
الفصل الحادي عشر المشهور بين قدام اصحابنا نجاسة عرق الجنين
 من المحرم بل ادعى الشيخ الاجماع عليه واكثر المتأخرين على الطهارة والقول
 بالنجاسة لا يخلو عن قوة فروع **الاول** على القول بالنجاسة لا فرق بين
 ان يكون رجلا وامرأة ولا ان يكون الجنين من زنا او وطئ فلام او بجمعة او
 مئة او اكلت روحه سواء كان انثى ام جاع او لو ينزل والاستسقاء بكيد
 كالزنا كما ذكر في النسي واما اذا وطئ في الجنين والصوم مستقر في العلامة
 طهارة العرق والمسئلة لا يخلو عن اشكال ولو وطئ الصغير جنبية والفتنة
 حكم الجنين ففي نجاسة عرقه اشكال كما افاد العلامة الثاني للعن
 علم الجنين انه قال عنده الاحتياط ان كان جنينا من احتلام ثم عرق في نوب
 اقول وعلى ذلك انه لا يتو في الانسان غايبا في النوم اذا عرق لكن ربما
 يشمر صدك كلامه المنقول بوجوب الاحتياط وبعده لا وجه له
 من ثم قال في اعالم ولا تصرف لكلامه وجهها ولا دلتها الواقعية الثالث

الحائض والنفساء والاستحاضة والمجنب من حلال اذ اخلاش بهم عن عين
 النجاسة فلا بأس بمرقهم اجماعاً نعم ينصح على الظاهر الحائض اذا كانت تحتها
 ثلثه ان يغسل بعد غلته **الفصل الثاني عشر** في اختلافوا في
 عرق الابل ليحلاله من الشجر وجمع من القدماء النجاسة وعن عامة المتأخرين
 الطهارة والمسئلة لا يخلو عن اشكال في القول بالطهارة فلا قريب الكراهة
 كما عن بعض المتأخرين **الفصل الثالث عشر** في اختلافوا في المسوخ
 والاشهر لا طهر الطهارة والمسوخ الغليل وهو كان ملوفاً في الذئب هو كان غليظاً
 ديقاً والارنب كانت امرأة تحت زوجها ولا تغتسل من جريها والوطواط كان
 يريق غود الناس في الغزاة ومثلاً نزل قوم من بني اسرائيل اعتدوا يوم السبت
 والجحش والضب قرنة من بني اسرائيل لم يرموا حيث نزل المائدة على عيسى
 ابن مريم علي نبينا وعليه الصلوة والسلام والفأرة هي القوبسية والعقرب كان
 غنماً والتب والوزغ والذئب وكان الحامصة في الترانة في رواية الكلب
 ايضا من المسوخ وفي خمسة قدر الطاووس في اخرى منها الحرمل والذئب والرا
 والدببة الدراية وفي اخرى منها الدعوس واخرى هي التي تحب سبيل القصد
 والزمرق والغنك بون الرواية الاولى لها ادق ولا يجتنب جميع ما ذكر
 احوط **الفصل الرابع عشر** في الارب والتعلق بالفأرة والورع على
 الاشهر لا طهر ظاهر سورعه استحباب المتن عن سورما محتمل وادرج الشيخ
 في يده غسل ما يصيبه من اثوب او البدن برطوبة مع انه قال في لباس عما وضعت فيه
 الفأرة من الماء واذلت الكتاب وبحث المبالاة **الفصل الخامس عشر** في
 الحامية على المتهور والمنصور طاهر خلافاً للمجند وكذا الف والجماعة وكلما

يخرج من المبدئية الى التمام او ينفذ من الاراس طاهر وعن الشفيع قال بعض اصحابنا ان الشفيع
 محض الفصل السادس عشر قال في الحديث لا اعرف قال لا يجاسن
 المحل يدلك انه ربما يعض من بعض الاضداد ذلك ثم قال ويدل على طهارته مضافا
 الى اجماع الاصحاب قد عبا وحديثا روايات عديدة ثم اعترف بان الروايات
 المشعرة بالنجاسة مطروحة باجماع الاصحاب قول وهذا الحق الذي لا يمتنع فيه الا
 ان استحباب سمع الراس بعد الخلق ومسح الاظفار بعد القطع بالماء محتمل كما
 ذكر بعض اصحاب المطلب الثاني في الاحكام ومنها مسائل الاول
 كل نجاسة فعنية وكما في كل حكم نجاسته شرعا موثقة بتنجيس بالايدي
 برطوبة الماء الى كثيره والناجم لكن وقع الخلاف في هذا نجاسة المبتة
 مع اليبوسة فمن العدالة القول بالنعك مع اليبوسة وقيل بالشبهة الثاني
 بمسنة الانسان وعن البعض عدم التعدي مع اليبوسة مطلقا وقيل للملا
 به نجس نجاسة حكمية فلا نجس في ايقية والقول بعدم التعدي مع اليبوسة
 بالنسبة الى الميت الا نسل كما هو المشهور وان كان لا يتخلو عن قوة لكر النسل
 موضع اشكال واما بالنسبة الى غير الذمى فالقول بعدم التعدي مع اليبوسة
 له الاظهر يظهر من بعض عبادان ايراد من ليس كون نجاسة الميت مط
 حكمية وانما لا يوجب غسل ما يلاقيها ويحتل حمله على من يذهب العارض
 بان ذلك في صورة اليبوسة وانما شافي نفرد بالقول بان النجس بعد ان لا
 غير النجاسة عنه بالنسبة لا يحد في نجاسة الا ما لا يقيه برطوبة وهو خلاف
 المذهب فاشق اعلم ايديك الله تعالى قال بعض اصحاب النجاسة
 العينية تطلق في كل الامم الفقهاء على معان وتقالها الحكمية فاحد ما يتعدى

بخاسته مع الرطوبة وهو مطلق الخشب وهو الاكثر خوراً وافضل اهلهم
 فاما ما كان عينه محسوساً مع قبوله الطهارة كالبول قبل جفافه وثالثها ما كان
 عينه غير قابلاً للظهور كالكلب المراد بالارطوبة التي يتوقف تأثير
 الخساسة عليها كما صرح جميع ما يتعدك منه شيء الى الملاقي واما الاستبعاد
 منه شيء فهو في حكم اليسوسة ويدل عليه اخبار موت الفأرة في الدهن الجليد
 وانه يؤخذ ما حولها والباقي طاهر الثانية حل الظن بملافة الخساسة فيقوم
 مقام العلم لا مذابح ^{أكثر} مطو وهو المنقول بين الدراج ^ب الاستبعاد
 منه وهو المنقول عن أبي الصلاح ^ج انه يقوم مقامه ان استندل السبب
 شر من شهادة العدلين واخبار ذي اليد ان لم يكن عدلاً ولا عدلاً وليه
 ذهب جمع من الاصحاب كالعلاء وغيره وربما قيد بعضهم قبول خبر العدل ليرى
 بذكر السبب خلافاً للعلماء ^{والمقتضى للتخييس} قية جمع قبول اخبارها ^{حذف}
 بخساسة ^{آله} بما اذا اجبر قبل الاستعمال فلو اخر بعد الاستعمال لم يقبل ^د
 ان استندل ^{سبب} كقول العدل فهو كالعلم وان لم يستندل كتاب
 مدني الحز وطين الشوارع لم يحكم بالتخييس ^{قول} والدم في يده هو
 ان الظن ^{بذلك} كمال العلم ^{بأنه} لا وجه ^{له} مثله وكذلك اذا استندل ^{سبب}
 ومن ثم المبيع اذا ادعى المشتري بخاسة قبل العقد ^{استندل} شبه العدلان
 بالخساسة وفي العدل الواحد شك ^{كالم} وسبيل الاحتياط واضح اذا عرفت
 هذا اي ذلك ^{لأنه} علم ^{بأنه} ربح ^{الله} ان هناك شكلاً ^{أو} عنواناً ^{أو} الفالج ^{أو} هل صدر
 وخصوصاً ^{بأنه} اذا ^{أدعى} الاحتساب ^{من} الخساسة ^{وتعلم} مباشرة ^{بعضهم} مع
 فقد يحصل الظن ^{بأنه} العلم ^{بأنه} بلاقات ^{بأنه} الخساسة ^{وغير} كالبعض ^{هل} عرفت ^{أنه} من

اهل الفضل والوعاء القم تطهير الجسد والنياب في اوقات كل صلوة فلو
 فرض لزوم الاحتجاب عن الجميع لافضل الى العصر والشرح المنفرد قد اريد
 التخصيص عن ذلك بان الشارح لم يجعل شيئا من الامكام منوطا بالوعاء
 ونفس الامر فانفس ليس له واقع وهذا خلاف الواقع كما تبيننا
 عليه في الشرح فلا يمين ذلك ولا يغني عن جوع والحنان يقال انه
 كما يحصل الظن بل العلم العاظم بما شرهم للخاصة كان فذلما عاديا استعما
 للظواهر ويجد لا يحصل العلم والظن التام له ببقائهم متجدين اما مطلق الظن
 فلا راحة حجة في ذلك فافقه ذلك جعلك الله من التقاء ولا تضيق على
 ماوسع الله عليك ومن ثم يعاب على من قصد حصول الطهارة اليقينية ويعد
 من الوسواس وكان رجل من اصحابنا ادام الله ظله العالي ورضي عنه
 ملتزما للظهور في الماء الكثير في وقت كل صلوة وقد ضرت اليه يوما مع
 عنه مد ظله العالي فقال له الى اين تفرغ عن عمل المستحاضة ثم فعل وحدثت
 الثالثة قال بعض الاصحاب ظاهر الاصحاب لا يتفارق على قبول قول الله
 في طهارته ثوبه وانكاهه وخوها ونجاستها وربما توقف في ذلك بعض
 المتأخرين ولعل الظاهر هو القبول عدلا كان او غيره ويظهر من اكثر الروايات
 والفتاوى جواز ابتداء الملوحة من غير العارف بلا سوال لكن ظاهر بعض
 الروايات استحباب الانتزاع عن اكل ما يحتمل كونه حلالا عندهم
 حراما عندنا الرابعة احتمل بعض الاصحاب وجوب الاحتجاب اذا وجد عدلا
 في ثوبه غير نجاسة وفقى الربيب عن كونه اولى وعن العلامة الوجوب بطسواء
 كان الخبز عدلا او فاسقا ولا ظهر عندي عدم الوجوب كراهة الاضامات

عليه صحاح الاختيار لكن لو رآه المأموم في أثناء الصلوة في ثوب لا مأم بخاسنة
غير مفعولها فخل جواز الاقتناء أم لا فمن بعض المتأخرين الجواز وعن آخرين
وجوب الانفصال ولاول وان كان لا يخلو عن قوة لكن لا حوط الا تمام ثم لا عادة
وهل صلوات الامام باطله في نفس الامر وان كان معذراً أم صح في الوالم في
والقول بالصححة النفس الامرية لعله اوجه وسره ذلك ان الشرط في صحة الصلوة
ليس الا اجتناب عن معلوم الخاسنة وقد جدد في الواقع فلم لو كان الامام
سأهياً لا تجبه القول بكون صلواته باطله في نفس الامر ورجح تستشكل بعض مسائل
المأموم ولكن اذا لم يعلم المأموم ان الامام جاهل ام ساه فوجهان وسبيل
الاحتياط واغفر الخاسنة الظاهر حرمه بيع العجين اذا جعن بالماء الفين
وللمتية اذا اتبع المسلم تدل عليها صحيحة الحلبي صحيحة ابن ابي عمير وبيع من
يتحل اليته وفي بعض الروايات يدل في ولا يباع ولعله احوط واعلم ايدي الله انه
لو اشتراه واحد لغيره كل كان ميتاً له لتعريف حيوان ونحو ذلك جازي
اعارة الثوب للنفس ايضاً لم يصلح بلا اعلام ولكن اذا استعار الصلوة للشك
لا تخلو عن اشكال وقد يستشكل بعض المحدثين ثبوت حرمه بيع العجين للنفس ايضاً
من اجل دلالة الرواية على جواز اعارة الثوب للنفس لم يصلح الشاسنة متعلقت
بالملافة الموجبة للنفس اشتبه محلها فان كان الاشتباه محصواً وجب جتباب
عن التبعيم وان كان غير محصور لم يظهر الخاسنة اثر وكان الحكم اذا اختلط الحكم
بالحلل كما دل على ذلك النصوص من اصول المذهب وبسبب اليه كافة
الاصحاب فانزع بعض المتأخرين في الحكم المذكور فان بعض اصحابنا اذا حكم بما
يشبه توقف الحكم بظهوره على العلم بمحصول ما يثبت به كونه طاهر وقبول مقام

شهادة العدلين ويحتمل الاستثناء بخبر العدل لعموم مفهوم ان جركه
 فاسق ولا اعتبارا بخبر العدل الا ان ينضم اليه اقران المفيد مع العلم
 ولو اقرانه منفردة بفت اقول الظاهر انهم يقوم مقام العلم لاعتبارهم مسلمة
 للظاهر ويحتمل الاستثناء بالظن الغالب انما كيدل عليه صحة
 معوية بن عمار عن الصادق عليه السلام لا تتسل مكانها لان الحجام
 موثق اذا كان ينطقه **المطلب الثالث** فيما يجب ان لا من الخامسة
 وما يعبر منها وهما مسائل **المسئلة الاولى** التي هي ما عدا ما بالجند
 عليه يجب ان لا الفاسقة عن التوبة لميلن للصلوة والطواف والوجنين
 عدا الذم على التفصيل **الاشارة** ان شاء الله تعالى وفيهم من عبارة ابن الجند
 ما سبق دم الحيض والنفث من الفاسقات اذا كان دور سبعة الدهرهم ولا يبعد
 ان يكون مرادة من الطهارة العفو كما ذكر الاصحاب عنه تنبيه قد صرح
 جمع من الاصحاب بان اعتبار الطهارة في ملبوس المصلي يحمله فيما
 ينقل ويحرك بغيره المصلي ولو في بعض احوال الصلوة فاذا امرت على راسه
 طرف عمامة وهو طاهر وطرفه الاخر على الارض وعليه فاستغسل بطل
 وقد ذكر الاصحاب من المواضع التي يجب فيها الازالة مسجد الجبهة ومكان
 المصلي باسرة عند الرنقى والمساجد عند الصلح والمأكول والشرب
 واوانيها مع الملافة بالرطوبة وامر الشارع بتغطيتها بالصفي والمضامير
 المقدسة وقد نقل الاجماع عليه وظاهر جمع منهم انما فاضلان انه
 لا فرق في ذلك بين الفاسقة المتعدية وغيرها حتى قال العلامة في
 كان معه خام بخبر صلى في المسجد لم يصح صلواته والقول بعد تحريم

ادخال الخناسة غير المتعدية الى السجل غير بعيد وكذا في الفريضة والله
 ولا يرجح ان الاجتياح في ذلك الادخال منطوقه وجوباً اذا وضعها غير بالاجل
 والمفهوم من كلام الاصحاب انقطع بوجوب الامتثال على الفور فلما دخل
 بالامتناع ثم ولو صلح فمكان في ضيق الوقت فلا خلاف في الصحة واما في التمتع
 فتقول والقول بالبطالان ان قبل بالوجوب على الفور غير بعيد فروع الاول
 وجب بعض المتأخرين تخفيف الخناسة طلقاً عند تعدد نكاحاتها وان ذلك يات
 اضطراري للطهارة من الخناسة كيدلية التيمم للطهارة من الاحداث ولو ثبت
 الا انه احوط الثاني نزول حكم الخناسة متوقف على نكاحها او استحالتها
 ولا عبدة بما في من اللون والرايحة بلا خلاف الثالث لا خلاف بين
 الاصحاب في الاستحفاء في طهر البواطن فمما في العين الرابع من محابنا من قال
 بان الجسم الصقل كالسيف والمرأة اذا اصابته الخناسة كفف في طهارته
 من الخناسة ولم يثبت وغير بعض المتأخرين ان توقف الطهارة بعد نزول
 عن الخناسة على مطهر مخصوص بالثوب والبدن والامانة واما غير الثلاثة
 فانه يظهر من الالعين المسئلة الثانية لا خلاف على الظاهر محابنا
 فيكون دم المجرع والقروح وان كان عفو انعم قد اختلف في حد
 العفو فمنهم من حد بالبرق ومنهم من حد بالانقطاع ومضى كما بين مطلقين
 مقيد بكونه في زمان يتسع لاداء الصلوة وناط بالامتناع العفو مجبول
 للشفقة بلا نزاع في احد قوليه وفي آخر بعضهم وقوف حرايتها واشتغال
 في به وجوب ذالة البعض اذ لا شيق وادى الى الثوب مع المحاب
 وعن التيمم انه ادعى الاجماع على عدم وجوب عصب المجرع وتقبل الله

بل يصلي كيف كان وان سأل وتقا حش الى ان يبرأ والقول بأنا طاعة العفو
 بحصول المشقة مع كونه احوط لا يخلو عن قبح والله يعلم فروع
 الاول يستحب على الظاهر صاحب القروح والحجرج غسل ثوبه في
 كل يوم مرة واحتمل بعض المحدثين الوجوب لم يثبت الثاني
 اذا تعدل الدم من محل الضرورة في الغتار يجب الازالة والتطهير
 واحتمل بعض المحدثين كونه عفو اذا لم يتعد بغير عظم والاوجب
 الازالة الثالثة لو اقل هذا الدم نجاسة فلا عفو ان اصابه ما يع
 طامركا المرق فمن الامتصاص من جلده عفو وهو غير بعيد منهم
 من اوجب التطهير هو احوط الرابع اذا اقل في هذا الدم جسم
 برطوبة في الجسد فهو صائب العذر او بدنه فمنهم
 من جلده عفو كما صله والاحوط التطهير والله يعلم المسئلة
 الثالثة لا خلاف ولا اشكال في ان الدم الناقص عن سبعة
 الدنهم المسفوح مأسوم في الماء الثلاثة اذا كان في الثوب فهو
 معفو عنه واما اذا كان في البدن فالمسئلة محل مرادهم اذا كان
 بقدر المحصاة سعة فيقول بكونه عفو اقرب اما اذا كان الدم في
 سعة في تلك السعة محبة فذهب الاكثر الى ايجاب الازالة وعن بعض
 عدم الوجوب الاول كونه احوط واكثر واظهر لو كان مبتقرا فمن سلاحيه
 اكثر المتأخرين انه عفو وان زاد عن الدرهم الا ان يفضا حش والرحمة
 فيه الى العرف عند المحقق وهو الحق ومنهم من قدما بالشبهة قدر
 ابو حنيفة في التوب وعن ابن ادريس العفو مطوقا حكمه

المجتمع ان يبلغ درهمًا واجب ازالته والا فلا ولعله لا يخلو عن قوة و
 اما الدم المنفرد في الشكيب للتعدة او فيه اذى في البدن فلا حوطه ^{ظنه}
 ان يضم احدها الى الآخر وليس لكل واحد حكمه ولو اصاب الدم
 ما تم طاهره لم يبلغ المجموع الدرهم قوله ان احوطها او وجهها لزوم الاثر
 والدم اذا انقضى من جانب الى اخر فعول الظدم واحد كما يشهد به
 المرفوع عن الشهيد لو قسّم الدم في الرقيق غواصة وفي الصفيق اثنان فرفع
 عن الجلام اذا كان الدم في شئ فاعذ ذلك بيد واصله وهو حامل احتمال الجواز
 والمنع قيل ولا وجه للتحصيل ^{بالبعد} والكثير سيان والمثله موضع تردد و
 سبيل الاحتياط واضح عن الشهيد لو اشتبه الدم المعفوع عنه بغيره
 فلا قرب المعفو ولو اشتبه الدم الطاهر بغيره فلا اصل للطهارة والطاعة
 انه لو كان هناك دمان احدهما معفوع عنه واخر غير معفوع عنه او احدهما طاهر
 واخر غير طاهر اشتبهوا فالواجب الاجتناب من كليهما ولو كان
 دم واحد ولا يعلم انه دم يرغوث او دم انسان مثلاً فلعلم ما
 الا وهو المتجه دم الخبيث غير معفوع عنه وان قل عن الداهم من غير
 خلاف بعينه وعنه الى الشئ الحاق دم النفاس الاستحاضة به وهو
 احوط وعن الراوندية الحاق دم الكافر والكلب والخنزير لا يخلو
 عن قبح ومرفوعة البني ان كان دم غيرك قليلاً كان او كثيراً اغسله
 قل نديب اعلم ايديك الله وزيديك الله فهاك ملان الروايات
 الواردة في تجديد الدم المعفوع عنه بالدرهم عملة تفصيل وتقديره ان
 ظاهره لا يصح كما افيد لا تقا^ف على انه المقتل وهو الواجب وزنه درهم وثلث

والبغلي بنك على تحقيق البعض البسني على تفسير البعض مفتوح العين شدة اللام و
عن الشهيد البغلي بأسكان العين وعن ابن ادريس به يقرب سبعة من سعة
اخضر الراحة وانه او سمع من الدينار عن ابن الجنيده ان سبعة كعقه
الاجهام الاعلى وعن ابن عقيل به انه بسعة الدينار وعن الشهيد الثاني
انه قد يفقد الوسط ايضا والعقل بالقدر الاقل مع كونه احوط
لا يخلو عن قوة المسئلة الرابعة اظهاره لا خلاف بين أصحابه في
كل ما لا يتم الصلوة فيه منفردا كالقلنسوة والخف عن نجاسة وانما يتم
حيث عرف عن زهري ان زلزلة النجاسة عنه وذكر المفيد ان التنزه عن نجاسة الخف فضل
ولم اقف على من في ذلك من وجوه عبد الرحمن جلي في فعلك اذا كانت طاهرة فان ذلك
من السنة اذ عرفت هذا ايدى الله فاعلم وفعاك الله انهم رحمهم الله مع انما
على اصل الحكم فخلق منهم من عزم بالنسبة الى اللبوس المحول ومن هو كذا
من خص المحول باللباس منهم من عزم وخص ابن ادريس باللباس تبعه العلامة
فقال لو كان معه دراهم نجسة لم تعص صلوة عن ظاهر الراوندى في قصر الحكم خمسة اشياء
القلنسوة والتمكة والجراب الخف والنعل والقول الاول غير بعيد ^{تفسير} والا
على ما ذكر الراوندى احوط وقد ورد في بعض الروايات ان العمامة
ايضا ما لا يتم الصلوة فيه وقد افق به الصلة فان وقال المولى الجليبي والعمل
على خلافه الراوندى حصل العمامة على نحو العصابة فانه لا يمكن
ستر العورة بها وهو الاقرب والله يعلم فروع الاول عن
الحقق به لو حصل حيوانا طاهرا غير ما كول اللحم او صبيبا
لم تبطل صلوة فقد ركب الحسين عليه السلام ظهر جمل وهو ساجد فظهرت ^{هذه}

ان المحمول لو كان حيواناً نجساً بطلت الصلوة وقد تأمل في ذلك بعض
 المحدثين والمسئلة لا يحلوهن اشكال ولا احتياطهما امكن لانهم وهو
 العالم الثاني في ذكر جمع من اصحاب انه اذا جبر عظم بعظم نجس
 كعظم الكلب الكافر قلعه ما لم يخف الخلف والمشقة وادعى عليه الاجماع
 واحتل في الذكر في عدم الوجوب اذا اكتسب اللحم لا حافة بابا طين وما احتل
 المحتل متجه الثالث عن العلامة لو ادخل ما نجس تحت جلدة وجب
 عليه اخراجه مع عدم الضرر واعاد كل صلوة صلها فظاهر جمع من
 متأخر المتأخرين فهو وهو ان كان غير بعيد لكن لا اول احوط ولو خرج اليد
 من الجسد ولم يبرح القضاء اليد فلفظاته عفو ويغري الى التمهيد للجمع
 بوجوب اخراجه ايضا والظاهر وجوب الامانة ذكره على سبيل الاحتمال وعنه
 لو شرب نجساً فالاقرب وجوب استغائه ان امكن لم يثبت وعن
 العلامة لو شرب خمر الواكل ميتة فقه وجوب التقى نظراً والاقرب الوجوب
 وقبل هو احوط ولا يوجب عدم الوجوب الا في الخمر واذا علم حصول الاسكار
 فالظن وجوب الفحش من الاسكار كرواقط على كماروي عن ابي الحسن
 انه بعث غلاماً ليشترى له بيضاً فاخذ الغلام بيضه او بيضتين فقام
 بهما فلما اتى به اكلهما فقال ولى له ارضيه من القمار فدهى بطست فميتا
 على القول بالوجوب فهل تبطل الصلوة قبل اكلهما التذ وان قيل بالبطلان
 لكان متجه المسئلة الخامسة المشهورة بين اصحابنا انه يعفى عن
 نجاسة ثوب المرتبة للصبي في الثوب الواحد اذا اغسلته في اليوم مرة وهو
 غير بعيد للرواية الخبر ضعفاً لعل غير واحد من اصحاب ولا يبعد شمول
 الحكم للصبية ايضاً اذا وارض في الرواية لفظ المولود وبعض المتأخرين

استمر عليه شموله لها والظاهر انك لا تتعدى الحكم الى غير البول وعن الشهيد
نقله الى الغائط ايضاً وهو بعيد والحق الله ونحوه كما يفهم من
اطلاق بعض العبارات ابعده والحق بعض المربية الربية وانك اחרى و
هو مع كونه احوط اقرب والحق بعض الاصحاب بالواحد النعته ولا
وجه وعن الشهيد الثاني انه توقف ويظهر عن بعض المتأخرين عدم الحاق
وهو احوط قليل ولو كان لها اكثر من ثوب فان احتاجت الى لبس الجميع
لربح ونحوه فالظاهر ان الشرب الواحد وهو الوجه وقد صرح جمع من المتأخرين
بعدم التعدد في الحكم الى البين وتقرى الرخصة فيه الى سبيل الحسن من
مستأنف الشهيد الثاني واعلم بجهلك الله انه قد دل هذا الخبر والغناوي
على قبح الفصل في بول الصبي هنا وان كان الحكم في الصبي الذي لا ينظم
انما هو الصبي غير اللقائم وقد ذكر كثير من الاصحاب ان المراد باليوم ما يشمل
الليل ايضاً وهو غير بعيد وادعى الشيخ عليه الاجماع وتوقف في ذلك
بعض المتأخرين وقد ذكر جمع ان الفضل ان يجعل غسل الثوب آخر النهار
لتوقع الصلوة الا ربع بالطهارة وقال الشهيد في وجوبه اشكال ولا يظهر
الاستحباب وعندك في ثبوت الاستحباب ايضاً نظر فضلاً عن الوجوب
الا انه لا ريب في انه احوط وهل يجب ايقاع الصلوة عقيب غسل
الثوب التمكن من لبسه متى اقتضت العادة بتفسيه بالتأخير ام لا ويجوز
لعل اوجهها الاول ولو اخل بالفضل فقبل الطلوع بوضوء الصلوة
لجواز تأخير الفضل الوقت وهو الوجه والله يعلم المسئلة الحاسنة
لا اشكال ولا خلاف في العفو عما يتعدى اذ الله من الخباسة التي في

البدن وأما في التوب فذهب جمع كثير من الأصحاب إلى عدم العفو و
 وجوب لصلاة عارياً وعن الشهيد بن الصلوة فيه أفضل وهو مشعر بالخير به صرح
 ابن الحنابلة وأفتى بأعادة الصلوة في الوقت إذا وجد ثوباً طاهراً وجعل الأعادة في
 خارج الوقت فضل في المسئلة موضع اشكال ولعل الأحوط ولا سيما مع سعة
 الوقت فصل فيه ثم يصل عارياً ثم يعيد إذا وجد الماء أو وجد ثوباً طاهراً
 فربما قل بعض أصحابنا لو فقدت نجاسة في الثوب البدن واقتصرت النجاسة
 بأحد ما وجب الأزالة عن الآخر ولو كانت النجاسة متفرقة وامكن إزالة بعضها
 وجب على تقدير اجتماعها فكانت دماً وامكن تقليله بحيث يصل إلى أحد العفو
 وجب العفو للوجوب نظر ولا تعرف لهذه التفرقة وجهها كما أفاد في الخلاف
 بـ خلافي أنه لو اضطر إلى الصلوة في الثوب النجس لبرء ونحوه فان صلواته
 صحيحة وإنما الخلاف في وجوب الأعادة والقول بعدم الأعادة لعله أقرب
 المسئلة السابعة ذهب جمع من الأصحاب إلى العفو عن نجاسة ثوبه
 الذي تواتر بوله إذا غسله في النهار مرة وإن قبل أن يحكه حكمه السلس
 كما اختاره بعض المتأخرين كما حسننا والله يعلم الباب السادس
 في الطهارة وههنا مسائل الأولى من الطهارة الشمس وعن جمع ما تنفد
 الشمس لا يطهر لكن يجوز استعماله مع اليبوسة حتى في السجود عليه
 كما عن الراوندية وأبرج حزمه وعن ظاهر المداير التوقف في المسئلة وقد
 اختلفوا أيضاً في أنه ما الذي يطهر بكم النجاسة على البول نجس ومعلوم كل
 نجاسة ليس لها أثر ثم بعد اليبوسة أو كانت لها عين فإن قلت بوجه غير مطهر
 الذي يطهر بها من المواضع فمن الحق والعلامة وجميع طهارة الأثر في كل مكان

ولا يحول عادة كالأشجار ولا بنية ولا دناد الداخلة والقواصة على الشجر
والخضر والجمادى من المنقول من زوال عيد النجاسة أي نجاسة كانت وعن العلامة
في المنتهى تخصيص النجاسة بالبول وعن ظاهر الوسيلة تخصيص المواضع بالبول
والخضر والبواركة وأما المنقول سوكا مرفلا يظهر ثقافة والقول بالظاهرة أشبه
جميع ما مر مع التجفيف من زوال عيد النجاسة أي نجاسة كانت وعن بعض المتأخرين
احتمال عدم الظهور إذ جف البول بالشمس لم يبلل الموضع بالماء وهو أحوط
لما ما يدل عليه بعض الروايات من جواز الصلوة على المحصر وغيرها مع جفافها
بغير الشمس أيضا فهي وإن كانت تشر بظلمتها جواز السجود عليها أيضا لكنه
خلاف المذهب ما يظهر من التردد فيه من كلام بعض المتأخرين
الحدثين لا وجه له ولا دخل للريح فتجفيف الشمس كما يؤمن به بعض الروايات
كلام الشافعي وأما له دخل في جواز الصلوة في ذلك الموضع ادعى
الرطوبة فتعكس النجاسة إلى البدن فلا يحل الصلوة بها ويظهر من كلام
المحقق المنقول أنه إذا تجف لا رطوبة في البول أو بغيره وبيل الموضع بعد زوال العين
وجف الريح طهره لكنه لم يصرح به بل يلزم عليه من دليله وإذا اشتقت الشمس
على شيء متنجس طهره وأصاب الريح فاشتد الجفاف إلى الشمس طهره إن كان
أيضا دخل في اشتد إلى غيرها مع اشتدادها عليه أيضا فوجبان والتجديد للصوم
من الطين إذا اشتقت الشمس على أحد طرفيه فهل يطهر طرفه الآخر فيه ثم دلو
بقاء حكم النجاسة الثانية قهراً وقد سبق ذكر حكمه وأقسامه وهذا المهم
كيفية إزالة النجاسة به وما يتعلق بذلك ويلحق به فلهذا **الاول**
المشهور بين أصحاب جوب المرتين في تطهير البول عن الثوب المبدى في

غير بول الرضيع وعن الشيخ والحق عدم التعدد مط في غير الموضع والاوّل مع كونه
احوط لا يخلو عن غنى وهل يلزم الفصل بين المرتبتين كما نحن في التثنية الثاني في
صحب الماء بقدر الغسلتين كما هو مختار السيد السند محسن الاعرجي وعن صاحب
المدارك الاول فيما يقترن فيه العصر والثاني فيما لم يقترن فيه ورعاية القول الاول مط
احوط لكن في الجائز كونه المرتبة والحق الراكد الكثير لا يخلو عن قوة وعن
تجيب الدين عدله والظاهر الفرق بين الثوب والبدن في الاستغناء بالمرتبة في
الجائز وتردد بعض المتأخرين في غاية البعد المحكم غير الثوب البدن هذا ولا في
فرض بعض المتأخرين وجوب المرتبة في نجاسة البول مط سواء كان التثنية بدنا او ثوبا
او غيرهما والمر في غير البول وعن المعتزلة انه اعتبر المرتبة بعد إزالة النجاسة مط وعن
ابراهم بن جوب المرتبة فيما له قوام ونحن كما بينه دون غنى والقول بالمرتبة في
القول مط وفيما له شغل مع كونه احوط لا يخلو عن قرب الاحوط للتعدد مط والله لم
الشأن في يجب العصر فيما يمكن فيه من غير خلاف يرون عدم غسله ولو يصير
جف بالحواء الشمس فمن العبالامة التوقف عن الشيخ وجمع عدم الطهارة وهو
الاوّل هل يجب العصر مرتين فيما ينسل كل او من كما عن الحق اورد في المرتبة
مط كما في التثنية وهل يجب العصر بين الغسلتين على القول بالاجزاء بالمرتبة
كما في التثنية او انه بعد ما كثر الصدوق وابيه راصل الظن الاول والثاني
ومن الثاني والثاني والقول بالتعدد احوط وقال بعض المتأخرين ان قلنا ان العصر
داخل في معنى الفصل كما عن القبر وجب تعدد بعد الغسل وان قيل انه
لزوال اخراء النجاسة الراحة في الثوب اتمه اعتبارا في الفصل الاول وان قلنا
انه لا يخرج النجاسة النجاسة كما عن العلامة اتمه اعتبارا بعد الغسلتين و

وروايتهم من اطلاق كلام الحق اعتبارا للصحة في الكثرة ايضا
 هو ضعيف جدا وحزم العلامة يسبق له فيه وهو الوجه الثالث اعتبر
 العلامة ذلك في تطهير الجسد وغيره من الاجسام الصلبة ولم يقف
 فهمه لو توقف ازالة الخبثات عليه وجب عن ظاهر الاعتبار استصحاب هو
 غير ثابت عنهم قد يكون الغالب على الجسد ونحو اليبوسة كاذبا بل الجسد من
 قبل يكون بايصال الماء اسهل وقد ورد في بعض الروايات ان الله سبحانه
 الاسهل لا يسهل في الاستصحاب محتمل الرايع مروي عن عيسى بن جعفر انه
 سئل اخاه موسى عن الفرائض يكون فيه كثر من الصوف فيصيبه البول
 كيف يغسل قال يغسل الظاهر ثم يصب عليه الماء في المكان الذي اساب البول
 حتى يخرج الماء جانب الفرائض الاخر وقد اعتبر العلامة ذلك والتفريق
 يتعد فيه العصر وهو احوط وكذلك قد صلب امرين الخامس عن
 جمع من الاضغاب ان ما لا يفصل عنه الفسالة بنفسها ولا بالعصر ولا بالذات
 كالصابون والورق والفواكه والخبز والحبوب وما يجري هذا الجري
 يتوقف تطهارته على الغسل في الكثير وعن اخرين يطهر الغسل في القليل
 ايضا ولا شبه الطهارة اذا صلب عليه الماء بحيث يخرج منه الفسالة بان
 يوضع في اناء مشبكة ويصب عليه الماء وتحرك الانية ولا يغسل لثيابا
 المستخلعة من البسالة ويمكن تطهيرها ايضا بان يوضع في ثوب ويعد عليه
 الماء وتحرك حتى يخرج الماء من طرفه الاخر فيحصل اليقين بوصول الماء
 الى جميع اجزائه ويمكن اخراجه الفسالة من بالذات الخفيف ايضا لكن
 الخبر اذا كان صلبا فطهارته موحدة وانما ليس بحيث يصير كالخبر فالظ

عدم الطهارة والصابون الذي يمتنع في يلاذ تا طهارته ايضا على كلام
 سواء غسل في الكثير او القليل لانه يصير ظاهر سطحه لونا كالبحر
 وان فرض صلبا بحيث لو صير الماء كالبحر وانفصل عن ظاهر سطحه طهر
 الظاهر ان لم يوجد فيه الدهنية المأفة عن وصول الماء واما اذا انشعب
 الصابون في الماء النجس والسهم والحظوة وما اشبه ذلك فمن العلامة
 انه كالبحر لا يطهر الظاهر طهارة الصابون حج لا في القليل ولا في الكثير
 طهارة الحظوة ونحوه والكثير اذا انشعب فيه بحيث يحصل العلم بنفوذ
 الماء فيه وفي السهم ونحوه تأمل من اجل الشك في وجود الدهنية المأفة
 عن تطهيره وحدهما والله يعلم وعبر العلامة انه قل عن بعض العامة ان اللحم
 اذا كان مرقه نجسا يطهر بان يغسل ثلثا ويترك حتى يجف كل من فكون ذلك
 كالصبر وقولاه في الظاهر في عبارته انه قواه باعتبار قبوله التطهير وكيفية
 وبأجالة المأثورة المشهور بين اصحاب طهارة المرق وجواز اكل اللحم
 بعد الغسل لكنهم اطلقوا الظاهر اختصاص الحكم بصورة عدم سريانة النجاسة
 في باطن اللحم والا كان حكمه حكم السقم في الماء النجس كما صرح به الحق
 ثم هذا اذا لم يكن فيه الدهنية والا فلا يطهر اذا نزلت السادسة
 اختلصوا والبحرين المعنى بالماء النجس من علامته في احد قوليه عدم قبوله
 التطهير في القليل او الكثير لا بذهاب عيبه واستهلاكه
 في الكثير وعنه في قوله الاخر اذا مزج بالماء الكثير حتى صار دقيقا
 يصل الماء النجس جزائهم طهره يمكن جملة على القول الاول نكن ربما هوهم كلام
 البعض بطهارته اذا صار دقيقا والكثير مع امكان الاشفاق عيبا هو ظاهر بعض

الخروا له ضيف السابغ غير الماء من الماء لا يقبل التطهير كإدام باقيا على خضفة
 وعن الصادق أن الماء من التنجس إذا طرح في كبره وصل الماء في جميع أجزائه طهره في ثلثه البعد
 ولا يظهر هو بقاء على النجاسة لعدم حصول المانحة كما صرح **جميع الثامن**
 تفصل منه المسألة كالطين فما يطهر إذا طرح في الماء الكثير وعن الصادق أن
 الكاخذ مثله وهو باطل لا محل لكل التماسع لا خلاف في أن الأرض من التنجس
 يطهر الكثير الجاف وللطمر الشمس على المشهور وقيل الماء القليل ينفع على القول
 بطهارة المسألة وأما القائلون بنجاسة الفسائل فهم فيه مختلفون فمن الشيخ طهر
 به إذا قهره ولا يحتاج إلى نقل التزوي لا قطع للكان عن الحق طهارة تبه إذا جرى منه
 الموضوع آخر يكون انتهى إليه نجسا أقول هذا هو الأشبه من غير فرق بين الصلبة
 والرخي لكن يطهر سطحها الظاهر في نجس باطنها الله وصل إليه المسألة إذا عرفت
 هذا سلمت لله فلو أن الأرض إذا كان فيها علو وانحدار متبدلين بحيث إذا
 وقع عليه الماء قال له انحدار من غير أن لا أشكال في الطهارة وأما إذا توقف الماء ثم
 سأل فالعدم الطهارة العاشرة قل بعض الأصحاب بخلاف على المشهور
 من نجاسة المسألة وإن صح التطهير بالماء مشروطا بمرين الأول غلبه الطهر
الثاني أن يكون قاعا للنجاسة **الحادي عشر** الثوب
 المصبوغ بالمتنجس المائم يتوقف طهره قبل الخفاف على استهلاك الماء لا جرى
 للماء ولو توقف ذلك على تكرار الماء أزم بالحجالة للمستبر في التطهير من
 الظاهر سلاكات الماء وقنوخه مع بقاءه على الطلاقة وأما بعد الإختفاء
 فيطهر مع بقاء آخر الصبغ إذا علم نفوذ الماء في جميع تلك الأجزاء **الثاني عشر**
 المشهور بين الأصحاب أن يصبغ صبغ الماء في بول أو رضيع من غير غسل بل عن الخلاف

دعوى الإجماع الفارقة عليه وهل الجارية كالأحكام كما عن الصدوق
 أم يجب في بولها الغسل كما هو المشهور الأول لعلة لا تخلو عن قنوسيل
 الاحتياط وأصح وهل الراد بأرضيع من لم يفتد بغير اللبن كغير الجارية
 على اللبن أو ليساً به ولم يجرى كوز الحولين كما عن الشهيد وعامة المتأخرين أو من
 لم يأكل بشمونه أو أراد أنه كما عن العلامة أو من لم يبلغ السنتين كما عن ابن
 إدريس والأوسط لعلة الأوسط إذ عرفت هذا فاعلم أيديكم الله ثم إن
 جميعاً من أصحاب فروا بين الغسل والصب في الثوب ونحوه باعتبار العصر
 الغسل وعنه الصبي قبل الفرق بينهما باعتبار التقاطر انفصال الغسل والغسل عند قنوسيل
 وقال النجاشي والزمخشريان لا ينعى ظلم الذكر بمسألة الرض الصبي عن العلامة لا يخرج حقيقة الرض
 جملته أخص من النجاشي وفرق بينه وبين الغسل باعتبار السيلان في الغسل
 دون الرض وعن أهل اللغة أن النجاشي والرض بمعنى وقد استبعد صدقاً
 عما يدون الاستيعاب قول والظاهر أن الرض النجاشي بمعنى كما يدل عليه كلام
 أهل اللغة ولا حاجة فيه إلى الجريان قطعاً لكن اعتبار الاستيعاب حوطه
 محتمل وإنكار للبحث فيه كما أن في الغسل على الظاهر من الجريان سواد جريان
 بنفسه أو بمعاونه والمعتبر في باب الطهارة هو الإحصاء ما جرى بنفسه
 والنجاشي يستلزم الانفصال والصب يدل على الكثرة وليس يعتبر في مفهوم
 الجريان إلا أن الكثرة ظاهراً يستلزم الجريان فالظان بغير الصب الغسل عموم
 وخصوص مط لكن قد يطلق الصب على الرض والنجاشي أيضاً لتقارب المعنى
 ولا يبعد أن يكون المراد من الصب في بول الرضيع الغسل كما يدل عليه
 بعض الروايات ومحتمل أن يكون هذا هو مراد أصحاب رواية إبراهيم

رهائشم الواردة في الاكتفاء بالصعب في بوله وبالعسل في بول ذي الكلى
 عتقها ايضا لان يكون المراد بالعسل فيها العسل الكامل المراد فيه الاحتياط
 كما يوم اليه قوله من في انفس غسلا وبالصعب لا تكون المباعدة
 ذلك جعل الله من الفقهاء **الثالث عشر** قد ورد الامر في الروايات
 النظم في اشياء منها من الكلب جافا وهل هو واجب كما عن ابن حمزة أم مستحب
 كما هو المشهور ولعل القول الثاني لا يخلو عن قوة والاول احوط والقول
 به مبني على التعبد كما صرح به بعض المتأخرين وجعله الشنم مستحبا في مسائل
 النجاسات ايضا اذا لاقت ببيوت ولم يثبت ومنها كس الخنزير جافا والمشهور
 هنا ايضا الاستحباب عن ظاهر القيد الوجوب هو احوط ومنها كس الفأرة
 استحبابا على المشهور وعن ظاهر البعض الوجوب وقال بعض المحققين ان
 قيل بطهارة الفأرة لقبح القول بآية استحباب لا احتمال الوجوب بقوله وهو
 ليس شئ وعن جمع القول بالنظم في الفأرة الرطبة ومنها من ثوب نجسي
 استحبابا بلا خلاف وظاهرا ولكن اذا علم ملاقاته له برطوبة ومسه برطوبة
 وجب غسله بلا خلاف ومنها المذبح استحبابا او اياجة على احتمال ومنها
 بول البعير والفتاة ومنها وقوع الثوب على الكلب الميت يابس ومنها
 ما شك اصابة البول له من جسد أو ثيابه وقد ورد في رواية الامر بالتشيف
 ايضا ما شك اصابة الخيل له او الدم والنظا طراد الحكم في جميع النجاسات
 وعن سائر وجوب الرش الاول اقرب ومنها عرق الجنب في الثوب استحبابا
 او اباحة ومنها وجه الندي والصمة من المني اذا كان فيه جرح وصرح
 باستحبابه جمع وهذا محمول على ما اذا يكن مستقيما يكونه وما والا

فلا بد من حمل الرث على النسل وسما انشاء الله شجالة منها كما طالت نيتي الى
 الشيق من سر الانسان **يد** كلبا او خنزيرا او قنبرا او فارة او ورمغة
 او صكفا ذميا او ناصبيا معلنا بعد اذن الله عليه واله ولم وجب
 غسل يدها ان كان رطبا وان كان اليابسا مسحها بالتراب قول جوب النسل عبر
 الثعلب الازرق الفارة والورقة كما يدل عليه ظاهر كلام غيره
 ثابت في غير المقيد وفي مصنفه الكافر غير رطوبه المسح ببعض الحيطان
 او التراب عن ابن هجره ايجاب مسح البدن بالتراب اذا امسا الكلب او الخنزير او
 الكافر غير رطوبه وعن الشيرازي الميسوط استحباب مسح اليد بالتراب اذا
 اصابت اليد نجاسة من نجاسة كذا وجدت يحكي عنه والظاهر
 كلامة البدن من سهو الناصب في النوى وفي الاصل كان لفظ اليد يجرى
 ان يكون في الموضعين لفظ البدن وبالجمله القول لو جري مجهول دليله
 والقول الاستحباب ان كان **ك** ومن تأمل فيه العلامة لكنه ما ينسأ
 فيه في كفي فيه نصير هو كذا لا جلا كربه والله يعلم الرابع عشر
 الظاهر يعتز ازالة النجاسة من القليل ورد الماء على النجاسة فلو عكس
 لم يطهر لعله الشهور بل لا علم فيه مخالف من اصحابنا وبويدة النصوص في
 الوارد في كذا كلمة صب الماء عليه وعموم كدل على تجنيس القليل للثمة
 لتجنيس الملاقي له خرج ما خرج بالدليل في الباقي منه جافيه وكذا غسله في
 المركب من تدبير تعقيد الخلاف فيها بغيرها وبالجمله لا اشكال عندك
 في المسئلة والله يعلم الخامس عشر خلاف بين اصحابنا في انه اذا علم
 موضع النجاسة في ثوب نحي غسل ذلك الموضع خاصة واما اذا اشتبه

فيجب على الأظهر الاشتغال بكل موضع محتمل كونه الخامس فيه بل
 عن الحق انه مذهب ملائكتنا واذ حصل الاشتباه في توطين وجب تطهيرهما
 ولو قدر صلى الصلوة الواحدة فيهما مرتين وعن ابن ادريس بطريق ^{بصحة}
 عريانا قال بعض الاحكام في وقعة الاشتباه في ثلاثة فان علم كون واحد منهما
 فلكه يصلى الفريضة الواحدة في اثنين واذا تعدد الجهر به يصلى فيما
 زاد من الجهر بواحد وهو الوجه لكن هل يلزم من اجل الرعاية الترتيب
 تقديم المقدمة في كل ما حكم بانان الصلوة فيه ثم الايمان بالتأخر كالم
 يجوز ^{في} في توطين ثم اخروهم كذا عن جميع الاول وعن اخوين الثاني ولا يخلو
 عن قوة لكن الاول احوط ولو صلى الظهر في احداهما ثم صلى العصر في اخر ثم صلى
 الظهر فيما صلى فيه العصر ثم الظهر وجب إعادة العصر مرتين في كل واحد منهما
 واذا تعددت الشكوك ضاق الوقت عن التكرار فقل يصلى عاريا ثم يقضه
 ولو كان معه متيقن الطهارة فهل يعين الصلوة فيه ام يجوز ^{بصحة} في الثانية
 المعلوم طهارة احدهما كما عن بعض المتأخرين اصل الاول احوط ولو كان
 عنده ثوبا يكون احدهما طاهرا واخر نجسا خاصة معفو عنها من العلامة
 الاول له الصلوة في الطاهر كذلك اذا كان احدهما مستبدين المعفو عنها في
 الثوب قل من الاخرى كان الاول الصلوة في الاول ولو اقف على الستة
 ومنهم من سلم الصورة الاولى وتامل في الثانية ولو فقد احد الشبهين فله
 يصلى في الوجود عاريا وقبله لاكتفاء بالصلوة في الثانية والاوّل مع كونه
 احوط لا يخلو عن قول الشافعي عشر في الشك اذا اصاب الشك في واحدة
 فصل نصفه طهر النصف عنده فيه اشكال اذا الماء بعد انقطاع ورد في

بما يجاوره فيتخصر بخمس ما يلاقيه فمما اذا جعل ما يطهر الصلاة طهارة الشك عشر
 اذا اصل في النجاسة فانصلح علما عاما بطلت صلواته وجب الاعادة وقتا و
 خارجا بخلاف بين اصحابنا وقد صرح جمع في انه لا فرق في العار والنجاسة
 بين ان يكون ذلك الحكم الشرعي او جاهلا وعن بعض المتأخرين وجوب الاعادة وقتا
 في صورة الجهل والردة في القضاء وعن اخوان الجهل الساذج توجب العنونة
 وان كان شاكا في الحكم الشرعي او ظانا فهو غير معذور وهو ان كان اشبه لكن
 الكلام في وجوب الاعادة وذلك موضع تردد وانصلح جاهلا بالظان
 فعلى الاشارة لظاهر حديث صلواته وعن الشافعي بعيد في الوقت لا في خارجة
 وعن الشافعي انه حمل ذلك على من يستبرأ بدنه وثوبه عند المظنة وعن
 جمع دعوى الاجماع على عدم وجوب لقضاء لولم يعلم حتى يخرج الوقت
 فكلام الشافعي في الخلاف صحيح في وجوب الخلاف وعن المصنف وجوب
 الاعادة على من ظن انه طاهر ثم عرف بعد ذلك انه كان نجسا وهو اغنى
 لزوم الاعادة اذا كان شاكا في عدم النجاسة لشبهة الطاهر وان كان لا يحل عن قبح
 الا ان النظر غير واجب عليه من قبل كما ورد في رواية زهارة رضي الله عنهما
 في انه اصابه شيء ان نظره في حاله ووجوب الاعادة وقتا وخارجا من الروايات
 محتمل وعن بعض وجوب الاعادة في خارج الوقت فقط ولم اقف على المستند
 ان يصلح تاسيما بالقول بوجوب الاعادة وقتا وخارجا لا يخلو عن قبح وظاهر القصد
 عدم الاعادة مطوعا عن الشافعي في الوقت خاصة وعن ظاهر جمع استحباب الاعادة
 مطعما عن بعض احتمال استحباب الاعادة في جميع الصور التي لا يلزم فيها الاعادة تلبية
 اعلم يا الله تعالى ان ظاهر كلام الاصحاب لفرق بين نجاسة الاستنجاء وغيرها

اذ المشهور في ما يستتم في ناس الاستنجاء وجوب إعادة وقتاً و آخر جاكوع ابر الحنيفة
 اذا تم غسل الموال استنجاء في عادة في الوقت ويستحب بعد الوقت عن جعفر بن
 باقر عليه إعادة الوضوء والصلوة في ترك غسل الذكر و عدم إعادة الصلوة في
 ترك استنجاء الغائط وعن الشيخ عدم إعادة مط في قول وفي آخر إعادة في الوقت
 دون الخارج والقول الاول لا يخلو عن قوة في الكلام هنا موضع الاول ان
 ترك الخباصة وهو في الصلوة فان كان جاهلاً حال دخوله في الصلوة وقد علم
 سببها بقرينة فمن المشهور يبيح عليه إزالة الخباصة او الفداء الثوب الخش من العورة
 بغيره مع الامكان بان لم يمكن لا بفعل المبطل ابطالها وان لم يعلم سببها فالحكم
 كما في الصورة السابقة وعن الحق لزوم إعادة في صورتين على القول بالزوم
 إعادة المجاهر عن صاحب الدرر انه احتمل سبباً لإعادة فيها والا حوطاً تماماً
 الصلوة بعد التطهير او الفداء الثوب من العورة بغيره ان امكن والا في الثوب الخش
 ثم إعادة كذلك اذا ضاق الوقت من الصلوتين فان كان لم يسترد بدنه وثوبه مع احتمال
 قطع الصلوة ثم التقضاء لا يخلو عن قوة والا فليقض في صلوته ثم يقض الله علم
 الثاني اذا صلى ثم ترك الخباصة وشك في كونه حال الصلوة وعدمه فلا
 اشك كالاولا خلاف ظاهر في صلوته الثالث قال بعض الاصحاب لو
 وقعت الخباصة في أثناء الصلوة ثم زالت ثم علم ثم سقر على صلوته اقول لعلة لا يشك
 فيه الرابع اذا ضاق الوقت عن تطهير الثوب من الشئ يصل في الخش و
 فوقف بعض المتأخرين والا حوط ان يصل في الخش ثم يقض الثالثة انما
 تطهر ما حالته مراداً اذ خافاً وعن الشيخ في حقه قوله الخباصة الدخول الخش ولا
 ان يقال انه اذا علم بقاء اجزاء الخباصة بلا استحالة كما يدعي في ذن الدهن

الفخس فلا شبهة الفخاسة اعني نجاسة تلك الاجزاء وما يلاقيها من طوبى ولا فلاح
 الطهارة ولا طهر الفخس المتنجس في ذلك كرسياك وهل طهر ما يبعد فمك كما من بعض
 المتأخرين المسئلة لا يخلو عن اشكال لكن القول بالطهارة غير بعيد واما الطين
 الفخس اخطم بلنا حتى صاخرقا او ابراض الشيم والشهيد القول بالطهارة وعن
 الشهيد الثاني عدم وعن المحقق التوفيق هو الوجه واما العجين المجرب بالماء
 الفخس المشهور عدم الطهارة عن الشيف في احد قوليه الطهارة والاول الطهارة
 عرفت هذا فاعلم ايديك الله قد اختلفت الروايات فيها فاصنع به فخر رواية
 تباع من يستحل اكل الميتة وفي اخرها يدق ولا يبيع وفي اخرها جواز بيعها
 العجين اذا قطر فيه خمر او دم او نبيذ من اليهود والنصارى بعد ان يبين لم وعن
 الشيف جواز بيعه بلا اشتراط اعلان وهو محل نظر وعن ابن ابي عمير عدم
 جوارحه مط وهو احوط والقول بجواز بيعه منهم بعد اعلان لا يخلو عن قوة و
 عن جمع جواز بيعه من السلم ايضا بعد اعلان لان له منافع محله كاستعماله في
 علف الحيوان وربما يظهر كلام البعض ان هذا هو الشهور ويظهر كلامه
 بعض المتأخرين عدم وجوب اعلان بالنسبة اليه ايضا وهو لا يخلو عن بعد
الرابعة الامسالة فانطفئة والملقة اذا استحالت حيوانا والخمرة اذا قلبت
 خلاؤها الدم اذا صار فيها طهرى اجماعا وكذلك الماء الفخس اذا استحالت بؤلا الحيوان
 المأكول اللحم والفاذا الفخس اذا استحالت روثا له واما الكلب اذا وقع في الحمية
 فصار طما وكذلك الفخس وشبيهه اذا وقع فيها فاستحال طما والعدنة في
 البيرة فاستحالت حمالة من المحقق والعلامة الفخاسة وانه قول اكثر اهل العلم
 وعن غير واحد من المتأخرين الطهارة والاشبهه عندى في تلك الصور

الاستحالة ابتداءً تخفف في وجوب الطهارة لكن إذا كان الدلالي لما احتال محب
 ربطاً فالاحتياط على النجاسة فإذا وقع الكلب وشبهه في ماء الطهارة واستحال
 لما لا يشبه بقائهما على النجاسة ولا حذر طهارة ماء الحمة قبل التلويح كما
 ذهب إليه جمع من الأصحاب **الخامسة** الإسلام **السادسة** الأكل
 وهو داخل في الاستحالة كاختلاف الحجر خلا كما مر ويدل إطلاق الفناء
 من الروايات على طهارة النظر فيصير تبعاً ومن ثم قد بعد من الطهارة المتابعة أيضاً
 في مواضع منها هذا المذكور ومنها الرشاء والدلو كما مر في بحث البير
 منها ولد الكافر إذا أسلم ابنه على القول بنجاسة ولده ومنها سبي المسلم
السابعة قصان العصير كما تقدم **الثامنة** الاستحالة وهو في
 الدم المنقل إلى البعوضة والقل تفوق عليه وأما في غيره كما فصل كلام
 بل غير ثابت في الله يعلم **التاسعة** استنباط الحيوان الحلال **العاشرة**
 الأرض وقد اختلفوا فيما يطهر بها ومتى تطهر فمنهم من خص بالنخل والنخلة القلندر
 ومنهم من لم يذكر القلندر ومنهم من عد إلى مثل النخلين كالتفاحات وغيرها
 الكل ما يوطئ به ولو كان كخشب لا قطع وبعض أسفل العكاز والصنعة
 وبعض الكعب الرمح ومثال ذلك ويطهر من كل ما لم يعض عدم طهارة
 بالحن الخشب وبعض اشترط طهارة الأرض ببعض حرم العنبر وبعض اشترط
 جفافها وبعض جفاف القمام وبعض اشترط المشقة عشرة ذراعات وبعض
 خمسة عشر قدماً وبعض كفى مجرد اللحم وعل النمل القمام كل ما سوط
 به تطهر بالأرض لكن إذا شق خمسة عشر ذراعاً لملاش مسأل لا يتحمل فوفا
 الاستنفار بجرح السحر أيضاً وأما خبثه لا قطع فتشكك في كراهية البها على زرد

وكذلك أسفل الرشح وتساويه واعتبار طهارته الأرض بكونه احوط محمل
كما ان اعتبار البيوسة احوط واما الرطوبة الباردة التي لا يمتد فيها فادحة
على القولين كما قيل الحادية عشر في الغيبة وقد مر ذكرها في تنقيب
الاشارات **الباب السابع** في احكام الادان وههنا مقصدان
الاول فيما يجوز انقاد من الاول والثاني ولا يجوز لاخلاف بين الامهات في خصوص
استعمال اواني الذهب والفضة لا في الاكل والشرب لا في غير ذلك
كالطبخ عن الصدوق انه يكره ولا يبعد ان يكون مراده المحبة روى عن علي
انه قال الذهب يترى في انية لذهب فضة انما يخرج في بطنه نار وفي الصحيح
محمد بن اسمعيل بن رافع قال سئلت لرضا عن انية الذهب والفضة فكرهها
فقلت قد روي في كافي الحسن امرأة طلبة فضة فقال والله انما كانت لها
حلقه من فضة وهم عندي ثم قال ان العباس حين حدث بالعبد للمائة والذ
المحبة له اخذ عمل له قصب تليس من فضة نحو ما يعمل للصيناء فمر به
ابو الحسن عليه الصلوة والسلام فذكر عن ابي الحسن موسى عليه اية الذهب
الفضة مناع الذين لا يوقون وروى عن الصادق ع انه قال لا بأس بقدر الصغر
وعنه انه كان الشارب المفضل كل ان يد من من مفضل المشط كك
وروى عن الصادق ع انه سئل عن الشرط في اقداح المفضل فقال اعزلها عن
موضع الفضة وروى ان الصادق عليه السلام قد اتى بقدر من ماء فيه صبغة من
فضة فرائنه يزرعها ما سناكه وقد رخص المتوكل في فضة ودون ان ذو الفقار سيف
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجرى بل من البسما كما جعلته فضة وروى انه كان في درع
رسول الله صلى الله عليه وسلم فضة ودون عن موسى انه سئل عن المرأة لها حلقه

فضة فجازية قال فانما يكره ما يشرب به وروى عنه سئل عن اخذه عن السج والجام حبه
الفضة اركب به قال لكان موقفا لا يقدر على نزعه منه فلا بأس به فلا يركب اذا
احطت خبرها وورد في ذلك عن اهل الذکر فاعلم ان الله انما يبيح هنا فقه
مسائل الطهارة المشهورة ان الفم عن الاكل في اواني الذهب والفضة انما ينصرف في
الاحذ والمتناول منها واما ما فيها فلا يتعلق به في ولا تحريم وعن ظاهر الفقيه
تحريم لما كسول والمشرق ايضا ولعل مراده ايضا من تحريمها حال كونها
فيها الا انه من فعل محرما واخذ منها يجب عليه ان يطهر حمار كما قوه من حين
التأخير وما يشرب بذلك مآول في من فعل محرما وقوله من افغن الشئ
والحق صحة الطهارة وعن الدلالة انه استوجبة الباطل والسنة المحمودة
عن اشكال وخصوصا اذا لم يكن جديا في غيرها وان يبيح ثم ظهر
اذا وجد الماء واعاد الصلوة لكان احوط ^{في} الشبهة وتحريم اتخاذها تسمية
ايضا والبحث فيه مجال عن العلامة انه استقر في الجوز فيتمتع على هذا
الاختلاف موقوف منها جواز كسر لانية وعدم ضمان لا مرض لو كسرها
الاولاد والنكاح منها جواز بيعها بدلا لكسره وعلمه وان امكن التمسك
من يوقف به جازيها لا كسره على الاول ايضا وهل يجب السبك
كما هو ظاهر المذكور او يكفي مجرد الكسر لعله لا يخلو عن قول لكن اذا خرج
عن اسم لانية وحكم الصلح هنا حكم البيع قد اختلفوا في المقتضى
فمن الشيخ في احد قوليه حرمة استعمالها وعن عامة المتأخرين الجواز
ولعله الظاهر لكن يكره استعماله واختلفوا ايضا في وجوب غسل الفم عن موضع
الفضة واستحبابه فمن الثبوت في احد قوليه الوجوب في الاخر الاستحباب وهو

غير بعيد لكن الاجتناب الاول هم من المذهب كالمنفض كما ذهب اليه بعض
 المتأخرين او هو منوع كما ذكره الشهيد اخلاصه ثم منعه ام يجوز بلا كراهية القول
 الاول لا يخرج عن قوة والوجه الثالث محتمل ولا فرق في حرمة الاستعمال بين
 الرجال والنساء والجماع لكن هل يجب على ولي القبول والطفل منعهما ام لا فعلى الثاني
 اقرب نقل ابن ادريس عن بعض الناس جواز اوان الذئب للشاة وهو خلاف
 ما ذهب اليه الطائفة من قال العلامة في النهاية والشهيد في الذك أن الكحلة وقطر
 الغالية داخل في الاتا وتردد بعض المتأخرين في ذلك والطعن في كونها شاة
 حوتها فيه بشهادتها قد صرح جملته من الاصحاب جواز اتخاذ الحلقه للقبية
 وقبضه السيف والسلسلة واتخاذ الكفت من الذهب يربط الاسنان به وظاهر
 كلامهم جواز ذلك بلا كراهية والقول بالكراهية غير بعيد ^ط المومنان
 بالكراهية وربما يشعر بعض الروايات بتحقيقه ايضا وتردد العلامة في جواز
 استعماله ^ي قد صرح الاصحاب من غير خلاف يعرف بجواز استعمال الكف
 المتخذ من الجواهر ان علامته في ظاهر جمع من الاصحاب تحريم الحجر لكن يفترق
 البعض اجمال تخصيص الحرمة بوقت اشتغال اهل الجوب وبسط قباله عليها فاذا وضع
 الجوف فيها او كانت بعيدة لم يأت استقرب حرمة وقوع الجوف فيها وما استقربه اقرب
 قال ولا يختص التحريم بموضع الجوف فيها واما من يشتم الراجحة فلا يبتناؤه ولا ^ي
 ان يقال انه ان استتم تقرب الكف منها او تقرب بها منه واحضارها في مجلس
 حرم وبوديد ذلك ما قال في الجار من ان احضارها في المجلس استعمال لها واما ما قال
 انه بالنسبة الى غير حصه البيت ذا الربا شئنا من ذلك وان شتم ذلك شكك
 ووجه نظري احتمال حرمة الخوض في مجلس الفسق والطاعة حرج احتياط اذا

حرمة المصوم غير ثابتة بل الظاهر من هذا وخصوصاً إذا كان المقصود منه ما
 مندوب إليه كما يدل على ما رواه الشيخ في الحسن والصحیح عن زرارة قال
 حضر أبو جعفر جنازة رجل من قريش صرخت صارخة ونامعة وكان فيها
 عطاء صرخت صارخة فقال عطاء لتسكينين والرجل قال فلم تسكتن
 فقلت جعفر فقال المصن منا فلو أنا إذا رايت شيئاً من الباطل مع الحق تركت ما هو
 الحق لم يقض حق مسلم نعم إذا كان المصوم مستلزماً لمعهم عادة احتل قوماً
 الحرمات كالخمر في مجلس سق مجبر على محرم وكما حضور في مجلس لقنا مع علمه
 بأنه إذا دخل لم يترك نفسه من استماعه ونحو ذلك يجب أن ظاهر جملة هذه
 القناديل وغير ما ينص فيه الشروع لكن الظاهر لا اشكال في الاستئذان بالاشهر
 المتصوف فيها الغير المباشر على وجه لا يصدق ولا يتحقق الاستعمال كان يكون في
 دار كان هناك ضوءه فقرا شيئاً أو ما يظهر من البعض التردد فيه أيضاً
 فيشكل الأمر في الشاهد المقدسة التي ليس فيها في قناديل الذهب القناديل وما
 ما يصنع البعض فيأتي بشعاعه فيقاله فكانه لا ينفع إلا إذا لم يدل إليه من ضوء
 تلك الشموع وقال السيد السند نتيجة الشايع الكرام العجب من بعضهم أصراً
 أنه كان يرسل شعاعه إلى الروضة الرضوية على شرفها السلام والنجية لرغبه
 أنه ينفعهم أقول وكل ذلك مبني على ما هو خلاف التحقيق ويظهر من
 العلامة المجلس الفرق بين حضور المجلس إلى ما أسج فيه وبينه فانه منهم
 أن جواز الاستئذان عند عدم حضوره أبعد من ورود الاستئذان بخلاف
 الأول ولا إرغام له وجهاً وجهاً يحسم قول بعض الأصحاب فكذلك لا إرغام له في
 حكمه حكم القنية وقيل الظاهر منه وأما ما جازها للقنية والأول

لا يخلو عن قوة **عليه** لا بأس بالشرب من انية فيها دراهم ودنانير
 اتفاقاً **ثاني** قال العلامة لو استاجر صاعاً يجعل له اثناءه من ذهب او فضة
 فان قلنا بغيرهم الا تخاذل بسحق اجرة كما لو استاجر لعل صدق وقيل
 بسحق الجواز كون ذلك ضرورة مسوفة حمل الفعل المسلم على الصحة
 والقول الاول لا يخلو عن قوة الا اذا ثبتت الضرورة المسوفة فيسحق **الثاني**
 في الصورتين يوافق اذا اشتبهت الا انية هل هي من المقتدين ام مما يجوز استعماله
 فحرمة استعمالها غير ثابتة على الظواهر وان كان احط ويعتبر هنا شهادة العدلين
 وهل يكون اخبار المالك كالتبينة لا يستقر بعض المتأخرين للتأويل اذا
 حصل منه العلم ولم يعتبر المظن فلهذا لا يعتمد على الشيعي المقيّد للمظن ولا
 يبعد الوفاق على قوله واما اذا كان قوله موثقاً بفعله فلا شك على الظاهر
 جواز الوثوق عليه بغير نقل عن الجار ان المقضض انواع منها ان يكون بعض
 الانية فضة وبعضها خالصاً او غيرها متميز لكل منها عن الاخر كما تستعمل
 ظرف اصلها من الخذف وما يشبهه وفيها من الفضة ما عرف بشمول اخبار
 المقضض لهذا النوع اقول وما جاء في عزل الفم عن موضع الفضة في المقضض ربما
 يشعر بعدم شمول تلك الاخبار لهذا النوع اذ لا يمكن فيه عزل الفم من جواز
 نهما كما خلق عليه قطعة او حلقة او سلسلة من الفضة وظهر منه جواز ذلك
 ايضا وهو الاظهر منها ما كان موهماً وهو قسمان احدهما ما طلع بهاء الفضة
 اذ امر **عليه** التاكر لا يفصل منه شيء والثاني ما لبس باللباسات واستظهر في
 الاول الجواز وفي الثاني المنع مع احتمال الجواز ولعل الامر كذلك لكن اذا
 كانت ما لبس به من البسائلك مشبكة ولم يطلق عليه اسم الانية فالجواز **عبد**

وكذا اذا كان السائل قطعاً لم تكن محتوية للانية كلها ومنها ان يخطئ
 الفضة بشئ آخر ويصنع الانية ويستخرج اعتبار صدق الاسم مع عدم اعتبار
 الغلبة وهو الوجه ونهنا ما ننش بالفضة والجواز هنا ايضا اشبهه **فصل** اجاز
 جمع من الاصحاب استعمال الذهب الفضة في امور منها غلبة المصا ^و عن ابن
 لا يجوز **الحيلة** المصنف فضة والاول اظهر ويدخل في الحيلة التعشير والمخطوط
 والنقش والكسبة والجذر ونحو ذلك لكن ترك الكسبة اول ويلحق بالقرآن والجواز
 سائر الكتب الذميمة ومنها للكسبة وطرف الغالبية وعن العلامة والشهيد النجاشي
 ولا يخلو عن قبح كما مر ووقف جمع للسك في انه هل هو انية ام لا كان ^{اللفظ}
 اكثرهم احوالها على العرف وقال بعضهم لا آء والانية الواحدة والاوعية الوعاء
 ما يوضع فيه الشيء واعلم وفقت الله تعالى ان اظاهر ان الراوي ليس كل
 تحقق فيه الظرفية واستقرار الشيء عليه اذ نحو السهم غير داخل في الانية قطعاً و
 كذلك الازموني من الفضة والصندوق الكبير ونحوها فمراد منه ان يصح
 عليه اسم الوعاء ^و ونحو ما يوك كل الطعام فيه ويشرب منه متيقن ^{كل}
 ما يطبخ فيه الطعام واما ما يوك منه غير الطعام مثل ما يوضع فيه الايفون ^ك
 ام كبيراً ودخوله في الانية مشكوك فيه وكل الجرة وما يوضع فيه اشروع
 وغير ذلك من الظروف التي يوضع فيها الشيء او يخرج منها الاستعمال ^{الاشياء} لان جميعا
 من الازم مع كونهم من اكل العرب اهل الشاة ^{الاشياء} واما تلك الاشياء
 فلا قبل ميثوث الشك في القام وعلى هذا التقدير يلزم الاجتناب كما حققنا
 في الاصول واما ما ينصب ^{الاشياء} الشيء او يحمل الية فبدل وضع شيء فيه كما يوضع ^{الاسير}
 ونحوه سبيكة فضة يحمل طرف لقاعته فلعلة لا بأس به وانما كلما علم ودخل

في الامور فلا ريب وجوب الاجتناب عنه وكلما أشك في دخول شيء شكنا شيئاً عن
 اختلاف من قوله مستند في تحقيق المعنى اللغوي والظانته وجوب الاجتناب كما
 مروا غير هذا وذلك فالظانته لا بأس باستعماله ومنها الميل للعكساة من الذهب
 والفضة وقيل بالكراهة ومنها الخاتم واما خاتم الذهب لظلمة لرجال من
 تحلية السيف فان يكون تبعيته من الفضة ونفاه منها وان يكون فائده بلبوسة
 من صفاتها ويلحق بالسيف سائر آلات الحرب وعن العلامة كراهة الصفايم في
 قائم السيف هل يجوز تحلية السيف بالذهب الا لا اول منقول عن الشهيد وهو
 غير بعيد والناظر عن العلامة وهذا الكلام في الجاهل ومنها ضلة الاناء وان كان من
 الذهب على الظاهر توقف في الذهب الشهيد وعن الشيرازي رحمه الله كراهية
 تضليل الاناء بالفضة ايضاً وهو غير بعيد ومنها حلقة الفضة وان كان من الذهب
 ومنها تحلية المرأة بالقلدين واحتمل التباين المحرم ولا فرق في جميع ذلك بين
 الذكر والانثى والختم ومنها اتخاذ الاغلة من ذهب وفضة وكذلك سائر اعضاء
 القطوعة كما مر في الذهب اشكال لكن الجواز عند الحاجة غير بعيد منها تحلية المنطقة
 من الفضة للرجال ومنها كرا الذهب للنساء وقد استقر بعض المتأخرين جوازها للرجال
 ايضاً وهو غير بعيد ومنها تقضيض الحارثي تذهيبها ومنها تزويد الساجد وللشاهد
 بقنايل الذهب والفضة استقر به بعض المتأخرين كما مر وعرض الى بعض خولها
 في النبي والدرد في التحريم لان تعسها من القطيع وعلى القول بكونها داخلية في التحريم
 التحريم الظاهر في تزويد الشاهد المقدسة والضرع المقدسة والصناديق المنسوبة على
 القبور الشريفة بالذهب والفضة ومنها تزويد سقوف المساجد والشاهد والخط بالفضة
 والذهب حرم ذلك ابن ادريس القول بالجواز غير بعيد بل ذهب جمع الى جواز تزويد

سقوف الدور والخيوط أيضاً وهو محل وعن العلامة كراهة تركب الخيطان في السقف الفضة
 فواحد **الاول** من تخنن الزم من ذهب او فضة وموهة برصاص غاس غير لينة
 والذكي حرمه الاستعمال هو **الثانية** حمله الرجل محرم على المرأة
 حمله على الرجل مباح غير واحد بأولية السيف محرمه بالنسبة الى المرأة **الثالثة**
 لا فرق بين كثير الخيل وقليله في الاباحة ويجوز ان يحمل الرجل اهله من النساء
 والجوارح بالذهب والفضة وكل الصبي على الاظهر قدس روي عن النبي عليه السلام
 انه قال **لبي** ولان وسأله بالذهب والفضة وقد روي في بعض الروايات المنع من خلية
 الصبي والظلمة على الكراهة مع حمل الصبي على المذبح وحمل الاول على غير المذبح **الرابعة**
 اذا لبس المسلم او بعض لحياته بالذهب او بالفضة جاز استعماله على الظن لكونه لا يحيط في
 الذهب الترتيب واما ماء الذهب فلا بأس **الخامسة** قدس روي عن الرضا عليه السلام
 انه سئل عن السج والجمام فيه الفضة ام لا قال كان على ما يقدر على نزعها
 فلا بأس به ولا يركب وقد مر ذكر الرواية في المغفر أيضاً وهي رواية صحيحة على الظن
 لكن ظاهر الاحتياط حملها على الكراهة وهو غير بعيد **السادسة** قدس روي عن
 ابي جعفر عليه السلام قدس روي في قدس من قدس روي ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله يشير في اقتداح القوارير التي يوق بها من الشام وكان يقول في اقتداح الشاي في
 انظف انيتكم وكان يشرب في الاقداح التي يتخذ من الجلود والذئب ورد النهي في
 رويك عن كل شيء طين في فخار مصر عن كل كل فيه وعن غسل الرأس بطينها
 يذهب بالغيره وتورث الزناثة وقد روي عن النبي عليه السلام انه كان يأكل
 زيتاً وخلاً في قصعة سوداء مكتوب في وسطها قل هو الله أحد **السابعة**
 كل ما ورد فيه النهي والذم في الروايات ما هو غير داخل في الاكراه الاظهر فيه

الكرامة الثامنة ان تشبیهك لاواني على الظاهر لا يسبح استعمالها الا اذا
 لو صدق عليها اسم لانية التاسعة اواني المشركين طاهرة حتى يعلم النجاسة
 بالاختلاف على الظاهر المقصود الثاني في تطهير الاواني والاشياء الاولى
 اختلف في تطهير الاواني من ولوغ الجلب بالماء القليل المشهور انما تطهر بها
 ثلث مرارة او يمسح بالتراب عن المفيد وسطا من بالتراب عن الصلابة وقلة
 بالتراب عن ابن الجوزي لا تنسل سبع مرات او يمسح بالتراب القول بوجود الثلث
 واستحباب السبع غير بعيد احتل بعض المتأخرين الاكفأ بالان الوحد بعد
 التعريف الحق بالولوغ اللغا والشرب وقوع الجلب من جزء منه وهو احوط
 بل الحاق الشرب لا يخلو عن قوع واختلافوا في الغسلة التي بالتراب والرجح المرجح
 فيها بالماء ام لا لا بد من العمل بالاولى وبغيره الثاني الى المشهور وعلله الاقرب
 الاحوط ان تغسل اولا بالتراب ثم بالتراب المزوج واشترط في الشهادة ان
 لا يخرج التراب بالرج عن اسمه وربما يفهم من كلام القائلين باعتبار الرج اعتبارا
 مريجه على وجه يحصل به الجريان فيحصل حقيقة الغسل والاول يشبه وقد استشكل في
 الترخي في اجزاء ماء الورد وشبهه عوض الماء وربما يظهر من بعض المتأخرين عدم اخراجه
 واعتقال الاجزاء لا يخلو عن قوع وهل يشترط طهارة التراب كما عن جميع اولا كما عن الثاني
 هل التراب لا يخلو عن قوع والاول احوط واول وهل يشترط ذلك اذا اكره ولا في الحقيقة
 الاقرب خلافا لظاهر البعض وعن ابن الجوزي قد اجتزأ بما قام مقام التراب الغمر وهو بعيد
 عن الشك وان لم يوجد التراب قصر على الماء ولم اقف على مستند اوضح وربما يفرق اليه
 ان ذلك اذا لم يحيا كيجري مجراة كالا شاك وهذا انتم مشكل ان ثبت من ان التفتيح هل
 يجري في الرتان ام بل من مثلث مرارة ام لا يظهر احتمالات وهل يلزم تنجيفه لا بالتراب

كما عن ظاهر غير القيد ام لا كما عن عامة المتأخرين الاول مع كونه احوط محتمل
 لو خيف من الخل واستعمل التراب من العلامة لا اختره بالماء مرتين ومنهم من
 غسل الثالث كما في فاقدا التراب قيل بمكانه على الفاسق وهو احوط ولو لم يكن
 او كان في حكمه كما عرفت الا شهر الاظهر بل بخلاف منافع ان ولغ في
 الاشارة لزم الاستيناف لا يثبت التراب لا العدد فيما يخص طه الوضوء على المشهور
 استقرب العلامة الحافظ في الوضوء وتوיד رواية الفقه الرضوي وهو احوط ولا يثبت
 التراب في الوضوء في غير الاكابر والعمامة على الا شهر الاظهر ليس لها حكم الوضوء بل
 لو وقع في نجاسة في اثناء الطهيرة فكانت احدى مساوئها كان كافيا ولا يثبت
 ما لا راند وبالجمله اذا احدث نجاسة في التراب في الحكم فلا خلاف وان اختلفت
 الحكم للاختلاف وكل نجس يحتاج الى العدد اذا غسل في الماء والكثير من المشهور
 سقوط التعبد بكونه بد من تقديم التعيين في اداء الوضوء وعن الشافعي عدم سقوطه
 ولم يذكر حكم التعيين عن الحق مبدل سطوح الماء الجاري بميزة تعدد الغسلات وعن
 نجيب الدين اعتبار العدد في الركدة ون الجاري وعن العلامة ان الخفض في الركعة
 بميزة العدد والقول المشهور لا يخلو عن قول الثانية اختلفوا في الله سبحانه وتعالى
 من المشهور وجوب السبع وعن الشيخان حكمه كالكتاب عن الحق انه كغيره من النجاسات
 وهو اختار المرتبة فيها والقول المشهور مع كونه احوط لا يخلو عن قول الثالثة
 عن المشهور في النجس وجوب السبع وعن الحق في العدد قوله اشلت وقيل للملح الوحدة
 بعد ازالة صير النجاسة كما عن العلامة او مطلقا عن ثاوي الشافعي والقول المشهور
 والحاق جميع المسكرات لما يجرى عن الشافعي غير بعيد قلبية يظن من عباد الله
 اكثر الاحتياط ان اوجب النجس لها قبل الطهيرة وذلك ان الماء ليس بغيره غير كونه

والخشبة والخزف وعن ابن الجنيث عدم طهارته والقول الاول لا يخلو عن قبحه
كل اثار علم نفوذ الخمر في اجزاءها الباطنية بسبب كونها فيه رافعا عندنا
بالقبيل لا يخلو عن اشكال الا هو كان يدخل الماء في الماء حتى يعلم نفوذ الماء فيه
والله يعلم **الرابعة** قبل يجب غسل الاثار سبعا اذا مات فيه الجرح وهو حي
ومنهم من لم يوجب له الغسل وهو محل نظر **الخامسة** اخذوا في غسل الاثار من ياقية
النحاس **الجبيل** الشيف والشهيد وجوز الثلث فيما عدل الوضوء ولا يخلو عن قبحه وعن
الحق مرة وقيل لمرتان ويدل على الاول رواية عمار غسل الاثار ثلث مرات يصح
الماء فحرق فيه ثم يفرغ منه ذلك الماء وهكذا يفعل ثلثا وقد ظهر من بعض اخواننا
لو ملأ ماء حرا عن تحريكه وهو خير به - وقيل **كفي** في التطهير وقوله بالالة بشرط
عدم احادتها والاحوط راية المنقول وقيل هذا اذا كان الاثار ماثبتا **الباب**
الثامن في احكام الجلود ومنها ما **الاول** المشهور بين اصحابنا ادعى
عليه الاجماع ان جلده الميتة مما هو ظاهر في حيوته لا يظهر بالديانغ وخالف في ذلك
ابن الجنيث فافق طهارته به لكن منع الصلوة فيه ودعا بعض من الصلوة ايضا
القول بالطهارة وثبه جرح بعض المتأخرين والعند هو المذهب المشهور **الثاني**
ابن الجنيث في حصول الطهارة بالديانغ ان يكون ما دعي به طاهرا وهو الوجه على ما
واذا وجبت بالجنس بعد التسمية ظهرت بالفضل وجاز استعمالها في الصلوة وربما جرح
في البعض القول بخبر الديانغ بالجنس لا يبعد ان يعمل على السامحة ويا وجب استعمالها
الثالث على المختار من تقا جلود الميتة بالديانغ حل النجاسة فهل يجوز استعمالها
في غير الصلوة مع السبوسة ام لا صرح بالثلاثة ضلالت وغيرها والمشكل موضع ترح
وسبيل الاحتياط وانهم **الرابع** قال بعض الامامية لا خلاف في ان ما عد الكلب

والخبر به الاستئذان الحيواني الطاهرة يقع عليها الكركم وإنما الجلاء في أنه بعد التذكية من بشرط
 في الاستئذان جلد الدبغ الماشي المشهور الأول وعن القاضين الاستئذان بأكبر من السيد
 والمشمير القول بجواز الاستئذان مع عدم الطهارة بدبغ الدبغ وقيل بأكثرها والمذاق
 المشهور لا يخلو عن قوة وبظهر من الجواهر أن أصل عدم التذكية في كل حيوان شك
 في قائلته لها وحده فالسوخ و الحشرات باقية على مقتضى أصل القول بها إنما كان القول
 بعد هذا السباع لا يصح عليه وحده عدم التذكية وقوع التذكية طسوك الكلب نحو لم يتحقق
 بل المقتضى خلافه وهو الحق و ربما يظهر من بعض المتأخرين الميل إلى جواز الاستئذان بغير السباع بدبغ
 التذكية ولا يقتضي على قائله صريحاً من صحتها وأما ما علمنا من أن الله تعالى يستثنى من جواز الاستئذان
 الصلوة والصحبة عليها كذا نصاً وقوله **الحاكم** في اختلاف أهل الجدل في ذلك كما في الاستئذان
 بالدبغ في العلامة التوقف عن الشهيد المحرم بالنجاسة وخوم الحرق المسماة بالطهارة وقيل بأن يستفاد
 من الموقوف كالصحيح بأن الصلوة في القصر إليها وفيما صفع في رضى الإسلام إذا كان الغالب عليها المسلمين لم يأت
 في يد غير المعلوم الإسلام إذا كان الشوق سوفهم والبلاد بلادهم أقول أما القول بطهارة ما كان من
 بالدبغ كونه طهارة لا شبهة وأما ما أخذ من الجمل الإسلام في حق المسلمين فمسئلة على الشك والله يعلم
 بدبغ المتأخرين بطلان الجدل لم يوجد طهارة أو انكار في بلاد المسلمين جديلاً واعتقاداً مستعملاً أو غير
 مستعمل وكان الحكم ويستظهر جميع القول بالطهارة والحلبة والأول مع كونهم حراماً يخلو عن قوة
 إذا أصله ولو من القرآن كونهما مسلم والله يعلم **الخاتمة** في سنين الاستطابة وأما
فصل في حق البيت الحرام مذهب الأدي و يذكرنا آثاراً وبذلك هو البيت و قد
 من طاعة أمرانه تدعو إلى النجاسة والعشأ والحمام والحيات والوفاء فيحبها أبه الله على
 ضخمه في النار وروى الترمذي أن الجاهل غلبه أكثر اللحم إذا ما في كل يوم ما يذبح شحم الكليتين وفي
 رواية أنه تورث السل وروى أن من أراد أن يضره كان كثير اللحم فليحل الحكم كالجيم و

وروي عن علي بن عبد الله وثلاثة يبعون ادمان للحمام والظان المرواد اذ كان غيا
وشم الرائحة الطيبة وللبس الثياب اللينة وثلاثة يهزلن ادمان كل البصر
السلك والطالع ورثه جواز المكاح في الحمام بالاكرهه وفي الماء وروي في البيهقي
عن قول الحمام على الزين ومع الجوع وان ظن التصرف حرم كما انه لو دأب
منفعة جاز بالاكرهه فتدروى ان دخول الحمام على الزين يفي الباطن ولعله
ينفي امره وروى في كل شيء قبله بطيخ المرواة ويسكن حرارة الجوف فيحب التلبس
التعميد الخروج من الحمام في الشتاء والصيف بكنه الاستلقاء في الحمام فتدروى
عليه انه يذهب غيم الكلبتين وكثيرا من ضجاج ولا يدرك رجليه بالحمام
فانه يورث الحمام وروى في حلق في الحمام جده بالخذف فاصابه البصر فلا
يلوم من الا نفسه وروى ان من التذلل بالخذف يسل الجسد في رواية انه يفتك
الجسد عليكم بالخذف وتختل الكراهة من الحمام وغيره وتخصيص الخذف
بخذف الشا من غير مستند والتعميم مع كونه مستندا معتقدا في ايات في
عن عبد الراسين الطين فانه ينجح الوجه وروى ان ذلك طين مصر يوحمل اذ فيه
ان فاطمة ع بنت اسير لذي الحسنين عليها السلام بالطين لكن لم يجد الرواية في
الكتب المعتبرة وروى ان الصادق ع دخل الحمام فقال صاحبه تخذلي لك فقال ان لم
خفيف المونة وفي رواية انه قال على من خط من ذلك وروى ان ارضاء اذ اجاء الحمام
يخجل له صاحبه الحمام وروى ان ذلك حياة منه وكان عدم احل اذ جئ انكسار
وكل امرئ ما نوي واخلاؤه للرضاء بالا اطلاع مستبعد جدا اذ الرواية تدل على
ان فعله ذلك يكاد يورث حوله بل ربما يدل ذلك على انه كان با من ولا اقل
من انه كان مرضاه فما ذكر بعض المحدثين من ان اخلاء مطمكرا غير من ومن ثم

يلوح ان الشيء الواحد بما خالفه انما يوصف بالكره والمندوب لا يميز بينهما
 سئل الله من يحق التحقيق ان ذلك اعني تبدل الاحكام باختلاف النية انما
 يتصور فيما سوا الواجب الحرام فما ظن بعض المتفقه من الحديث ان المرء يستمع
 النساء والنظر الى الحرام والملاعبة منهن ونحو ذلك اذا كان لا ينييه التلذذ بل
 سنية العبد ونحوها فهو جائز غير جائز قطعاً بل التقى بجواز كراه صريح والله العليم
 وفعل الله انه يستحب التحية عند خروج المؤمن عن الحرام بان يقول اتقاه غشاك
 او طاب حمامك ولا يقول طاب حمامك واجلبنك بان يقول طهر الله الله او اقم
 مالك وروى عن رسول الله ﷺ ان يؤمن بالله واليوم الآخر فالزيد خال الحرام
 الايمان وروى انه سئل الصادق عليه السلام عن رجل دخل المسجد فوجد فيه النساء
 يحفظوا اذ لم يكن فيهم ذلك انك لم تقابل كل واحد منهن الا بغيره ﷺ وحفظ
 الفرج فهو من الزنا الا في هذا الموضع فانه المحفظ من ان ينظر اليه وروى عن
 قال دخلت حماماً فابلغ فيه واذا شيخ كبير وهو في الحرام فقلت يا شيخ من هذا
 الحرام قال لا يبي جعفر بن محمد قال فقلت كان يدخله قال نعم فقلت كيف كان يصنع
 قال كان يدخل فيه فيطلى عاتقه وما يليها ثم يلف انرا على اطراف اجليله ويدخل
 فاطلى سائر بدنه وقد روى عن علي بن الحسين انه قال لمجد خان حين دخل الحرام
 يا كهل ما يفتك من الخضر قال يا كهل اني مخضب فان رسول الله لم يقدح مخضب
 روي ان سوطي كان اذا اراد ان يدخل الحرام امر ان يوقله قديلاً فلو كان كيتبه
 ودخله حتى يدخله السوجان فبلقون له اللبوع فاذا دخله قسراً فاعده من قائم و
 وقد ورد النهي عن التسليط على من في الحرام ولعله محمول على ما اذا كان عارياً
 اذا هم في هذا وقلت الله تعالى فاعلم ايدي الله ان ما جاء في فم الحرام فاعلم ايدي الله

بلا ميرزا او على النقية واما النوى الوارد في التمسك فمحمول على ما اذا كان هناك سرية و
 لم اقف على كمال بالحكمة مط واما وجوب الميرزا فاما هو اذا كان مكافئاً لظاهره ثم ولا خلاف
 بالمدخل عارفاً لكونه ابيكم فقدم به عن امير المؤمنين عليه السلام قال اذا تعرض
 احدكم ظلم اليه الشيطان فليقطع فيه فاستدروا واما الاكل الوارد في غص البصر في الحكم
 فمحمول على ما اذا كان فيه عاروا احتمال الافتتان قد به يجوز النظر الى عورة الكافرة والآن
 وهو خلاف المشهور بين المحققين ظاهر الايات اخبار عموم الجماعة ومورد الخلاف اذا كان النظر
 لا بشهوة ولا لذ واما اذا كان بشهوة حرم بالاخلاق اما الله الوارد عن دخول الحكم مع الولد
 فمحمول على ما اذا كان عاروا ويظهر من الصدق الكرامة لغية المعصوم قل نبي ان
 اغتسل عاروا مع وجود الناظر فقبل بيمينه غسله وان فعل غير ما ولا يخلو القول بالاطلاق
 عن في **فصل** روي عن الصادق انه قال قليم الاطفار والاخذ من الشاكر في غسل
 الراس بالخطم ينقى الفقير من الرزق وعن **فصل** الراس بالخطم يذهب عنه
 وتنقى كذا روي انه اما من الصلح وبرادة من الفقير روي انه نثره وروي ان
 غسل الراس بالصدر يجلب الرزق جلباً وعن الصادق اغسلوا رؤوسكم بوفرة السدر
 فانه قد ساء كل ملك مقرب **كل** في موشل ومن غسل الراس بفضله الله عنه وسوء
 الشيطان سبعين يوماً ومن صرغها الله عنه لم يعص الله ومن لم يعص الله دخل الجنة وترى
 انه من **سنة** رسول الله صلى الله عليه وسلم وانه اغترى يوماً من جبريل ان يغسل راسه به
 فجاءه **فصل** روي عن امير المؤمنين ان النورة نثره وظهور الجسد وعن النبي
 قل شعر الجسد اذا طال قطع ماء الصلح ان في المفصل ورث الضعف والسلو
 ان النورة تزيل في ماء الصلح تنقى البدن وتنزله في شحم الكليتين ويسمي البدن
 وعن الصادق من اراد الاطلاء في النورة فاخلطها باصبعه فشمه وجعل على طرفه

وقال صلى الله عليه وسلم يا نوح لم تختر قه النوح وعز علي بن الحسين
 من قال اذا اطلق بالنوح اللهم طيب ميا طهر ميا طاب ميا وابد لي شعرا طاهرا لا
 يصيبك الاقطر ابتغاء سنة الرسولين ابتغاء رضوانك ومغفرة ذنوبك فحم شعرك
 ولبسك على النار وطهر خيلك وطيب خيلك وزك علي وابيصة من يلقاك ط الخفية
 السمية السهلة مائة ابراهيم خليلك ودين محمد رسول الله حبيبك ورسولك
 عاملا لبشرائك تابعا لسنة نبيك اخذاه ومناقبنا بحسن تاديبك وتاديب
 رسولك وتاديبك لبائاتك الذين غلظتكم بادبك واودعتكم لحكمة في صددكم
 وجعلتكم معاد لعصمكم صلواتك عليهم طهر الله من الاذناس في الدنيا
 ومن الذنوب بدله شعرا لا يصيبه وخلق الله بكل شعرة من جسد ملكا يسبح
 له الى ان تقوم الساعة وان تسبحه من تسبحهم تعدل ياكف تسبيحه من تسبح
 اهل الارض ويظهر من الروايت التثني في تقديم العانة والتاخير في رية
 ان ابا جعفر ابتكر ما يزار قطرة ركبته وسرته ثم امر حنيفة الحكم فطلى مكان
 خارجا من الارزاق ثم قال اخرج عني ثم طلع هو ما تحته بين ثم قال هكذا افضل وسبح
 الاطلاء وان قرب العهد ولو بعد يومين ويؤكد في كل خمسة عشر يوما فان
 عليك عشرين يوما ولو يكن عندك شيء من الصلوات فاستقرض على الله وصلما
 الشورل دجيين شديدا الكراهة حتى ورد فيه انه ليس يجوز ولا مسلم وعن
 النبي صلى الله عليه وسلم ان يوم من بالله واليوم الاخر فلا يترك حلق عاتقه فوق الاربعين و
 الرأ لا يدع فوق عشرين والتطلية في الصيف او كما من الشتاء من الصداق
 طلية في الصيف خير من عشر في الشتاء وعن النبي صلى الله عليه وسلم من دخل الحمام فاطلى ثم تبعه
 بالحناء من فرثه الى قدمه كان امانا له من الجوع والحمى والبرد والكلالة الطيبة

مثلهما وفي رواية عن الصادق عليه السلام نفع من الفقر في الدنيا عن احمد بن محمد بن عيسى انه قال
 رايت ابا جعفر قد خرج من الحمام وهو من قرنه الى قدمه مثل وردة من اشجار الجنات
 عن الصادق عليه السلام الحنايذ هب لك في زيدي في ماء الوجه ويطيب النكهة و
 يحسن الولد وروى عن ابي جعفر انه قال ان الاطافير اذا اصابتها النورة غيقت
 تشبه الاطافير الموضوعة بالحناء وظهر من الرواية استحباب اختصاف جميع البدن
 بالحناء واختصاف الاطافير او كما عرفت واما اختصاف اليدين فقط فقد ورد فيه ما يفسر
 بالكرامة ولعل المعنى انه اقل ثوابا كما يراه اليه عموم ما ورد في فضيلة الحناء ولشأن
 يقول قائل وان بال هذا خفيف عليه القوم وروى عن اسحق انه سئل ابا عبد الله
 عن التمسك بالصدق بعد النورة فقال لا بأس قلت يزعمون اسراف قال ليس بأسه
 البدن اسراف انما الاسراف فيما اتلف المال ونضر اليدين ويكون المتور يوم الاربعاء
 ضربا من ينبغي الرجل ان يتوق النورة يوم الاربعاء فانه نجس مستمر ويجوز في سائر
 الايام ولا يكن الاستحمام قد روي قلوه الاظفاركم يوم الثلاثاء واستحبوا
 الاربعاء وروى عن رسول الله عليه السلام انه قال خمس خصال يورث البرص النورة يوم
 ويوم الاربعاء والثمن غسله واغتسل بالمال الذي استخذه الشمس والاكل على الجنا
 وغشيان المرأة في حيضها والاكل على الشبع وحملت كراهة النور يوم الجمعة
 على النقية وفيه تأمل **فصل** وروى ان الخشاب من السنة وهو هذا محمد بن رسول الله
 وان فيه ثلاث خصال مهيبة في الحرب عجة الى النساء ويزيد في الباء وروى عن
 النبي عليه السلام غير الشيب لا تشبهوا باليهود والنصارى وروى ابن عبيد الله بن مسعود
 من الخشاب ان يقول رسول الله عليه السلام في غضب هذه من هذا وروى عن النبي عليه السلام من نفقة
 درهم في الخشاب فصل من نفقة الف درهم في سبيل الله ان فيه اربع وعشرة

خضلة يطرح الرمح من لاذن ويحول الفشاء عن البصر بلين الخياشيم ويطيب
 النكحة ويشد اللثة ويذهب بالفضاء ويقلد مسواكاً ويخرج به اللسان ويستتر
 به المؤمن فيعطيه الكافر وهو زينة ورواية طيب براءة في قبره ويستحي منه منكرو تكبر
 ويكره نضول الخضاب لا يكره تركه في مصيبة وكان خضاباً للجملة من البسمة كك
 خضاب المومن روى انه قيل لابي الحسن بلغنا ان الخنازير والشبث ثقل اي شيء يزيده
 في الشبث لشبث يزيد في كل يوم ولا بأس بالخضاب كله لكن السواد افضل فذكر روى
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الله الحالك ثم الاصفر ثم الاحمر وروى عن علي بن الحسين
 كان يحب خضاب الخنازير والكنم وروى ان الحسين قتل وهو خضاب بالوسمة وروى بالخنازير
 روى والكنم وروى عن ابي جعفر الخناشيل الشيب روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال الخضاب
 بالخنازير البصر ينبت الشعر ويطيب الرمح وروى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 امر النساء بالخضاب اذا البعل للزينة وغيره ان البعل لثا لا يشبه به ما يد الرجال وعن
 الصادق ع لا ينبغي للمرأة ان تعطل نفسها ولو ان قتلوا في عفتها قلادة ولا ينبغي لها
 ان تدع يدها من الخضاب وان تمسحها بالخنازير وان كانت مسنة **فصل** روى
 ان الكحل يعذب الغم وانه ينبت الشعر فيجد البصر ويعد على طول السجود وانه يزيده
 الماضة وانه يخفف الدمة وعن ابي الحسن الرضا ع من كان يوم من بالليل واليوم الآخر
 فليكن روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه يكتحل بآلة ثم لا يداوي الى فواشه وتراو في
 رواية ارجا في الرمنه وثلاثا في التيسر وعلو جعفر الاحمال بالآلة ثم طيب النكحة و
 يشد اشفا العيون وعن الصادق ع انه يحلو البصر ينبت الشعر في الجن ويذهب
 بالدمة وعنده من نام على اثن عشر مائة امن من الماء الاسود ابدا مادام ينام
 عليه وروى انه كان يكره الحسن ميل من حديد ومكحلة من عظام والاخذ حجر كحل

وعن بعض الفقهاء والاصحاب قيل ولو تحقق قل بعض المتأخرين قيل يحكي الكل من العينين
الوضوء لانه يكون حائلا عن وصول الماء الوضوء الى تحته ويكون الماء المتوضاؤه وليست شعرة
كيف خفي هذا المعنى الذي اهدى اليه على السمع واصل بقية الذين كانوا يجادلون ويأمرن
به اقول الى استبعاد في وجوب انزاله ما يكون كافيا عن وصول الماء بعد ثبوت وجوب
ايصال الماء الى ظاهر البشرة والاحتكاك والامسح لا يتنافى لانزاله انما هو انهم صدقوا الله
عليهم كانوا يتدبرون ويأمرن بذلك من فعل يصير ذلك سببا لجواز التوضا مع وجوب ذلك
المائع عن وصول الماء كذا لا يكون في عدم وجوب انزاله عن باطن العين فصل عن الرضا
ثلاث سبب البرسالة العطش اخذ الشعرة كمن الطريقة وعن الصادق استاصل شعرك
بقلم رنه وروايه وروايه وفنظ شعرك وعنه اني لا خلق في كل جهة وعن
الحسن الاول شعرة الرأس اذا طال ضعفت الجبر فذهب بعض عيون وروايه ان خلق الرأس مثله
بالشعر وروايه للشعر وما يدل على عموم الاستحباب وروايه اني يا احسن راسي رجل خلق
موضع الشعر فقال اي شيء هذا اذهب خلق راسك وعن الصادق عليه السلام خلق
القفاء يا حبيب باضم وعنه من اتخذ شعرا ولم يفرقه فراق الله بمشرك من بغداد وكان شعر
رسول الله ثم وفرق ثم يبلغ الفرق ورواي محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر عليه
والسلام ياخذ من الخبث فقال وروايه ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل طويل اللحية فقال
ما كل هذا الوضوء لوجهي بل لجلبي بل اللحية ثم دخل على النبي فقال هكذا فاضوا
وجعلني حصى انما كان ياخذ عارضية ويطن لحيته قال في اتوا بتطين اللحية
ويؤخذ تحت الدق وضرب الصفاق كمن وضع اليد على اللحية بشئ الوجه عنه ما راد
من اللحية عن القبة ففوق النار وعنه في يدين رجل في ثلثة في طول اللحية
في غش خاتمه وفي كنيته وعن عيسى بن عاصم الشارب من العسنة وعن النبي صلى الله عليه وسلم

انما أخذ الشارب من الاطعمة ان طالع الشيطان يستدعيه وعن الصادق عليه السلام
 حتى البصقة بالعبيد ويروي ان خلق العانة وثقب الاطباء بالخيضة وعن علي عليه السلام
 انه سئل ما جند بني مروان فقال اخوام حلقوا اللحي وفكوا الشوارب وعن الصادق
 الخيضة عشرة اشياء خمسة منها في الارض اخذ الشكر واخذ الحلي طم الشعر السواد والحيال وخمسها في
 خلق شعر المبدى والحناز وقليم الاظفار والحسل من الجنب والظفر والذكر وعن النبي اخذ الشعر من
 ترقه والبال من الشارب المشط لمرئيه بياكوبا قال هو الحلي والمشط طمية يشد لا ضرر من
 ان المشط يذهب بالوكا بالنون وهو الضعف وان حشركه يقل البلغم وان كثر
 تشريح الراس تجلب الرزق وتزيد في الجماع وانه خير للحاجة ويستحب عند كل صلوة وضوء
 وناخلة وكا الرضا ويشط اذا فرغ من صلواته وروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اربعين من يبله به وقيراً اذا اكثر كذا ومن فوقها سبع مرات يقرأ والعاذ بالله ويقول اللهم
 شريح عني الحوم والعنوم وحشة الصامور يقول انه يزيد في الذهن ويقطع البلغم
 عن ابن ابراهيم غسطلو ابالعاج فانه يذهب بالوكا وروى ان تشريح الذواتين يبد
 بيلاب الصدور وتشريح الحجابين امان من الجذام وعن علي التشط من قيام يوم
 الفقر وعن موسى انه يورث الضعف والقلب والتشط جالساً يقوي القلب و
 يحج الجلد عن ابن الحسن امرار المشط لوجه تشريح الراس والحية على الصدور
 والوكا ويستحب في الشعر والظفر الدم وروى اخراج في الحوض ايضا ومن اخذ
 شعرا في كرمه ولحم في كنية ولا يغير ولا يمس في الشط وتغاه اشدها حتى
 ورد في ثائف شبيهة انه لا يكلمه الله يوم القيمة ولا ينظر اليه وله حذاب اليد والسا
 على حمله على الكراهة نفي الباس في ايات منها يحيى عبد الله بن سنان روى عن بعض
 انه يحول على ثقب جميع الشيب **فصل** روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
 عظم

ويدر الزرق وشحاز الانظار وقيل القبطا ومنه يكون النسيكاد وحي عن العجوة عليه السلام
انه قبل انما اخذ الشاذ الانظار يوم الجمعة فقال بحمد الله خذها ارشدني في يوم الجمعة واثنت
في سنة ايامكم وروى عنها انما طالع في حجة بغير تقديم الاطراف للصوم بالكلية ويستحب للناس ان يترك
الانظار من اقصى شيئا كما في الذين لم يتركوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في انظاره بالانظار عن الحجة يوم
والجمعة وقال الكل للجمعة من الوستور ويستحب ان يعلم انظاره يوم الجمعة بيده فنجسه من اليد اليسرى
ويحرم نجسه من اليمن ويقول بسم الله وطسنة محمد آل محمد عليهم السلام وروى جعفر عن اخيه
الانظار وشارع كل جمعة وقال جابر بن عبد الله بسم الله وطسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وطسنة محمد وآله
عليه السلام قطعه فلامه ولا جازاة الا كتب الله عقوبتها ولا يمرض من الامراض التي يموت فيها وعن جعفر
قال جل عبد الله بن الحسين عليه السلام في الرق قال الرق مصلاة اذا صليت الفجر المطاوع
فندب في طلب الرق من رقتك الا من خرج ذلك بالعباد الله قال لا اعلان الرق ما هو افهم
من ذلك قال قلت له قال خذ شاربيا وانظاره في كل جمعة وارتبكت عينيه فليدا من انظاره
كل خير عن عتق الانبياء في الرقة للكرهه وهو طهور سنة ولعلها ما تدرى في الانظار النسيك
اطالة الشعر لو انما اذ لم يمكنه الطلق والطيلة ان قد روي ما يدعي طهارة من ان يضعه في رقبته في راية ضيقة
وان حلقه افضل منه وطيلة افضل من خلقه فصل روي انه لا ينبغي للرجل ان يدع الطيلة كل يوم
وانه من اخلاق الانبياء وسنن الرسل انه يشد القلب في رايه في الجماع ويستحب طيلة الشارب وطيلة
اول النهار لم ينزل عقله معه الى الليل وكما رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطيلة في كل جمعة
لا يجعفر خاتمة باربعه الا فيهم وطيلة النساء ما طهر لونه وخص طيبه وطيلة الرجال ما طهر لونه وخص
لونه وروى في السنن ما كثر في الطيب والحلو وروى في الطيب كرامة ولا يات الكرامة الا حار وحدث الكرامة
الوسادة وروى في انه كافي في بعض المسائل من عرق رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصفاق في صلوة من طيب
افضل من سبعة من سلق طيب وروى عنه انه قال في الطيب في الغبير والزعفران والعود كبريا

ادامة الحلق والارتيب متعلقا ويستحب تغيير ثيابه اذا كان قد مر من ميم وميم وحمله بالورد
 لم يصبه في ذلك اليوم ثم لا يهرق من عرق على الدهن يدين البشرة ويترك في المسامع ويسهل
 جراح الكبد ويذهب الشفتين في اللون وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول الدهن يذهب بلوس كان اذا اذ
 بداه بلوسه ثم لم يمتد وروى به بلوسا جبهه ثم شاربها ثم يدخل ثيابه ونشيد ثم يدهن ^{باسه}
 وروى ان دهن اللبلب يروي في العروق ويروى البشرة ويسخن البشرة واريند اليها كياخوم
 وان يقول اذا اخذ الدهن على الراحة اللهم اوسألك الزينة والزيادة والحياة واعني ذلك من
 الشين والشذاز واللقط من ادمن مؤمنات كتب اليك شعر نور يوم القيمة ولكن اكمل اوله ^{هات}
 للرجل بل يدهن في كل جعبة من اومرتين وروي في كل شهر من **فصل**
 من تناول لسانه فتمها ووضعها على عينيه ثم قال صل على محمد آل محمد لم يضر على الاذن
 حتى يغفر له وهذا اخر ما اردت ابراده في الجزء الاول من اجراء هذا الكتاب المسمى
بارشاد البتدين وقيلوه بطريقه قلنا في حقيق الصلوة بمون الله وحسن توفيقه

وقد فرغ مولفه العبد المذنب **محمد بن الحسين بن علي** عفا الله
 عنهم في واسط سنة الف مائتين ثلث وسبعين من الهجرة المقدسة يا اولئك الذين فؤادي
 اطال الله بقاءك وحسن عركي وذكرك لقد اوتيت في هذه الرسالة من مسائل
 الطهارة ما قد نال اليه الدليل ما وجدته او في باحياضه او في سبيل ولقد اشبهت في هذا
 في طمان لا خلاص في سبيل الرشاد باز لك من منيع اجتماعي حيوي وبعد عما في
 فتاة الله تعالى ذكره في الاخطار بالحياط والعمل بها جاز سائق في كل حال وفي سنة المذمة

منج من الباس واللقط والله سبحانه هو الوفي

انتهى

صنف	سر	غلط	صحيح	اصلاح	صنف	سر	غلط	صحيح	اصلاح	صنف	سر	غلط	صحيح	اصلاح	صنف	سر	غلط	صحيح	اصلاح
٥	٢	بش	نجمه	٩	٢	اما	ايضا	٥	١٣	٥	١٣	١٢	لو	١٢	٥	١٣	١٢	لو	١٢
٥	١١	من	عن	٩	٢	اما	ايضا	٥	١٣	٥	١٣	١٢	لو	١٢	٥	١٣	١٢	لو	١٢
١٢	١٢	ملاكا	ملاكا	٩	٢	اما	ايضا	٥	١٣	٥	١٣	١٢	لو	١٢	٥	١٣	١٢	لو	١٢
١٣	١٣	مورود	مورود	٩	٢	اما	ايضا	٥	١٣	٥	١٣	١٢	لو	١٢	٥	١٣	١٢	لو	١٢
١٢	١٢	يظهر	يظهر	٩	٢	اما	ايضا	٥	١٣	٥	١٣	١٢	لو	١٢	٥	١٣	١٢	لو	١٢
١١	١١	كما	كما	٩	٢	اما	ايضا	٥	١٣	٥	١٣	١٢	لو	١٢	٥	١٣	١٢	لو	١٢
١١	١١	لجنى	لجنى	٩	٢	اما	ايضا	٥	١٣	٥	١٣	١٢	لو	١٢	٥	١٣	١٢	لو	١٢
١١	١١	الفرج	الفرج	٩	٢	اما	ايضا	٥	١٣	٥	١٣	١٢	لو	١٢	٥	١٣	١٢	لو	١٢
١٩	١٩	يزرع	يزرع	٩	٢	اما	ايضا	٥	١٣	٥	١٣	١٢	لو	١٢	٥	١٣	١٢	لو	١٢
١٩	١٩	المائع	المائع	٩	٢	اما	ايضا	٥	١٣	٥	١٣	١٢	لو	١٢	٥	١٣	١٢	لو	١٢
١١	١١	العبد	العبد	٩	٢	اما	ايضا	٥	١٣	٥	١٣	١٢	لو	١٢	٥	١٣	١٢	لو	١٢
١٢	١٢	الكتب	الكتب	٩	٢	اما	ايضا	٥	١٣	٥	١٣	١٢	لو	١٢	٥	١٣	١٢	لو	١٢
١٥	١٥	حسنة	حسنة	٩	٢	اما	ايضا	٥	١٣	٥	١٣	١٢	لو	١٢	٥	١٣	١٢	لو	١٢
١٤	١٤	ولو ان	ولو ان	٩	٢	اما	ايضا	٥	١٣	٥	١٣	١٢	لو	١٢	٥	١٣	١٢	لو	١٢
٩	٩	نزع	نزع	٩	٢	اما	ايضا	٥	١٣	٥	١٣	١٢	لو	١٢	٥	١٣	١٢	لو	١٢
١٥	١٥	الميرز	الميرز	٩	٢	اما	ايضا	٥	١٣	٥	١٣	١٢	لو	١٢	٥	١٣	١٢	لو	١٢
١٩	١٩	المائة	المائة	٩	٢	اما	ايضا	٥	١٣	٥	١٣	١٢	لو	١٢	٥	١٣	١٢	لو	١٢
٢	٢	كاس	كاس	٩	٢	اما	ايضا	٥	١٣	٥	١٣	١٢	لو	١٢	٥	١٣	١٢	لو	١٢
٣	٣	يليه	يليه	٩	٢	اما	ايضا	٥	١٣	٥	١٣	١٢	لو	١٢	٥	١٣	١٢	لو	١٢
١٢	١٢	صيدة	صيدة	٩	٢	اما	ايضا	٥	١٣	٥	١٣	١٢	لو	١٢	٥	١٣	١٢	لو	١٢
١٤	١٤	موتد	موتد	٩	٢	اما	ايضا	٥	١٣	٥	١٣	١٢	لو	١٢	٥	١٣	١٢	لو	١٢
١٦	١٦	بحاسة	بحاسة	٩	٢	اما	ايضا	٥	١٣	٥	١٣	١٢	لو	١٢	٥	١٣	١٢	لو	١٢
١٩	١٩	الخير	الخير	٩	٢	اما	ايضا	٥	١٣	٥	١٣	١٢	لو	١٢	٥	١٣	١٢	لو	١٢
٩	١	مع	مطلقا	٩	٢	اما	ايضا	٥	١٣	٥	١٣	١٢	لو	١٢	٥	١٣	١٢	لو	١٢

[illegible]

سفر	سطر	خط	صح	سفر	سطر	خط	صح	سفر	سطر	خط	صح	سفر	سطر	خط	صح
٩٨	١٦	تكنه	تكنينه	٩٩	٧	القص	القص	١٠٠	١٣	١٣	١٣	١٠١	١٤	١٤	١٤
١٠١	١٧	صنعت	صنعت	١٠٢	١	استمر	استمر	١٠٣	١٥	١٥	١٥	١٠٤	١٦	١٦	١٦
١٠٤	١٨	اسك	اسك	١٠٥	٩	هذا	هذا	١٠٦	١٦	١٦	١٦	١٠٧	١٧	١٧	١٧
٩٩	١٩	ظلت	ظلت	١٠٨	١٣	هو	هو	١٠٩	١٧	١٧	١٧	١١٠	١٨	١٨	١٨
١٠٢	٢٠	نقص	نقص	١١١	١٣	واحد	واحد	١١٢	١٨	١٨	١٨	١١٣	١٩	١٩	١٩
١٠٥	٢١	او	او	١١٤	١٤	ولي	ولي	١١٥	١٩	١٩	١٩	١١٦	٢٠	٢٠	٢٠
١٠٨	٢٢	يقتل	يقتل	١١٦	٢	عن	عن	١١٧	٢٠	٢٠	٢٠	١١٨	٢١	٢١	٢١
١١١	٢٣	يقتل	يقتل	١١٩	١	يقين	يقين	١٢٠	٢١	٢١	٢١	١٢١	٢٢	٢٢	٢٢
١١٤	٢٤	كهن	كهن	١٢٢	٩	منه	منه	١٢٣	٢٢	٢٢	٢٢	١٢٤	٢٣	٢٣	٢٣
١١٧	٢٥	واكا	واكا	١٢٥	١٣	ابن	ابن	١٢٦	٢٣	٢٣	٢٣	١٢٧	٢٤	٢٤	٢٤
١٢٠	٢٦	اذا	اذا	١٢٨	١٥	الزكاة	الزكاة	١٢٩	٢٤	٢٤	٢٤	١٣٠	٢٥	٢٥	٢٥
١٢٣	٢٧	الخبث	الخبث	١٣١	١٤	ما	ما	١٣٢	٢٥	٢٥	٢٥	١٣٣	٢٦	٢٦	٢٦
٩٤	٢٨	اصابة	اصابة	١٣٤	١٥	ولا	ولا	١٣٥	٢٦	٢٦	٢٦	١٣٦	٢٧	٢٧	٢٧
١٠٦	٢٩	او	او	١٣٧	١٥	البلاد	البلاد	١٣٨	٢٧	٢٧	٢٧	١٣٩	٢٨	٢٨	٢٨
١٠٩	٣٠	بين	بين	١٤٠	١٦	فيه	فيه	١٤١	٢٨	٢٨	٢٨	١٤٢	٢٩	٢٩	٢٩
١١٢	٣١	جنا	جنا	١٤٣	٢	دكال	دكال	١٤٤	٢٩	٢٩	٢٩	١٤٥	٣٠	٣٠	٣٠
١١٥	٣٢	ولم يكن	ولم يكن	١٤٦	٩	يقول	يقول	١٤٧	٣٠	٣٠	٣٠	١٤٨	٣١	٣١	٣١
١١٨	٣٣	يهم	يهم	١٤٩	١٠	رب الرب	رب الرب	١٥٠	٣١	٣١	٣١	١٥١	٣٢	٣٢	٣٢
١٢١	٣٤	المعركة	المعركة	١٥٢	١١	انه	انه	١٥٣	٣٢	٣٢	٣٢	١٥٤	٣٣	٣٣	٣٣
١٢٤	٣٥	يقتل	يقتل	١٥٥	١٢	مع	مع	١٥٦	٣٣	٣٣	٣٣	١٥٧	٣٤	٣٤	٣٤
٩٧	٣٦	الفضل	الفضل	١٥٩	١٣	يوتما	يوتما	١٦٠	٣٤	٣٤	٣٤	١٦٣	٣٥	٣٥	٣٥
١٠٠	٣٧	وجب	وجب	١٦١	١٤	يوتما	يوتما	١٦٤	٣٥	٣٥	٣٥	١٦٧	٣٦	٣٦	٣٦
١٠٣	٣٨	اوتي	اوتي	١٦٥	١٥	يوتما	يوتما	١٦٨	٣٦	٣٦	٣٦	١٦٩	٣٧	٣٧	٣٧
١٠٦	٣٩	هذا	هذا	١٧١	١٦	سبح	سبح	١٧٥	٣٧	٣٧	٣٧	١٧٩	٣٨	٣٨	٣٨
١٠٩	٤٠	افضل	افضل	١٧٩	١٧	مستور	مستور	١٨٣	٣٨	٣٨	٣٨	١٨٧	٣٩	٣٩	٣٩

صغرسط غلط	صحيح	صغرسط غلط	صحيح	صغرسط غلط	صحيح	صغرسط غلط	صحيح
١٣١ ١ شريك لا شريك	١٣١ ٢ واما	١٣١ ٣ دحي اما	١٣١ ٤ رعد	١٣١ ٥ رعد	١٣١ ٦ رعد	١٣١ ٧ رعد	١٣١ ٨ رعد
١٣٢ ١ دن دان	١٣٢ ٢ دن دان	١٣٢ ٣ دن دان	١٣٢ ٤ دن دان	١٣٢ ٥ دن دان	١٣٢ ٦ دن دان	١٣٢ ٧ دن دان	١٣٢ ٨ دن دان
١٣٣ ١ صلوات صلوات	١٣٣ ٢ صلوات صلوات	١٣٣ ٣ صلوات صلوات	١٣٣ ٤ صلوات صلوات	١٣٣ ٥ صلوات صلوات	١٣٣ ٦ صلوات صلوات	١٣٣ ٧ صلوات صلوات	١٣٣ ٨ صلوات صلوات
١٣٤ ١ واهم ائمة	١٣٤ ٢ واهم ائمة	١٣٤ ٣ واهم ائمة	١٣٤ ٤ واهم ائمة	١٣٤ ٥ واهم ائمة	١٣٤ ٦ واهم ائمة	١٣٤ ٧ واهم ائمة	١٣٤ ٨ واهم ائمة
١٣٥ ١ ان ابن	١٣٥ ٢ ان ابن	١٣٥ ٣ ان ابن	١٣٥ ٤ ان ابن	١٣٥ ٥ ان ابن	١٣٥ ٦ ان ابن	١٣٥ ٧ ان ابن	١٣٥ ٨ ان ابن
١٣٦ ١ شريك شريك	١٣٦ ٢ شريك شريك	١٣٦ ٣ شريك شريك	١٣٦ ٤ شريك شريك	١٣٦ ٥ شريك شريك	١٣٦ ٦ شريك شريك	١٣٦ ٧ شريك شريك	١٣٦ ٨ شريك شريك
١٣٧ ١ ورحه بروه	١٣٧ ٢ ورحه بروه	١٣٧ ٣ ورحه بروه	١٣٧ ٤ ورحه بروه	١٣٧ ٥ ورحه بروه	١٣٧ ٦ ورحه بروه	١٣٧ ٧ ورحه بروه	١٣٧ ٨ ورحه بروه
١٣٨ ١ كائن كائن	١٣٨ ٢ كائن كائن	١٣٨ ٣ كائن كائن	١٣٨ ٤ كائن كائن	١٣٨ ٥ كائن كائن	١٣٨ ٦ كائن كائن	١٣٨ ٧ كائن كائن	١٣٨ ٨ كائن كائن
١٣٩ ١ انشاء انشاء	١٣٩ ٢ انشاء انشاء	١٣٩ ٣ انشاء انشاء	١٣٩ ٤ انشاء انشاء	١٣٩ ٥ انشاء انشاء	١٣٩ ٦ انشاء انشاء	١٣٩ ٧ انشاء انشاء	١٣٩ ٨ انشاء انشاء
١٤٠ ١ فوض فوض	١٤٠ ٢ فوض فوض	١٤٠ ٣ فوض فوض	١٤٠ ٤ فوض فوض	١٤٠ ٥ فوض فوض	١٤٠ ٦ فوض فوض	١٤٠ ٧ فوض فوض	١٤٠ ٨ فوض فوض
١٤١ ١ بط بط	١٤١ ٢ بط بط	١٤١ ٣ بط بط	١٤١ ٤ بط بط	١٤١ ٥ بط بط	١٤١ ٦ بط بط	١٤١ ٧ بط بط	١٤١ ٨ بط بط
١٤٢ ١ ادخل ادخل	١٤٢ ٢ ادخل ادخل	١٤٢ ٣ ادخل ادخل	١٤٢ ٤ ادخل ادخل	١٤٢ ٥ ادخل ادخل	١٤٢ ٦ ادخل ادخل	١٤٢ ٧ ادخل ادخل	١٤٢ ٨ ادخل ادخل
١٤٣ ١ تشريح تشريح	١٤٣ ٢ تشريح تشريح	١٤٣ ٣ تشريح تشريح	١٤٣ ٤ تشريح تشريح	١٤٣ ٥ تشريح تشريح	١٤٣ ٦ تشريح تشريح	١٤٣ ٧ تشريح تشريح	١٤٣ ٨ تشريح تشريح
١٤٤ ١ صلح صلح	١٤٤ ٢ صلح صلح	١٤٤ ٣ صلح صلح	١٤٤ ٤ صلح صلح	١٤٤ ٥ صلح صلح	١٤٤ ٦ صلح صلح	١٤٤ ٧ صلح صلح	١٤٤ ٨ صلح صلح
١٤٥ ١ يمنه يمنه	١٤٥ ٢ يمنه يمنه	١٤٥ ٣ يمنه يمنه	١٤٥ ٤ يمنه يمنه	١٤٥ ٥ يمنه يمنه	١٤٥ ٦ يمنه يمنه	١٤٥ ٧ يمنه يمنه	١٤٥ ٨ يمنه يمنه
١٤٦ ١ ليرة ليرة	١٤٦ ٢ ليرة ليرة	١٤٦ ٣ ليرة ليرة	١٤٦ ٤ ليرة ليرة	١٤٦ ٥ ليرة ليرة	١٤٦ ٦ ليرة ليرة	١٤٦ ٧ ليرة ليرة	١٤٦ ٨ ليرة ليرة
١٤٧ ١ فنز فنز	١٤٧ ٢ فنز فنز	١٤٧ ٣ فنز فنز	١٤٧ ٤ فنز فنز	١٤٧ ٥ فنز فنز	١٤٧ ٦ فنز فنز	١٤٧ ٧ فنز فنز	١٤٧ ٨ فنز فنز
١٤٨ ١ ليند ليند	١٤٨ ٢ ليند ليند	١٤٨ ٣ ليند ليند	١٤٨ ٤ ليند ليند	١٤٨ ٥ ليند ليند	١٤٨ ٦ ليند ليند	١٤٨ ٧ ليند ليند	١٤٨ ٨ ليند ليند
١٤٩ ١ سبيل سبيل	١٤٩ ٢ سبيل سبيل	١٤٩ ٣ سبيل سبيل	١٤٩ ٤ سبيل سبيل	١٤٩ ٥ سبيل سبيل	١٤٩ ٦ سبيل سبيل	١٤٩ ٧ سبيل سبيل	١٤٩ ٨ سبيل سبيل
١٥٠ ١ صغرا صغرا	١٥٠ ٢ صغرا صغرا	١٥٠ ٣ صغرا صغرا	١٥٠ ٤ صغرا صغرا	١٥٠ ٥ صغرا صغرا	١٥٠ ٦ صغرا صغرا	١٥٠ ٧ صغرا صغرا	١٥٠ ٨ صغرا صغرا
١٥١ ١ الزوات الزوات	١٥١ ٢ الزوات الزوات	١٥١ ٣ الزوات الزوات	١٥١ ٤ الزوات الزوات	١٥١ ٥ الزوات الزوات	١٥١ ٦ الزوات الزوات	١٥١ ٧ الزوات الزوات	١٥١ ٨ الزوات الزوات
١٥٢ ١ الاحق الاحق	١٥٢ ٢ الاحق الاحق	١٥٢ ٣ الاحق الاحق	١٥٢ ٤ الاحق الاحق	١٥٢ ٥ الاحق الاحق	١٥٢ ٦ الاحق الاحق	١٥٢ ٧ الاحق الاحق	١٥٢ ٨ الاحق الاحق
١٥٣ ١ يستقبل يستقبل	١٥٣ ٢ يستقبل يستقبل	١٥٣ ٣ يستقبل يستقبل	١٥٣ ٤ يستقبل يستقبل	١٥٣ ٥ يستقبل يستقبل	١٥٣ ٦ يستقبل يستقبل	١٥٣ ٧ يستقبل يستقبل	١٥٣ ٨ يستقبل يستقبل
١٥٤ ١ جانب الجانب	١٥٤ ٢ جانب الجانب	١٥٤ ٣ جانب الجانب	١٥٤ ٤ جانب الجانب	١٥٤ ٥ جانب الجانب	١٥٤ ٦ جانب الجانب	١٥٤ ٧ جانب الجانب	١٥٤ ٨ جانب الجانب
١٥٥ ١ ترض ترض	١٥٥ ٢ ترض ترض	١٥٥ ٣ ترض ترض	١٥٥ ٤ ترض ترض	١٥٥ ٥ ترض ترض	١٥٥ ٦ ترض ترض	١٥٥ ٧ ترض ترض	١٥٥ ٨ ترض ترض
١٥٦ ١ يكس يكس	١٥٦ ٢ يكس يكس	١٥٦ ٣ يكس يكس	١٥٦ ٤ يكس يكس	١٥٦ ٥ يكس يكس	١٥٦ ٦ يكس يكس	١٥٦ ٧ يكس يكس	١٥٦ ٨ يكس يكس

[illegible]

صغ	طر	غلط	صح	صغ	طر	غلط	صح	صغ	طر	غلط	صح	صغ	طر	غلط	صح	صغ	طر	غلط	صح
٢٠١	٢	غور	وهو	٢٠١	٩	يشتد من البتة	صح	٢٠٢	١٥	دو	خا	٢١٩	٤	يقدر	صحب	٢٠٣	٣	صرح	صرح
٢٠٤	٦	وقيل	فيل و	٢٠٤	٢	جفر ابو جفر	ايضا	٢٠٥	١٥	استحاله	استحاله	٢٢٠	٩	يوتج في وقع فيه	صحب	٢٠٦	١٣	الفاشر الفاشر	ايضا
٢٠٧	٦	يغن	يغن	٢٠٧	١	يقر يستور	ايضا	٢٠٨	١٥	جوانه بجوانه	جوانه	٢٢١	٩	نظاء	نظاء	٢٠٩	٦	الفاشر الفاشر	ايضا
٢١٠	١٣	الفاشر الفاشر	ايضا	٢١٠	٩	اخرى اخرى	ايضا	٢١١	١٥	ما تم يا تم	ما تم	٢٢٢	٩	الكل	الكل	٢١٢	٦	الفاشر الفاشر	ايضا
٢١٣	١	الاجماع	الاجماع	٢١٣	١٥	اذ استحق	ايضا	٢١٤	١٥	دع جرح	دع	٢٢٣	٩	يظلم	يظلم	٢١٥	٦	الفاشر الفاشر	ايضا
٢١٦	٦	والاولى الاصل	ايضا	٢١٦	١٥	لذا انظر	ايضا	٢١٧	١٤	سنة سنة	سنة	٢٢٤	٩	الصوت	الصوت	٢١٦	٦	الفاشر الفاشر	ايضا
٢١٨	٩	الفتح	الفتح	٢١٨	١٥	شبه شبه	ايضا	٢١٩	٩	حومة الحومة	حومة	٢٢٥	٩	لهاارة	لهاارة	٢١٧	٦	الفاشر الفاشر	ايضا
٢٢٠	٦	جبل	وجبله	٢٢٠	٢	الكل	الكل	٢٢٦	١	عددها	عددها	٢٢٦	٩	الجول	الجول	٢١٨	٦	الفاشر الفاشر	ايضا
٢٢١	١١	صدقا صدقه	ايضا	٢٢١	٣	على عدي	ايضا	٢٢٧	٢	له اليه	له	٢٢٧	٩	النجوم	النجوم	٢١٩	٦	الفاشر الفاشر	ايضا
٢٢٢	١٢	سواد سواد	ايضا	٢٢٢	٦	من الايام	ايضا	٢٢٨	٣	ومر فصرحت	ومر	٢٢٨	٩	سبين	سبين	٢٢٠	٦	الفاشر الفاشر	ايضا
٢٢٣	٣	فما يل فيها قيل	ايضا	٢٢٣	١٢	لكن لفت	ايضا	٢٢٩	٥	فلت فلتك	فلت	٢٢٩	٩	والرقا	والرقا	٢٢١	٦	الفاشر الفاشر	ايضا
٢٢٤	٥	النسخ بالنسخ	ايضا	٢٢٤	١٣	كله	ايضا	٢٣٠	٩	نصب	نصب	٢٣٠	٩	النسخ	النسخ	٢٢٢	٦	الفاشر الفاشر	ايضا
٢٢٥	٦	وليل لعل	ايضا	٢٢٥	١٢	لكنه كنهه	ايضا	٢٣١	١	د او	د	٢٣١	٩	النسخ	النسخ	٢٢٣	٦	الفاشر الفاشر	ايضا
٢٢٦	١٤	ما وما	ايضا	٢٢٦	١٢	ومن ومن	ايضا	٢٣٢	١٢	غيرها غيرا	غيرا	٢٣٢	٩	الكل	الكل	٢٢٤	٦	الفاشر الفاشر	ايضا
٢٢٧	١٥	الاول والاول	ايضا	٢٢٧	١٦	لكن لفت	ايضا	٢٣٣	١٢	ربا ربا	ربا	٢٣٣	٩	وذلك	وذلك	٢٢٥	٦	الفاشر الفاشر	ايضا
٢٢٨	١٩	صرح صرح	ايضا	٢٢٨	١٦	لكن لفت	ايضا	٢٣٤	١٥	مرجنا و	مرجنا	٢٣٤	٩	النسخ	النسخ	٢٢٦	٦	الفاشر الفاشر	ايضا
٢٢٩	٢	لكن لم يكن	ايضا	٢٢٩	١٦	كل وكل	ايضا	٢٣٥	٩	الادعية	الادعية	٢٣٥	٩	النسخ	النسخ	٢٢٧	٦	الفاشر الفاشر	ايضا
٢٣٠	٤	هزة حمزة	ايضا	٢٣٠	١٩	اشكال اشكال	ايضا	٢٣٦	١٠	من من	من	٢٣٦	٩	النسخ	النسخ	٢٢٨	٦	الفاشر الفاشر	ايضا
٢٣١	٩	لغاسا لغاسا	ايضا	٢٣١	١٩	قوما قوما	ايضا	٢٣٧	١٥	هبة هبة	هبة	٢٣٧	٩	النسخ	النسخ	٢٢٩	٦	الفاشر الفاشر	ايضا
٢٣٢	١٥	اذا اذا	ايضا	٢٣٢	٣	نصب نصب	ايضا	٢٣٨	٣	الميل الميل	الميل	٢٣٨	٩	النسخ	النسخ	٢٣٠	٦	الفاشر الفاشر	ايضا
٢٣٣	٢	ما هراما	ايضا	٢٣٣	٢	الامام الامام	ايضا	٢٣٩	٢	غيره غيرا	غيرا	٢٣٩	٩	النسخ	النسخ	٢٣١	٦	الفاشر الفاشر	ايضا
٢٣٤	٢	عجا عجا	ايضا	٢٣٤	١	رواية	ايضا	٢٣٠	١	الفتنة	الفتنة	٢٣٠	٩	النسخ	النسخ	٢٣٢	٦	الفاشر الفاشر	ايضا
٢٣٥	٤	الرعانة رعانة	ايضا	٢٣٥	١١	عذرا عذرا	ايضا	٢٣١	٤	لجلي لجلي	لجلي	٢٣١	٩	النسخ	النسخ	٢٣٣	٦	الفاشر الفاشر	ايضا
٢٣٦	٤	الفتنة الفتنة	ايضا	٢٣٦	١٢	مستن مستن	ايضا	٢٣٢	١٢	مركب مركب	مركب	٢٣٢	٩	النسخ	النسخ	٢٣٤	٦	الفاشر الفاشر	ايضا
٢٣٧	١٥	الظاهر الظاهر	ايضا	٢٣٧	١٥	بالتفصيل	ايضا	٢٣٣	٢	ما ما	ما	٢٣٣	٩	النسخ	النسخ	٢٣٥	٦	الفاشر الفاشر	ايضا
٢٣٨	٢	عذرا عذرا	ايضا	٢٣٨	١٦	فانت فانت	ايضا	٢٣٤	١	ظاهر ظاهر	ظاهر	٢٣٤	٩	النسخ	النسخ	٢٣٦	٦	الفاشر الفاشر	ايضا

۱۵	۷۲	عظ	حجج
۱۵	۷۳	شعر	وشر
۱۵	۷۴	وشر	وشر
۳	۷۵	نظم	نظم
۱۴	۷۶	ع	ع
۱۹	۷۷	لشعه	لشعه
۲	۷۸	الرم	الرم
۱۴	۷۹	الانعام	الانعام
۱۲	۸۰	الانعام	الانعام
۱۶	۸۱	دردی	دردی
۴	۸۲	عشره	عشره
۳	۸۳	لشعه	لشعه
۱۶	۸۴	اذ	اذ
۹	۸۵	وشر	وشر
۱۳	۸۶	ذکار	ذکار
۱۴	۸۷	سلام	سلام
۱۴	۸۸	الوفا	الوفا
۱۹	۸۹	لشعه	لشعه
۱	۹۰	بقدر	بقدر

۱۳۴۴ ع

